بدري يونس

العولمة
وقضايا الإقتصاد السياسي





العولمة
وقضايا الاقتصاد السياسي

بدري يونس

العولمة
وقضايا الاقتصاد السياسي

دار الفارابي

الكتاب: العولمة وقضايا الاقتصاد السياسي
المؤلف: بدري يونس
الغلاف: فارس غصوب
الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 الرمز البريدي: 1107 2130

الطبعة الأولى 2000

ISBN 9953-411-17-4

DAR AL FARABI

(Société Libanaise des Imprimés s.a.l.) Beyrouth - Liban
Tel: (01)301461 – Fax: (01)307775 – B.O.Box: 3181/11
Code Postale: 1107 2130 - **e-mail:** farabi@inco.com.lb

تصدير

وضعت هذه الدراسة بناء لرغبة وبتوجيه من المغفور له المرحوم الأستاذ كمال جنبلاط. وقد تسنّى للمرحوم الأستاذ جنبلاط أن يراجع مع الكاتب الجزئين الثالث والرابع من هذا الكتاب. في حين أن الجزئين الأول والثاني أعيد صياغتهما والإضافة عليهما بكاملهما بسبب تخطي الأحداث والتاريخ ما كان وُضِعَ حتى السنة 1972.

وحرصنا على إثبات هذا التصدير أمانة للتاريخ.

المؤلف

كلمة شكر

يشكر المؤلف كل من ساعده على إنجاز هذا الكتاب. ويخص بالذكر المستر سفركر استروم Sverker Astrom القائم بأعمال السفارة السويدية في بيروت. كما يشكر الزميلة العزيزة كلود خنيصر زرزور لمساعدتها في ترجمة بعض المقاطع من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، ويشكر الآنسة سناء ألبير أبو خليل لتسهيل عمل الكاتب في التعرف على القائم بأعمال سفارة السويد. كما يقدم الشكر للزميل العزيز محمد عباس المقداد لكل ما قدمه من مساعدة لإنجاز هذا الكتاب.

الجزء الأول

لو كان الفقر رجلاً لصرعته.

علي بن أبي طالب

مقدمة

تحتل النظريات الاقتصادية في الفكر السياسي والإيديولوجي المعاصر، مكان الصدارة نظراً للترابط السببي بين الاقتصاد والظروف المعاشية الأساسية في حياة الإنسان المعاصر.

حتى أن الأفكار الروحانية أو السياسية الرومانسية المتعلقة بأحاديث الحريات أو المعتقدات الميتافيزيقية، لم تعد تشبع تطلعات الجماهير البشرية على اختلاف درجات وعيها وثقافتها إذا لم تكن مرتبطة بشكل أو بآخر بالنظريات الاقتصادية الواعدة بالسعادة أو بالرفاه، أو على الأقل بالكفاية والعدل. وهذا ما بدأنا نلمسه حتى بالفكر الكنسي كما عبر عنه البابا ليون الثالث عشر 1891 ومن ثم البابا يوحنا الثالث والعشرين من إدخال الفكر الاجتماعي والاقتصادي إلى جانب الحياة الكنسية والتوجيه الديني.

وإذا نظرنا إلى المقولة الاقتصادية، نظرة موضوعية، نرى أن المجتمعات البشرية، أياً كانت نظمها الاقتصادية والسياسية، رأسمالية كانت أم اشتراكية، تعتمد في علاقاتها التبادلية على نفس العناصر الاقتصادية والإنتاجية التي تختلف بالشكل لا بالنوع. فكل نظام فيه شكل من أشكال الملكية، جماعية، ملكية القطاع العام، أم فردية،

ونسبة من نسب الأجور والأسعار، والفائدة، والادخار. والاستثمار، والتخطيط، والإنتاج، والدخل الفردي، والدخل القومي إلخ. . . والاختلاف في تحديد تشكيل هذه العناصر هو في النهاية الذي يؤدي إلى الاختلاف بين الأنظمة الاقتصادية وبالتالي إلى اختلاف الأنظمة السياسية والإيديولوجية على اعتبار أن النظام السياسي هو الذي يمثل الطبقة المستفيدة من استخدام وتثمير تلك العناصر.

إن الموقف العلمي والالتزام الفكري بمبادىء العلم والبراغماتيكية يفرضان دراسة التجارب المختلفة للأشكال المطبقة للعناصر الاقتصادية الآنفة الذكر، والاستفادة من التجارب الناجحة منها دون تعصب غيبي لهذا النظام أو ذاك إلا بقدر ما في هذا أو ذاك من نجاحات وقدرات على خدمة الإنسان وتوفير البيئة السلمية التي تضمن وتحمي تطوره البيولوجي والعقلي وذلك تأكيداً وتطبيقاً للمبدأ العلمي القائل إن أهمية المبادىء هي في نتائجها العملية. وهو المبدأ المعروف باسم البرغماتية (Pragmatism).

وبناء على ما تقدم فإن تبني أي من أشكال التطبيق الاقتصادي يجب أن يكون مبنياً على، ومنسجماً مع الوقائع العلمية والعملية بنفس الوقت، بمعنى أنه يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الوقائع الطبيعية والاقتصادية والجغرافية والبشرية والعملية والاجتماعية والتقنية للمتحدات البشرية التي تريد تبني هذا النظام أو ذاك.

وإضافة إلى ما تقدم من الوقائع التي يجب أن تراعى عند تبنينا هذا النظام أو ذاك، لا بد من الاختيار المسبق بين نوعين من المجتمعات، لأنه على ضوء هذا الاختيار، تحدد إلى حد كبير، صورة النظام الذي نطمح إلى بنائه. فهل ترانا نريد مجتمعاً يكتفي بصفة الكفاية والعدل، أم أننا نطمح إلى بناء مجتمع يتمتع بالرفاهية؟

ومن الطبيعي أنه عندما نقول مجتمع الكفاية العدل فإننا نعني الكفاية والعدل لكل الناس. كما عندما نقول مجتمع الرفاهية فإننا نعني الرفاه لكل الناس وإن اختلفت المقادير والمعايير ضمن نسب معقولة. هذه خطوة مهمة، ومهمة جداً قبل الانتقاء للنظام البديل. والاختياز الثاني، على كل حال هو أيضاً يعتمد على الوقائع المجتمعية والطبيعية التي تحدثنا عنها أعلاه. ومن الممكن أيضاً أن يكون الاختيار الأول خطوة مرحلية للانتقال إلى الاختيار الثاني. ومهما يكن نوع الاختيار، فمن المهم أن تكون مساحة هذا الاختيار واضحة منذ البداية. وسنأتي بتفصيل أكثر وضوحاً لهذه النقطة بالذات في الجزء الرابع من هذا الكتاب.

ونرى ونحن في هذه النقطة من البحث أن نشير إلى دراسة كتبتها الأستاذة الجامعية الأميركية تيدا سكوكبول في كتاب أصدرته بعنوان «الوسط الضائع» أشارت فيه إلى أنه «بالرغم من ادعاء الرفاهية» التي تنشره أجهزة الإعلام الأميركية وهي زعيمة النظام الرأسمالي البشع، «تظل حقيقة واحدة ثابتة... وهي أن الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقراً، ليس وحدهم، بل ومعهم الطبقة الوسطى أيضاً. والمفجع أنه حتى بعد الازدهار الاقتصادي المطرد في التسعينات لا تزال الولايات المتحدة تعاني من أكبر درجات عدم المساواة في الثروة والدخل في العالم المتقدم».

ومن البديهيات في دراسة الاقتصاد السياسي في هذا الظرف من التاريخ الذي يشهد تكتلات سياسية واقتصادية كبيرة، وتتغاضى عن الاتجاهات التكتلية المختلفة التي تحدد مسيرة الحياد على كوكبنا، وعلى الأخص فيما بين المجتمعات المتضاربة جغرافياً وإثنياً واقتصادياً لأي سبب من الأسباب، لهو ضرب من ضروب الجمود

الفكري والتقوقع المنعزل الذي يتعارض مع سنة الحياة المتجددة باستمرار ومبادىء التطور الحتمي بين المجتمعات البشرية ومعاداة أو معارضة أو رفض تعاليم المدارس التدخلية بكل تفاصيلها، لهو نوع من محاولة الهروب إلى الأمام، أو محاولة تبليط البحر على غرار القول المأثور.

وإننا كما سيلاحظ القارىء، سنركز هذه الدراسة حول النظريات الاقتصادية التي قدر لها أن ترى النور في حيز التطبيق والتي يدور حولها النقاش الحالي بين الكتل العالمية، في حين أننا سنمر سراعاً حول النظريات الأخرى وهي في الفكر الاقتصادي كثيرة كثرة الذين تناولوا البحث في هذا الحقل من حقول النشاط البشري.

والواقع علينا أن نتابع تبدل الحياة الهادئة التي كان يعيشها الإنسان منذ أواخر القرن الثامن عشر مع اختراع الآلة ووضعها في مجال العمل مما أحدث منذ محرك واط البخاري سنة 1765 انقلاباً بل ثورة، بدلت وجه المجتمع وأصبحت بنيته الجديدة تقوم على الثروة والإنتاج عند الذين يملكون وسائل الإنتاج والثروة، ويعيشون في مستوى رفيع من الغنى والذين عرفوا بالبرجوازية، مقابل جحافل من العمال أو طبقة البروليتاريا التي في وقت من الأوقات، استبيحت حقوقها وواجهت ظروف عمل قاسية حيث تكدس العمال في المصانع دون مراعاة لأبسط القواعد الصحية في جو مرتفع الحرارة أو شديد البرودة أو في مكان شديد الجفاف مرتفع الرطوبة. وكان العامل يشتغل حتى 15 أو 16 ساعة يومياً دون عطلة سنوية أو شهرية أو أسبوعية. علماً أن فرنسا فرضت منذ العام 1814 عطلة يوم الأحد.

ومهما يكن من أمر فالظروف اليوم تغيّرت إن لجهة نضال الطبقات العاملة أم لجهة تفهم وتطور مفاهيم أصحاب العمل مما يجعلنا

نحاول على ضوء القواعد البرغماتية، أن نرسم ملامح النظام الاقتصادي الذي يلائم حق الإنسان في التمتع بمستوى اجتماعي محترم ويفسح في المجال للتنمية في جميع القطاعات الإنتاجية، وتوزيع الثروة الوطنية بين كل الطبقات بحيث تذوب التناقضات الحادة بين الذين يملكون والذين لا يملكون، وبحيث يتوفر جزء من فائض القيمة لزيادة التثمير وتجديد وسائل الإنتاج وتوسيع رقعة الرسملة القومية. وعلم الاقتصاد، إذا أحسن تطبيقه وتبني التقنيات الحديثة قادر على تحقيق ذلك. المهم أن تتوفر الإرادة الواعية على يد التقنية الحديثة حيث يقول روجيه غارودي «إن قليلاً من التقنية يبعدنا عن الإنسان وأن كثيراً منها يمكن أن يعيدنا إليه».

الفصل الأول

تصارع الأضداد

من الواضح ونحن في بداية ولوجنا إلى الألفية الثالثة من التاريخ الحديث أننا نقف وجهاً لوجه أمام تحديات جديدة تستلزم تحديث العقل البشري لمواجهات إيديولوجية جديدة ومواجهة قرارات صعبة.

فنحن نقف أمام تغييرات تكنولوجية سريعة، مما يعني ولوج قيم اجتماعية وعلمية جديدة، وتلاشي قيَم قديمة في مجتمعات تواجه تحديات جديدة على كل الصعد، وعلى الأخص مع بروز العولمة الحديثة التي أوجدت معاً مشاكل وفرصاً معاً إما مختلفة أو متناقضة.

فمن الفروض المهمة أمام السياسيين في هذا العالم الجديد أن توجد دينامية اقتصادية أكبر وتنمية عامة أكبر لاستيعاب مشاكل التنمية وإيجاد وظائف جديدة للأجيال الصاعدة وللمواجهة والدخول أو الاشتراك في معركة الشركات المتعددة الجنسية، أي العملاقة، مما يستدعي مستويات علمية وتقنية رفيعة المستوى وأبحاثاً علمية متقدمة.

كما أنه يفترض بالدول النامية، وهي الأكثرية، أن توجه قواها وقدراتها الإنتاجية نحو زيادة الناتج القومي، إن في القطاع الزراعي أو التجاري أو الصناعي أو قطاع الخدمات، كي تتمكن من الصمود

في وجه التكتلات الاقتصادية والإنتاجية العملاقة كأميركا الشمالية، والاتحاد الأوروبي وأخيراً الصين.

صحيح أنه في وقت من الأوقات حذت بعض الدول النامية أن تختص وأن تبرز في إنتاج متخصص، مثل الكاكاو في الدول الأفريقية والبترول في الدول العربية، والبن في البرازيل إلخ. . . إلا أن الاقتصادات الحديثة لم يعد باستطاعتها مواجهة التطور في الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة، بإنتاج أحادي البعد، وبالأخص إذا كان هذا الإنتاج يشكل مادة أولية لصناعات أكثر تطوراً وتقنية تخدم الدول المتطورة التي تفرض أسعارها الاحتكارية على هذه الدول التي ستجد نفسها عاجلاً أم آجلاً في أدنى درجات السلّم بين بقية الدول التي تمكنت من تنويع إنتاجها القومي.

لا شك أن مثل هذه الدول المتخلفة ستواجه أوضاعاً اقتصادية وسياسية معقدة وخطيرة. فالتطوير بالنهاية يحتاج إلى رأسمال متراكم ومعارف تقنية متطورة، ومثل ذلك ليس متوفراً في هذه الدول، إذ إن مثل هذا الرأسمال المادي والعلمي قد استوطن في دول الشمال نتيجة الاستعمار بعد الثورة الصناعية ودول الجنوب بالتالي تفتقر إلى مثل هذه المعارف وإن كان بعضها لا يفتقر إلى رأس المال.

يضاف إلى كل ذلك أن دول الجنوب والمعروفة بالدول النامية، أصبحت مدينة لدول الشمال وشركاتها مما يمنع على هذه الدول الخروج من درجات التخلف. وقد تنبّه بعض المفكرين والسياسيين على النطاق الدولي لهذا الواقع المرير، فطرح موضوع إعفاء الدول النامية من ديونها لتمكينها من الإقلاع نحو التطور والتنمية، وكانت ألمانيا السبّاقة إلى طرح هذا الحل، إلا أن هذه الدعوة لم تلاق حتى الآن قبولاً أو تشجيعاً من قبل الآخرين.

حتى الآن بدأت بعض دول الجنوب تستفيد من كونها تملك يداً عاملة رخيصة، مما يغري الرأسمال الأجنبي على الاستفادة من هذا الواقع، فتعمد إلى إنشاء صناعات إنتاجية في هذه الدول. وهنا يطرح سؤال أخلاقي حول هذا الواقع الجديد، مع انتشار الشركات المتعددة الجنسية، ومع اعترافنا أن مثل هذه الأخلاقيات غير مأخوذ بها في العلاقات التجارية والمالية بين الدول المتقدمة والأخرى المتخلفة. وهذا ما قد يخلق اضطرابات سياسية ومعيشية في الدول الثانية مما ينفّر الرأسمال الأجنبي. فما العمل وما هو الحل لمواجهة هذه المعضلة؟...

وهنا تبرز الأسباب التي حدت ببعض الدول على اعتماد نظام الاقتصاد الموجّه. والمفارقة أن بعض الحكومات غير الاشتراكية في هذه الدول قد عمدت إلى تأميم عدد من الشركات المتعثرة أكثر مما فعلته الحكومات الاشتراكية، أو سكتت عنه كما حدث في السويد مثلاً عام 1976 وبعض الدول الأوروبية المعروفة ـ فرنسا، إنكلترا، ألمانيا وإيطاليا ـ وكان هذا الإجراء الحل الأمثل لتخليص تلك الشركات من إعلان إفلاسها.

ولا بد خلال عملية التنمية والتطوير من التنبه إلى أن مثل هذه العملية الاقتصادية تحمل في طياتها، إذا لم ترافقها عمليات ضبط ومتابعة وإذا لم تحسن الإدارات المختصة متابعة تطويق واحتواء ارتفاع الأسعار والأجور، وحصول عجز في الميزانيات، تؤدي إلى مشاكل اقتصادية خطيرة. أهمها عمليات التضخم المالي خارج نطاق المألوف مما يحد من قدرة الدول المعنية على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية فيختل التوازن بين العرض والطلب فتواجه هذه الدول حالة من الكساد المدمر كما حدث في عامي 1929 ـ 1930

في دول الغرب الأوروبي وأميركا وكما حدث في دول جنوب شرق آسيا، مثل تايلاند، سنغافورة، كوريا الجنوبية وهونغ كونغ في العام 1997 والتي لم تتمكن تلك الدول من تخطي أزماتها إلا بعد أن تدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتقديم مليارات الدولارات كقروض لتلك الدول لتمكينها من تخطي أزماتها.

ففي حالات التضخم وارتفاع مديونية الدول الخاضعة لسياسات التنمية الشاملة، كما هو حاصل في لبنان اليوم، فلن يكون أمام الحكومات إلا اتخاذ إجراءات لن تكون بالطبع شعبية. ولكن ليس هنالك حلول أخرى ما دامت الدول التي وعدت بالمساعدات لم تفي بتعهداتها. ومن هذه الحلول، وبدون منازع تخفيض ثم وقف العجز في الميزانيات، واعتماد ميزانيات يتوازن فيها المدخول مع المصروف وهذا يفترض رفع مستوى الضرائب على أنواعها، وضبط الإنفاق والحؤول دون حصول حالات تضخمية تزيد عن 2,5 بالمئة بشكل عام والتخطيط المبرمج للخلاص من الدين العام ولو على سنوات تحددها مثل هذه الخطة.

وعلى كل حال فمن المفروض في الدول النامية أو التي تعاني من مشاكل التضخم، أن تأخذ بعين الاعتبار القواعد العلمية المعترف بها على النطاق الدولي فيما خص المداخيل والنفقات في ميزانياتها. إذ إنه من المعترف به والمعتمد في العلوم الاقتصادية والمالية أن مجموع الدين العام لأي دولة يجب أن يبقى في حدود 70 بالمئة من مجموع الدخل القومي، في حين أن هذه النسبة في لبنان مثلاً قد فاقت 120 بالمئة. كما أنه من المعترف به بالنسبة إلى النفقات العامة لأي دولة لا يجوز أن تتخطى نسبة 45 بالمئة من الدخل القومي. كما أن نسبة الضرائب إلى الدخل القومي لا يجوز أن تتخطى حدود الـ 45

بالمئة. هذا في البلدان المتطورة، فكيف إذا تخطت هذه النسب في الدول النامية مما يعني حصول ضغوطات شديدة على الاقتصاد الوطني ويخلق إرباكات متعددة منها اضطرار هذه الدول على التخلي عن عدد من التقديمات الاجتماعية والتأمينات الصحية، وانخفاض مستويات الأجور، وعمليات الاستثمار الإنتاجي مما يحول دون إيجاد فرص للعمل للأجيال القادمة فيتأتى عن ذلك إرباكات سياسية وخلل بين الطبقات الاجتماعية قد يؤدي إلى تشنجات اجتماعية قد تشكل الأرضية المناسبة للتحركات الثورية والحروب المدنية. مثل هذه الإرباكات حصلت بالفعل في أحد أقدر الأنظمة الاقتصادية في الدول المتطورة، السويد على سبيل المثال في السنة 1992 ـ 1993 مما أوصل نسبة الضرائب إلى الدخل القومي إلى أكثر من 54 بالمئة ومما حمل هذه الدولة إلى تخفيض تقديماتها الاجتماعية لمواطنيها. (راجع كتاب أضواء على السويد، تأليف هانز انغفار جونسون، إصدار فايت وهاسلر 1999).

فعلى واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة في العالم أن يأخذوا بعين الاعتبار بعض المتغيرات في المجتمعات العالمية وهي:

1 ـ ازدياد عدد السكان في العالم والتي بلغت حدود الستة مليارات مع بداية الألفية الثالثة.

2 ـ ازدياد فترة الحياة للمواطنين في المجتمعات المتقدمة حيث بلغت في بعضها كالسويد مثلاً رقم 81,8 سنة للنساء و76,7 للرجال، في حين حدد سن التقاعد في عمر 58 سنة. وهذه المتغيرات ستشكل ضغطاً واضحاً على الاقتصادات المعنية.

ومن الواضح أنه في مثل هذه الأوضاع سيكون من الصعب على

الدول المعنية، أي المتقدمة منها، زيادة الضرائب والرسوم دون التأثير سلباً على القطاعات المنتجة من زراعة وصناعة لأنها ستكون عاجزة عن المضاربة في الأسواق العالمية، فتقع فريسة الكساد.

ولا بد من الإشارة والتأكيد أنه عندما يصبح عدد متزايد من الناس يعتمدون في معاشهم على مساعدات الدولة لتأمين ضرورات الحياة سيشكل ذلك ضغطاً سلبياً على دينامية الاقتصاد وتطوره، وسيشكل أرضية مناسبة لنقمات شعبية تضر بالواقع الاقتصادي. وإن انتقادات من هذا النوع لم تعد تقتصر على طبقة اليمين والمحافظين بل تخطتها إلى خبراء الاقتصاد والمقربين من نخب اليسار.

يحضرنا في هذا المجال أن بعض الدول المتطورة كالسويد مثلاً تقدم تعويضات وتقديمات لكل مواطن سويدي أكان عاملاً أم رب عمل، أي أن كل مواطن سويدي، بغض النظر عن وضعه المادي، أكان عاملاً أو صاحب عمل، محتاجاً أم لا، يحق له أن يتقاضى تعويضاً من خزانة الدولة عندما يبلغ من العمر 58 سنة. إن مثل هكذا نظام، زيادة على أنه غير عادل لأنه يشرك أصحاب الثروات الكبيرة في تقاضي نفس الحصة التي يتقاضاها العامل المحتاج فعلاً لمثل هذه العطاءات، زيادة على أن مثل هذه العطاءات يحمل خزانة الدولة أعباء هي بغنى عنها، كما يشكل ضغطاً تضخمياً على اقتصاد البلد، وهذا ما حدث فعلاً بالنسبة للسويد حيث بلغت مصاريف الدولة كما ذكرنا سابقاً نسبة 51,8 بالمئة من الدخل القومي وهي نسبة مرتفعة جداً بحيث أجبرت الدولة على إعادة النظر في نفقاتها الخدماتية باتجاه تقليص النفقات المتعلقة بالضمانات الاجتماعية.

فمثالاً على ذلك فإن القانون السويدي يعطي للأهل الحق في البقاء في بيوتهم للاعتناء بالأولاد المرضى لعمر 12 سنة مع حق الحصول على 80 بالمئة من رواتبهم.

وما نراه في السويد من ضمانات اجتماعية ليس فريداً من نوعه. فمعظم الدول الأوروبية المتقدمة تتمتع بمثل هذه الضمانات التي بدأت في ألمانيا على يد زعيم غير اشتراكي هو المستشار الألماني المعروف أوتو فون بسمارك، موحد ألمانيا منذ عام 1880 أي قبل 120 سنة من اليوم. وهذه الضمانات شملت أعطال العمل، المرض، تقاعد نهاية العمل والضمانات ضد البطالة.

مما لا شك فيه أن للإنسان، أياً كان الجنس واللون والمعتقد الحق بالعيش في مستوى مقبول. فالضمانات الاجتماعية في الدول المتمدنة لم تعد منّة تقدمها الدولة لمواطنيها، بل هي حق من حقوق الإنسان كما أقرته الشرعة الدولية لحقوق الإنسان الموافق عليها من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول من العام 1948. (لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكن مراجعة كتاب «مزالق العولمة الحديثة في النظام العالمي الجديد»، للمؤلف، إصدار دار الفارابي، بيروت 1999، صفحة 135 و136).

وعليه فإن الفكر الاقتصادي والاجتماعي والاشتراكية جزء منه بل كان السبّاق فقد نما وترعرع عبر التاريخ في مناخات صراعية طبقية وثورات مسلحة كثورة الزنج في روما بقيادة الرق المصارع سبارتاكوس الذي قاد ثورة الأرقاء، في إيطاليا سنة 73 قبل الميلاد، الذين لجأوا إلى جبل فيزوفيوس وتغلبوا على حملتين عسكريتين للجيش الروماني في سنة 72 قبل الميلاد، ولكنه انهزم بعد ذلك في مواجهة قوات الأمبراطور ماركوس كراسوس في سنة 71 قبل الميلاد. أما أتباعه فقد قضى عليهم بومبيوس في شمال إيطاليا. وأما ثورة الزنج في بغداد، فهي حركة ترتبط بخيط رفيع بالتيار الثوري العلوي، غير أنها تختلف عنها في أبعادها عن الثورات العلوية في

كونها أول حركة اجتماعية ضد الحكم العباسي، وكانت عناصرها من الزنج الذين جيء بهم من سواحل أفريقيا الشرقية لاستخدامهم في البيوت والأعمال الزراعية.

وكانت الظروف التي عاش بها هؤلاء في منتهى القسوة والسوء. فلم يكونوا يتقاضون أي أجر لقاء الأعمال الشاقة التي يقومون بها اللهم سوى القليل من القوت.

وقد أثار وضعهم هذا اهتمام أحد المغامرين علي بن محمد الذي عمل على توعيتهم وتحريضهم. فانضم إليه إضافة للزنج عدد من العرب الساخطين على الدولة العباسية، فأعلن الثورة سنة 255 هجرية 857 ميلادية وانتشر أصحابه في جنوب العراق حيث أحرزوا عدة انتصارات استولوا بعدها على عبادان والأهواز والبحرين والبصرة وواسط.

وقد فشلت محاولات المهتدي في القضاء على ثورة الزنج الذين استفحل خطرهم وباتوا يهددون عاصمة الدولة. ولم يتم القضاء على ثورتهم إلا في سنة 270هـ ـ 892 ميلادية.

وبذلك تم القضاء على هذه الثورة التي تحظى الآن باهتمام المؤرخين، وخاصة الجانب الطبقي منها، حيث أنها أول ثورة في العالم الإسلامي رمت إلى تحرير المعدمين من جشع الأسياد واستغلالهم، علماً أن هذا النوع من الثورات غير السياسية لم تكن معروفة آنذاك، لأن الجماهير الشعبية كانت تفتقر إلى الوعي الذي يؤهلها للمطالبة بحقوقها والثورة من أجلها. (للمزيد من المعلومات حول هذه الثورة يمكن مراجعة كتاب «تاريخ العرب السياسي» تأليف الدكتور إبراهيم بيضون والدكتور سهيل زكار، إصدار دار الفكر في بيروت للعام 1974).

فعلم الاقتصاد، والاشتراكية جزء منه وإن بدأت تأخذ اسماً جديداً في الدول المتقدمة، هو دولة الخدمات أو دولة الرعاية الاجتماعية، فإن علم الاقتصاد يهدف إلى إظهار عمل الإنسان في كيفية السيطرة على موارد الطبيعة وزيادة الإنتاج وطرق توزيعه وضمان استمرار النمو والتقدم من أجل حياة أفضل.

فالإنسان بطبيعة وجوده مضطر للعمل كي يؤمن معاشه وبالتالي فهو مرغم على التبادل مع أقرانه، لذلك فعلم الاقتصاد هو علم مبادلات الأرزاق بين الناس.

وكاد هذا العلم ينفرد بما جرى حوله من منازعات ومناقشات تخطت في كثير من الأحيان حيز الصراع الفكري والمناقشات النظرية إلى ثورات وانقلابات دموية، كما حصل في الثورة الفرنسية 1789 والثورة الروسية 1917 والأزمة الاقتصادية لعام 1929، وتخطيطات الدكتور شاخت التي بعثت الاقتصاد الألماني وانتهت إلى حرب 1939 ـ 1945 والتي ذهب ضحيتها خمسون مليون نسمة.

وإذا كنا سنركز في هذا الكتاب على تطور الاقتصاد الاشتراكي، فلأنه في تقديرنا، سيكون الاقتصاد الذي سيطغى على علم السياسة وممارستها حتى في المستقبل المنظور، نظراً لمحدودية الموارد المادية والغذائية في عالم يزداد إنسانه بزيادة هندسية مقابل زيادة حسابية في الإنتاج. هذا مع العلم، أن أي باحث اجتماعي واقتصادي يعرف أن 70 بالمئة من البشر في هذا الكوكب وقد بلغ عددهم حالياً 6 مليارات إنسان، يعيشون على حد لا يتجاوز حد الكفاءة، ولا يتناولون في أحسن الحالات أكثر من 1500 حريرة في اليوم، وأن 20 بالمئة ينالون ما معدله 2000 حريرة في اليوم والـ 10 بالمئة الباقية فقط يتخطون هذه النسبة.

وبالطبع فإننا لن نتطرق في هذه الدراسة إلى الاشتراكية في العالم الثالث وما دون، حيث أن الأحزاب القائمة في هذا العالم الثالث وما دون، والتي ترفع شعارات الاشتراكية، إنما ذلك يمثل يافطة كبيرة تخفي وتخبيء تحتها وخلفها الاقطاع السياسي والمذهبي (لبنان) أو التسلط الفردي وعبادة الشخصية في بلدان هذا العالم الثالث الأخرى.

وقد يكون من الغريب أن الاشتراكية في شكلها الشيوعي غير الماركسي كانت السابقة في الفكر الاشتراكي قبل كارل ماركس بألفين وخمسماية سنة على وجه التقريب. فهذا المذهب ظهر في القرن السابع أو الثامن قبل الميلاد (يلاحظ عدم الاتفاق حول التاريخ)، في إيران على يد مفكر يدعى زارا توشترا، وانتقلت الفكرة بعده إلى اليونان حيث تبناها وكتب عنها الفيلسوف المعروف أفلاطون في القرن الثالث قبل الميلاد، ثم عادت مثل هذه الأفكار وظهرت في العراق في الكوفة وامتدت إلى دمشق عن طريق حمدان قرمط في القرن التاسع بعد الميلاد وسندرس كل ذلك مفصلاً في حديثنا عن تاريخ وتطور الحركات الاشتراكية في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

إن انتقاء الإنسان بين هذه الأنظمة الاجتماعية، والاشتراكية منها، إنما يؤكد سعي هذا الإنسان للعيش في ظل نظام يؤمن له الحرية والرفاهية. وكما يقول الدكتور قبلان سليم كيروز في كتابه (موجز المبادىء الاقتصادية)، «إن الإنسان الجائع، وإن كانت الدولة قد كفلت له حرية الكلام، والتعبير، والاجتماع، والمساواة، فإن الإنسان الجائع هذا غير حرّ، والعاطل عن العمل غير حرّ، إذ كيف يطلب من الإنسان الجائع أن يكون سيد نفسه، وأن يكون سعيداً، وأن يقرر بحرية، طالما لا سلطة له على الأرزاق، يكفي بها حاجاته

ويسد بها رمقه، فيتمكن من نفسه ليتمكن من مخاطبة الآخرين والتعاقد معهم».

من هذا التوق لدى الطبقات المحرومة والمسحوقة نشأت الإيديولوجيات المختلفة، والصراعات التي رافقتها، كما نشأت المدارس والأنظمة الاقتصادية المتنوعة، من مدرسة الاقتصاد الحر كما رسمته مدرسة آدم سميث وتلامذته إلى المدارس التدخلية كما بعثها سيموند دي سيسموندي وجماعته، إلى ديكتاتورية الطبقة العاملة كما حددها كارل ماركس ورفيقه فردريك إنجلس في الأنظمة الشيوعية، إلى الاتجاه التطوري الجديد نحو دولة الخدمات والتقديمات الاجتماعية كما نمت وازدهرت في تجارب الدول الإسكندنافية في النصف الثاني من القرن العشرين الفائت، والمستمرة حتى قرننا الواحد والعشرين الحالي.

على أن السؤال الكبير الذي طرح نفسه بعد سقوط التجربة السوفياتية في العقد التاسع من القرن العشرين هو، هل سقطت الحركات الإيديولوجية على النطاق العالمي؟؟؟ هنا يجب أن نلاحظ أن تفكك الاتحاد السوفياتي سبقه كثافة إعلامية موجهة قادتها أجهزة الإعلام الأميركية وبرز خلالها الكاتبان المعروفان صموئيل هانتنغتون في كتابه الشهير (صراع الحضارات) وفرنسيس فوكوياما الياباني المولد والأميركي الجنسية، في كتابه (نهاية التاريخ)، وكلاهما حاول أن يوحي أن الصراع المستقبلي، وعلى الأخص بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، سيتحول من صراع ذات صفة اقتصادية وطبقية، إلى صراع بين الحضارات المختلفة كما حدث ويحدث كما نلاحظ في حرب الانفصال في روسيا (الشيشان)، حرب الانفصال في أندونيسيا، حرب الانفصال في جنوب السودان، حرب الخليج الأولى والثانية،

الحروب الانفصالية والعرقية في القارة الأفريقية، ومعظمها تحمل في طياتها عنصراً مشتركاً ومتشابهاً في أنها حروب بين الحضارات المختلفة، وعلى الأخص بين الحضارتين المسيحية والإسلامية.

من خلال هذه الوقائع يتساءل المرء كيف تزامنت تلك الحروب مع الكثافة الإعلامية الأميركية؟ وهل من علاقة بين ما كتبه وسوقه بعض المفكرين الأميركيين مع مخابراتهم التي، على ما يبدو، تلعب لعبة إيديولوجية الدولار؟؟

بالطبع نقول ذلك من قبيل التساؤل، إذ يستحيل في السياسة والصراعات بين الدول، الحصول على المستندات الداعمة، لكن معرفتنا بالضعف الإنساني وتطلع الإنسان نحو السعادة المادية تجعل مثل هذه التساؤلات واردة.

بعث الإيديولوجيات

إن كل التيارات الإيديولوجية التي لعبت دوراً في الغرب كما في الشرق خلال القرن العشرين تعرف عن طريق المقارنة بينها وبين ظاهرة التكنوقراط التي كانت الأساس في بناء الحضارات المتقدمة في الغرب.

إن تأثير الإيديولوجيات قد امتد دونما منازع حتى سقوط أنظمة أوروبا الشرقية في العقد الأخير من القرن العشرين حين كانت الليبرالية والماركسية ــ اللينينية تنبض حياة وتتجه إلى تقاسم العالم، شأنها في ذلك شأن القوتين الكبريين اللتين تدعيان تجسيد هذين التيارين. وأما الخارجون عن الصف فقد اتجهوا إلى تكوين قوة ثالثة انتهت بدورها إلى الفشل.

ثم حدث أن تجمدت هاتان الإيديولوجيتان وما لبثتا أن أخذتا

تقدمان، بمثابة غذاء فكري، بعض الشعارات المعلبة، إذ وقف الليبراليون حائرين قلقين حيال الدور المتناهي الذي شرعت الدولة تقوم به في ميدان الاقتصاد، على حين فوجىء أنصار الماركسية اللينينية بقدرة التأقلم التي راحت الرأسمالية تبديها مع تبنيها سياسة التدخل. وفي هذا المناخ من الإدارة الموجهة ولدت إيديولوجية جديدة.

ولا يخفى أن واضعي هذه النظرية هم مجموعة من الجامعيين والتكنوقراطيين الذين اجتذبتهم المسائل الاقتصادية، ورائد هؤلاء الإيديولوجيين في فرنسا بدون منازع ريمون آرون. وقد هاجم آرون أصدقاءه القدامى من مفكري اليسار بأنهم أسدى أفكار القرن التاسع عشر ودعا إلى التخلص من الأفكار القديمة كما دعا إلى تبني الاختيارات المبنية على العقل والمنطق. وهذا التيار هو في الواقع تيار التكنوقراطية الإيديولوجي.

ولم تتوطد حركة معادية لهذا التيار، إلا في النصف الثاني من عام 1960 ويمثل هذه المجموعة الطفولية ماركوز في الولايات المتحدة الأميركية وتورين في فرنسا، وكلاهما لم ينجح في تقديم نظام بديل.

أما في العالم العربي فقد تصدر المدافعين عن التيار الإيديولوجي الكاتب والمفكر المصري المعروف الأستاذ محمود أمين العالم الذي يقول: «لا ليس هنالك سقوط للإيديولوجيات، هذا شعار أميركي مخادع. فالفيلسوف الفرنسي «ألتوسير» يقول: «إن الإنسان هو حيوان إيديولوجي» لا شيء يحدث دون إيديولوجيا، إنها البعد الذاتي في كل ما نصدره من أحكام. العلم فيه إيديولوجيا، التكنولوجيا التي يتحدث عنها الجميع هي إيديولوجيا. قد تنجح الولايات المتحدة الأميركية في توسيع رقعة الرأسمالية، ولكنها ستزداد شراسة وستكون معادية

للإنسان، وستسعى للقضاء على شعوب، وعلى الأرجح أننا نعيش عصر الرأسمالية البشعة التي تحاول أميركا فرضها على العولمة، والسؤال الذي يطرح أمامنا، كيف ندافع عن عولمة أكثر إنسانية ورحمة؟... إن العولمة الحالية هي التي قضت على مجلس الأمن الدولي وعلى منظمة الأمم المتحدة. علينا أن ندافع عن إنسانية الإنسان دون أن يفرض عليه أسلوب واحد أو نمط واحد أو لون واحد». (راجع جريدة الأنوار البيروتية، العدد 13897، تاريخ السبت 15 كانون ثان سنة 2000).

قد يكون ما دعا إليه المفكر المصري محمود أمين العالم فيه الكثير من الديمقراطية العقلانية الضرورية ليكون للحياة معنى. وإلى ذلك تنبه لينين أحد آباء الإيديولوجية الماركسية حين قال: «لقد كان أصحاب الأحلام كثيري العدد فيما بيننا. ولا ضير في ذلك. فكيف يستطيع مثل هذا المجتمع المتعلق بالثورة الاشتراكية العيش دون أن يكون فيه أناس يحلمون».

إنها لملاحظة صحيحة وعميقة. إذ ما من عمل جماعي كبير يمكن إدراكه بلا بواعث تزخر بالرغبات، وبلا تصور مستقبلي قد يكون واقعياً أو خيالياً. والحركات المستقبلية لا خيار لها إلا أن تأخذ بهذا السلوك الإيديولوجي المتسامح والانفتاح باستخدام المعرفة التكنوقراطية. وأما الخطر فيكمن في ميلها إلى الخلط بين الاثنين، ومن ثم إعطاء الأولوية للسلوك الإيديولوجي على حساب السلوك العلمي التكنوقراطي.

وعلى ضوء ما تقدم من السعي البشري باتجاه الفكر الإيديولوجي، والتطبيق العلمي، أصاب أم وقع في الخطأ فحصلت التراجعات عنه، أم أدخلت التصحيحات والتعديلات عليه، سارت التجارب الاشتراكية

في البلدان المتقدمة والتي استقرت على ما يبدو في المجتمعات الأكثر تقدماً علمياً وثقافياً وتكنولوجياً وحضارياً، عنيت بها دول مجتمعات الشمال في عالمنا المعاصر.

ومن هذه المجتمعات المستخدمة في تطورها الحضاري والاقتصادي، شهدت تجارب إيديولوجية مختلفة وتجاذبات فكرية تراوحت حول العدالة الاجتماعية كما جاءت في الأديان السماوية كالاشتراكية المسيحية والاتجاهات الاشتراكية في الإسلام. وهذه المحاولات ستكون مدار بحثنا في الفصلين الاثنين من هذا الجزء في هذا الكتاب.

الفصل الثاني

الاشتراكية المسيحية

«إنه لأسهل أن يدخل جمل في ثقب إبرة من أن يدخل غني ملكوت السماوات» (إنجيل متى، فصل 19). وإن بدأنا هذا الفصل بتلك الآية من الإنجيل، فنحن لا نتصور أن المسيحية كما غيرها من الأديان السماوية غاوية فقر وتعتير. مع العلم أن نفس تلك الأديان توعد المؤمنين بجنات تجري من تحتها الأنهار بعد القيامة.

ومهما يكن من أمر فإننا نترك الخوض في أمور السماء للمعنيين بهذا الموضوع، لأننا في هذا الكتاب إنما نتطلع إلى نظام يؤمن للإنسان على الأرض التي نعيش عليها، العيش بكرامة وسلام.

ومن الطبيعي أن يتأثر عدد من المفكرين المسيحيين أكانوا كاثوليك أو بروتستانت أو غيرها بهذه التعاليم، فاعتمدها بعضهم، وعلى براءتها، لكي يفتشوا عن الحلول لمشاكل الإنسان الاجتماعية، فانطلقت في أواخر القرن التاسع عشر، وفي قلب الكنيسة الكاثوليكية، حركة شجعتها منشورات كهنوتية تناولت المسائل الاجتماعية.

ومن أشهر هؤلاء المفكرين الذين اجتذبتهم الاتجاهات الاشتراكية

في الفكر المسيحي الأسقف الفرنسي، حين بدأت هذه الحركة، روبيرت لامينيه (R. Lamennais)، 1782 ـ 1854 الذي كان يتمتع بفكر متحرر يتعارض مع النظام القائم في فرنسا. فأصدر كتابه المشهور «الدولة والحكم» 1830 ثم اشترك بثورة 1848 التي قمعها بصعوبة الأمبراطور نابليون الثالث ثم امتدت إلى كل من ألمانيا والنمسا وإيطاليا والمجر فأدخل إثرها إلى السجن حيث قضى سنة كاملة فيه. وبعدها ترك العمل الكهنوتي، ودخل المجلس التشريعي الفرنسي متعاوناً مع اليسار.

وأما الرجل الآخر من هذه المجموعة فهو عالم الاجتماع فريدريك لوبلاي (Frédérique Le Play)، 1806 ـ 1882 الذي لاحظ كثرة الانقلابات الاجتماعية في فرنسا، فالعامل، وهذا طبيعي في ذلك العصر، لم يكن مستقراً في عمله، والأسرة لم تكن تشعر بالسلام والاستقرار في بيتها، فوجد الحل لكل هذه الأمور بالعودة إلى وصايا التوراة العشر، والعودة إلى ممارسة التقاليد الدينية، وانتهى به التفكير إلى معاداة ومقاومة الاتجاهات الليبرالية التي وصفها في كتابة له يقول: «تبرهن الأحداث على أن استقرار الفرد، لا يتمّ بجهده منفرداً، بل لا بد من تطويره في داخل مجتمع متطور معه». وحذر هذا المفكر من الدولة الجاهلة والعاجزة عن تحقيق هذا التطوير فقال: «لا يمكن تطوير المجتمع، إلا بعد تطوير وترميم السلطة، مهما كان شأنها، كسلطة كبار الملاك، والحكماء، وأرباب العمل، وبخاصة منها، سلطة رب الأسرة».

وقد دارت تعاليم الاشتراكية المسيحية، على الدعوة إلى إيجاد نظام تعاوني، والدعوة إلى تأسيس منظمات للعمل تقف إلى جانب التطوير الداخلي للمؤسسات التجارية. ودعت إلى ضرورة وجود

منظمات صناعية تضع الإنتاج في طريقه الصحيح، وتؤيدها منظمات تعاونية مستوحاة من المبادهة الفردية. كما دعت إلى تأسيس نقابات حرة لأرباب العمل، ونقابات للعمال، يشكل منها فيما بعد ذلك مجلس مختلط تسبغ عليه الدولة صفة السلطة العامة.

ولم تقتصر التفاسير الاجتماعية، باتجاه مجتمع العدالة في «العهد الجديد» على فرنسا، بل تعدتها إلى جارتها ألمانيا حيث اتخذت بعداً أكثر حذرية، وربما على الطريقة الألمانية، فأعطى هؤلاء الاتجاهات الاجتماعية في الكتاب المقدس تفسيرات وصلت إلى حد المطالبة بإلغاء الأجور، ونادى بعضهم بمبدأ النضال الطبقي، وإن كان جلهم اتجه نحو الدعوة إلى تطبيق النظام التعاوني.

وكان من أبرز الشخصيات الألمانية التي تأثرت ودعت إلى الاشتراكية المسيحية، الموسيقار الألماني المشهور ريتشارد ڤاغنر (Richard Wagner) 1813 ـ 1883 الذي عمد مع صديقه شتوكر (Stöcker) إلى تأسيس حزب العمال الاجتماعي المسيحي، وساعد اللاجئين الهاربين من الثورة البولونية لسنة 1832.

والملفت للنظر أن ڤاغنر المذكور والمتعدد المواهب، والمتشعب القدرات والاهتمامات والنشاطات، قد تورط في صفقات مالية أربكته وحالت دون انغماسه بالعمل السياسي الصرف. فالرجل كان يتمتع بمعرفة واسعة في الأدب الكلاسيكي، وعن طريق صديق العائلة كارل ڤيبر، بدأ اهتمامه بالتأليف الموسيقي، وعلى الأخص الأوبرالي منه، فواجه مصاعب مالية وإفلاسية كادت تدخله السجن لولا هربه الدائم من وجه دائنيه، ولولا المساعدة التي قدمها له لودڤغ الثاني ملك باڤاريا الذي كان متأثراً ومعجباً بعبقريته الموسيقية، وقدراته الفكرية المتوثبة. غير أنه في الفترة الأخيرة من حياته، وبعد مغامراته المالية

والنسائية، اتجه إلى تبني الاشتراكية المسيحية، مما أدى إلى خلافه مع رفيق دربه لذلك الوقت الفيلسوف الألماني العلماني فردريك نيتشه (Friederich Nietzche)، 1842 ـ 1900 مؤلف كتاب «هكذا تكلم زردشت» والذي كان يدعو إلى إيجاد الإنسان المتفوق (Superman).

وبشكل عام دعت الاشتراكية المسيحية الألمانية إلى الاستعاضة عن النضال الطبقي، بتعاون مشترك ما بين أرباب العمل والطبقة العاملة، ضمن دائرة نقابية مختلطة، وذلك تحت رعاية وإشراف الدولة، وتعمل على إعداد التشريعات التي ترعى وتحفظ حقوق الطبقة العاملة وطبقة أصحاب رأس المال.

وفي سنة 1887 ظهرت الجمعية البروتستانتية للدراسات والعمل الاجتماعي في فرنسا فدعت في مبادئها التي أعلنت في مؤتمر بيزانسون في العام 1910 أن التركيبة الاجتماعية المرعية في النظام الليبرالي، والمبنية على الصراع الطبقي والأنانية الفردية والتنافس بين المواطنين، مرفوضة وغير مقبولة ودعت إلى بناء نظام اجتماعي جديد، يقوم على أسس تعاونية فتتعدل العلاقات ما بين رأس المال والعمل، وتحول الملكية الفردية إلى ملكية اجتماعية، ويستعاض عن نظام المنافسة، بنظام يقوم على التعاضد والتعاون.

وفي سنة 1908 تعاون عدد من الفرنسيين المتأثرين بهذا المنحى وأسسوا الاتحاد المسيحي الاشتراكي الذي دعا إلى الصراع الطبقي، وأعلن رفضه لموقف الكنيسة الفرنسية الخاضع لمشيئة رأس المال.

أما في إنكلترا فقد نمت حركة الاشتراكية المسيحية في أواسط القرن التاسع عشر، مع ظهور «جمعية تشجيع التجمع العمالي»، وبصدور صحيفة (الاشتراكية المسيحية) التي دعت إلى نصرنة الحركة الاشتراكية، وامتصاص الكتل الجماهيرية، وأيدت تشكيل جمعيات

عمالية للإنتاج، وللتعاون، وللاستهلاك، ولتنظيم ملكية الأرض. وبرز من زعمائها رامسي ماكدونالد الذي أول من انتسب إلى حزب العمال المستقل في سنة 1894، ثم ساعد على إنشاء هيئة التمثيل العمالي وانتخب أميناً عاماً لها في سنة 1900. وفي سنة 1906 دخل مجلس النواب البريطاني عن حزب العمال المستقل الذي أصبح رئيساً له في نفس السنة. في سنة 1922 وقد أصبح حزب العمال المذكور في شكله الذي نعرفه اليوم انتخب كأول رئيس وزراء بريطاني من حزب العمال هذا حيث احتفظ لنفسه بحقيبة وزارة الخارجية. وبهذه الصفة تعاون مع إدوار هيريو، رئيس وزراء فرنسا، فوضعا بروتوكول جنيف في تحريم الحروب. وفي عهده تم وضع مشروع ضمان الشيخوخة ومشروع ضمان البطالة في بريطانيا.

وظهر مثل هذه الحركات في سويسرا حيث تأسس الاتحاد الكاثوليكي للدراسات الاجتماعية وفي بلجيكا تم تأسيس مدرسة «مالين»، وكلهم يميلون ميلاً مشابهاً لما تقدم، وإن تفرد كل منهم بطريقته الخاصة.

وقد توّج البابا ليون الثالث عشر هذه الحركة، فأصدر في سنة 1891 منشوراً بابوياً أطلق عليه اسم (Rerum Novarum)، وضح بموجبه النقاط الرئيسية التي تقوم عليها الاشتراكية المسيحية، في الملكية الفردية، ودور الدولة في الاقتصاد والأجور والنقابات.

وقد وافق المنشور المذكور على الملكية الفردية حسب الحقوق الطبيعية للإنسان، واعترف بالأخطاء التي اتسم بها الاقتصاد في حينه، واقترح، لمعالجتها فرض المبادىء الكنسية وتطبيقها. وأيد فرض مبدأ الأجر العادل، وقال: «ليس العمل الإنساني مجرد بضاعة، فللعامل الحق بالأجر الكافي لإعالته وأسرته، وما يكفيه مؤونة العيش بقناعة وكرامة».

وكان من الطبيعي أن تتأثر بهذه الحركات الأقلية المسيحية في آسيا وبالأخص لبنان حيث تتواجد بعض الأقليات المسيحية في هذا الشرق، ولو جاء هذا التأثر متأخراً، فعقد في بيروت مؤتمر للشبيبة المسيحية في سنة 1999 صدر على أثره البيان التالي:

«إن الفقر والغنى ليست عطية من اللّه أو قدراً، واللّه لا يعطي أناساً ويحرم آخرين، فهما من وضع البشر. واللاعدالة الاقتصادية التي نشهدها ليست إلا نتيجة الظلم والسرقة التي مارستها شعوب على أخرى خلال التاريخ، وأبعد من ذلك، فالكنيسة تدعو إلى النضال من أجل دفع هذا الظلم وإعادة الأمور إلى نصابها الأصلي، حيث يأخذ كل شخص حاجته من دون استئثار، وتعم المساواة والعدالة الأرض.

والحاصل أن دولاً في القرون الغابرة، استولت على أخرى بقوة السلاح والعنف وفرضت معاهدات ورسوم على الحرف المحلية، مما أضعف هذه الحرف أو أماتها لاحقاً.

وأما الاقطاعيون فجردوا الفلاحين من أراضيهم بالظلم والقهر وحرموهم وسائل إنتاجهم، ثم عمدوا إلى تشريع ملكيتهم حيث أصبح 392 اقطاعياً في لبنان يملكون 65 بالمئة من الأراضي مقابل عشرات الآلاف من الفلاحين الذين يملكون ما تبقى.

يتبين من ذلك، أن مسألة الغنى والفقر والفروقات بين الناس ليست إلا نتاجاً ظالماً لبشرية عرفت أشكالاً من العنف والقهر متعددة الوجوه، ولا يمكن للناس أن يسكتوا عنه، إذا كانوا دعاة حق». (للاطلاع على أصل المنشور يمكن مراجعة جريدة النهار البيروتية، تاريخ 13 تشرين أول 1999، عدد رقم 20475. وللمزيد من المعلومات حول الاشتراكية المسيحية يمكن مراجعة كتاب «المذاهب الاقتصادية»، منشورات عويدات، بيروت، ترجمة د. ممدوح حقي).

الفصل الثالث

الاتجاهات الاشتراكية في الإسلام

﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿٣٤﴾﴾ (سورة التوبة).

ويبدو أن الإسلام فيما يذهب إليه في الدعوة إلى العدالة الاجتماعية، والنهي عن اكتناز الأموال مما يؤدي إلى ما قاله الإمام علي بن أبي طالب «ما رأيت نعمة موفورة إلا وإلى جانبها حق مضيع»، إنما يلتقي مع ما نادت به المسيحية في الدعوة إلى مجتمع تسود فيه العدالة.

والذي يبدو أن المجتمعات البشرية قد سار تطورها التاريخي في مسارات متشابهة إلى حد كبير. فكما كان هناك اقطاع في الغرب المسيحي، وكان السبّاق في هذا المضمار فكذلك كان هناك اقطاع في الشرق الإسلامي. وكما أن الاقطاع في الغرب قد نمى في ظل المسيحية، بل أكثر من ذلك تعايش في ظلها وتحالف معها، كذلك نمى الاقطاع في ظل الإسلام في الشرق وتحالف معه.

وإذا كان نشأ رأس المال المستقل إثر الثورة الصناعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر في الغرب، فاستغل عمل الطبقة الكادحة

واستباح عمل الأولاد والنساء نظراً لانخفاض أجورهم عن أجور الرجال، فإن الشرق لم يتصرف بنظام مختلف رغم تنبه الرسول لذلك عندما قال: «أعط الأجير حقه قبل أن يجف عرقه».

من هنا يتضح أن الأديان السماوية، رغم قداستها ورغم وصول أتباعها أو مدعيها في زمن من أزمنة التاريخ، لم تتبع هذه التعاليم، وتعاونت مع الاقطاع ورأس المال الظالم والحكام والخلافة، مما يتعارض مع التعاليم التي بشرت وتبشر بها. فيا سبحان اللَّه هل أن ذلك حدث مصادفة؟ أم أنها سنة التطور التاريخي في رحلة الإنسان من أدوار البدائية إلى أدوار التقدم العلمي والثقافي؟؟ أم أنه يصح ما قاله أحد الحكماء «إن الإنسان لو ملكته الأرض لتطلع كي يمتلك السماء!...».

بالطبع مثل هذه الأسئلة ستبقى معلقة على ما يبدو لأنها في تقديرنا الشخصي، رغم أن علم الاجتماع لم يجزم بذلك، تتعلق في المستوى الثقافي والعلمي الذي تبلغه البشرية في رحلتها الأبدية.

وعلى ضوء ما تقدم وعلى الرغم من أن الإسلام أوجد العديد من النظريات القويمة فإنه من الواضح أن مثل هذه التعاليم تختلف باختلاف العصور والبيئات. وهنا نشاطر ما ذهب إليه العلامة الشيخ جمال الدين الأفغاني حين قال: «لا يمكن أن تأتي العلوم والمخترعات بالقرآن صريحة واضحة وهي في زمن التنزيل مجهولة الخلق كامنة في الخفاء لم تخرج إلى حيّز الوجود».

والواقع أنه ظهرت في الإسلام وهو بعد في مرحلة التكوين مثل هذه الحركات نذكر منها اثنين هما: أخوّة المدينة ومذهب أبو ذر الغفاري.

وقد ظهرت أخوّة المدينة بعد أن اضطر النبي محمد إلى الهجرة

من مكة إلى المدينة بسبب اضطهاد قريش له ولأتباعه، تاركين أموالهم وممتلكاتهم التي يعتاشون منها، فكان لا بد من تدابير تخفف من وطأة هذه الحالة فكان التدبير المؤقت الذي كان من جملته اقتسام الإنتاج للثروات التي كان يملكها الأنصار مع المهاجرين، ومن ثم اقتسام هذه الثروات عن طريق الإرث.

ويبدو أن هذه التدابير قد اتخذت بدافع الإيمان الجديد حيث أنه لما أراد الأنصار بدافع الغيرة والإيمان، أن يقسموا أملاكهم بينهم وبين المهاجرين عارض الرسول ذلك، فتم التفاهم على أن يعتني المهاجرون بالشجر ويقتسموا مع الأنصار الثمر.

وهكذا نرى أن أخوّة المدينة قد خلقت لدى المجتمع الإسلامي الجديد جواً من التعاون من شأنه أن يهيء إلى تكافؤ الفرص وأن يقضي على البطالة ويخفف من مخاطر الحاجة.

أما مبدأ الصحابي أبو ذر الغفاري، إنما نضج بعد ما رأى من تحوّل في الولاية على عهد عثمان بن عفان الخليفة الثالث والذي لمس مناصرته للأغنياء على حساب الفقراء، وإيثاره أقاربه ومحازبيه، وانقسام المجتمع إلى طبقتين إحداهما محرومة والثانية مترفة، فشنّ حملته ضد الأغنياء وراح يخطب في المسجد ليوقظ في الفقراء التنبّه إلى ما ضاع من حقوقهم فكانت خطبة الشرارة التي أوقدت الثورة على حكم عثمان والتي انتهت بمقتل هذا الخليفة.

وكان مرتكز مذهب أبي ذر الآية القائلة: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ﴾... إلخ (سورة التوبة، الآية 34) والتي توجنا بها هذا الفصل. وأكثر ما تتوضح مبادىء أبي ذر عندما تصدّى إلى معاوية حينما سمى هذا الأخير مال بيت المسلمين مال الله، فقال أبو ذر: «إلا ان كل شيء لله ولكن كأن معاوية يريد أن يحتجن (أي يريد

ضمه إلى نفسه) ويمحو اسم المسلمين». فتوجه أبو ذر إلى معاوية وقال له: «يا معاوية ما يدعوك إلى أن تسمي مال المسلمين مال اللَّه؟ فقال معاوية: «يرحمك اللَّه يا أبا ذر، ألسنا عباد اللَّه، والمال مال اللَّه؟ فقال أبو ذر: فلا تقله، ولكن قل مال المسلمين، إن أموال الغني من حقوق المسلمين، وليس لك أن تختزن منها شيئاً، ولكنك خالفت الرسول وأبا بكر وعمر وكنزتها لك وبني أمية. لقد أغنيت الغني يا معاوية وأفقرت الفقير».

ولما ضاق معاوية ذرعاً بمواقف أبي ذر، تآمر عليه مع عثمان الذي استدعاه إلى المدينة حيث وقعت بين الاثنين مشاحنة كلامية حادة أخرجت معها عثمان عن حدود الوقار وسب أبا ذر وشتمه وتوعده، فلم يزدد أبو ذر إلا عناداً.

وفكر عثمان أن يقتل أبا ذر فاستشار من حوله في ذلك، فنهاه الإمام علي بن أبي طالب وقال له: «سمعت رسول الله يقول: «ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر».

(وللذين يرغبون بالاستزادة من هذا الاتجاه في حياة أبي ذر الغفاري يمكنهم مراجعة كتاب «النزعة الاشتراكية في الإسلام»، تأليف المرحوم الأستاذ أنور الخطيب، إصدار دار العلم للملايين، بيروت سنة 1956).

واللافت في التاريخ الإسلامي أنه باستثناء الحركتين الآنفتي الذكر فإن الحركات الأصولية التي شهدها التاريخ الإسلامي تمحورت حول مواقف سياسية خالية إلى حد كبير من الرؤى الاجتماعية والاقتصادية، وقد يكون السبب في ذلك أنها نشأت كردة فعل للاستعمار الغربي الذي حاول وما يزال دون تمكين هذه الشعوب من التطور والاستقلال الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

وهكذا نرى أن الإسلام في توجهه نحو العدالة الاجتماعية يدعو إلى المساواة في الحقوق أكثر من دعوته إلى المساواة في الواقع. بمعنى أنه يترك للقدرات الفردية والذكاء الشخصي أن تلعب دوراً في تقرير الوضع الاجتماعي للأفراد. ويظهر ذلك في الآية 165 من سورة الأنعام والتي تقول: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ إلخ..

وهذا لا يعني أن الإسلام يشجع الفروقات بين الأفراد، دون أن يفرض عليهم مسؤوليات. فعندما جادل أبو جهل الرسول حول المساواة وقال له: «أجئتنا يا محمد لتجعل ابن سمية الذليل والوليد سواء؟ أجاب الرسول: «نعم فما هما إلا ولدا آدم وآدم من تراب». وتجعلهم أنداداً لنا وهم عبيدنا وموالينا؟ فقال: «ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين، ونمكّن لهم في الأرض».

فمن هذا التصميم على إزالة التفاوت بين الموالي والسادة استوحى الخليفة عمر بن الخطاب قوله المأثور: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً». كما استوحى الخليفة الرابع علي بن أبي طالب قوله المشهور «لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً».

من الواضح من خلال الوقائع القرآنية أعلاه، وهي جزء من آيات أكثر، نكتفي بهذا القدر الواضح من الإيجابيات القرآنية لنقرر الاتجاه الإنساني المتطور للإسلام مما يعني أنه يفترض الإقلاع عن «تجميد المجتمع في حدود نصوص وضعت لزمان غير زماننا ولبيئة غير بيئتنا». أنور الخطيب، كتاب «النزعة الاشتراكية في الإسلام».

فمن الخطأ الادعاء أننا لسنا لأنظمة نقتبسها من الغرب أو من الشرق. فالإسلام أقر مبادىء عامة وترك التفاصيل للأيام تعدل فيها حسب تطور المجتمعات.

الجزء الثاني

«عجبت لمن لا يجد قوتاً في بيته كيف
لا يخرج على الناس شاهراً سيفه».

أبو ذر الغفاري

الفصل الرابع

بداية المشوار والاقتصاد المركنتيلي

في ثرثرة جرت بين قطبي الأدب القصصي الأميركي فرانسيس سكوت فيتزجرلد 1896 ـ 1940 (Francis Scott Fitzgerald) وزميله الذائع الصيت إرنست همنغواي 1899 ـ 1961 (Ernest Hemingway) قال الأول: «هل تعرف، إرسنت، أن الأغنياء يختلفون عنا». أجاب همنغواي، «نعم، أعرف، إنهم يملكون أموالاً أكثر مما نملك».

الغريب في هذه الثرثرة وجه البساطة في الجواب. فهل هذا القرن لا يحمل في طياته تحكم رأس المال في جميع مرافق الدول؟ وهل ذلك لا يحمل في طياته الفروقات الطبقية التي تقسم البشر إلى طبقة الذين يملكون والذين لا يملكون؟ إلخ...

مما لا شك فيه أن العصر الذي كانت فيه طبقة تسمى طبقة الأحرار وأخرى تسمى طبقة العبيد والتي استمرت منذ الحضارات الشرقية والغربية آلاف السنين قد ولّى وبدون رجعة. ولا شك أن بعد عصر النهضة في القرن الخامس عشر، وعصر الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد أوجدت مناخات جديدة حفزت

عدداً من المفكرين للتفتيش عن أنظمة اقتصادية تجعل مستويات المعيشة للإنسان أكثر عدالة وأكثر إنصافاً.

وإذا كنا اليوم نشهد المجاعات بين عدد من الدول المختلفة، وعلى الأخص في القارة الأفريقية. فلا يغربن عن تفكير أي عاقل أن سبب هذه المجاعات لأننا ننتج غلاّت ضئيلة. فالعالم ينتج غلاّت كثيرة ولكن مع سوء في التوزيع. فإذا حصل ارتفاع في الغلال عمد المنتجون في البلدان الرأسمالية إلى إتلاف الفائض من الغلاّت حفاظاً على ارتفاع الأسعار الذي يوفر للرأسمالي مزيداً من الأرباح. ففي ظل نظام كهذا يشاهد المرء أن الأسعار تسابق الرواتب دون أن تتمكن الرواتب من اللحاق بالأسعار إلا إذا تدخلت الدول لوقف هذا السباق المجنون. إن اليد الخفية التي أشار إليها آدم سميث سيد المدرسة الليبرالية وتدافع وتدعو إليها اليوم الولايات المتحدة الأميركية لم تستطع حتى في الولايات المتحدة الأميركية نفسها أن تمنع حالة تهدد 31 مليون أميركي بالجوع. فقد ذكر تقرير نشرته مؤسسة خبز للعالم (Bread for the World) في شهر شباط 2000 في واشنطن إن حوالي 31 مليون أميركي معرضون لخطر الجوع».

وقالت المؤسسة نقلاً عن إحصاءات نشرتها وزارة الزراعة الأميركية إن 3,7 مليون منزل أميركي 3,6 بالمئة من عدد الأميركيين عانوا من الجوع في سنة 1998. وأضافت إن 10,5 ملايين، أي ما نسبته واحدة من كل عشر عائلات (19 مليون راشد و12 مليون طفل لم تكن تملك دائماً كلفة الغذاء الذي تحتاج إليه.

صحيح، كما يقول «ديفيد باكمان» رئيس المؤسسة، إن الجوع في أميركا لا يبدو مأساوياً مثل المجاعة (...) ولكنه يبقى مشكلة واسعة النطاق حتى ولو كان من الأسهل تجاهله».

مع ظهور عصر الانبعاث (Renaissance) انقلبت مقاييس الرؤيا، فلم يعد الفقر والقناعة ما يقرب الإنسان من الخالق على حسب ما تدعيه الأديان. ولم يعد الإنسان مستسلماً لقدره، فمنذ القرن الرابع عشر كانت أوروبا تشهد نشاطاً تجارياً واقتصادياً وفكرياً يتمثل بظهور أسماء لمفكرين من أمثال وليم شكسبير في بريطانيا، ومارشيليو البادوڤاني في إيطاليا، وڤولتير في فرنسا، وكوبرنيكوس في پولنده، ويوهان كپلر في ألمانيا، مما أوجد مناخاً جديداً فأخذت المفاهيم البرجوازية القائمة على السعي وراء الثروة من أجل الثروة، تحل محل مفاهيم طبقة الفرسان منذ نهاية القرن الخامس عشر. وفي هذا الوقت بالذات كانت الدولة المركزية بدأت تتحالف مع البرجوازية التجارية والصناعية ضد نظام الاقطاع لتأكيد سلطان الملك في المقام الأول، ولإغناء خزينة الدولة في المقام الثاني، فنشأت أول مدرسة اقتصادية في هذا الاتجاه وعرفت باسم المدرسة المركنتيلية. وهذا سيكون موضوعنا للفصل التالي.

● المدرسة المركنتيلية

عدو عدوك صديقك، فهذا ما ينطبق تماماً على ظهور المدرسة المركنتيلية في علم الاقتصاد السياسي. ففي القرنين الخامس عشر والسادس عشر حدثت حروب كثيرة، وكان لا بد للملك، أي الدولة، على حد تعبير لويس الرابع عشر، ملك فرنسا، من أن يكون لديه قوى مقاتلة متفرغة تعود قيادتها للدولة. وذلك لم يكن الحال في ذلك العصر الذي كانت فيه القوى المسلحة، تعود قياداتها لطبقة الاقطاعيين. فكان الملك إذا احتاج لخوض غمار الحرب، وكم كانت الحروب متعددة في ذلك العصر، احتاج إلى مساعدة الاقطاعيين لتقديم الدعم العسكري له.

وكان من حسن الصدف للملك أو الدولة في ذلك العصر بروز الطبقة البرجوازية المؤلفة من التجار وأصحاب المهن والحِرف، إذ إن الصناعة في مفهومها الحديث جاءت متأخرة، وكانت هذه الطبقة على تناقض مع طبقة الاقطاع وتحتاج إلى حماية الدولة لتخترق حدود الاقطاع لتوسيع تجارتها وتصريف منتجاتها.

وحتى يتمكن الملك (الدولة) من أن يحقق هذا الاستقلال الأمني، وينشىء جيشاً متفرغاً، كان لا بد له من مداخيل مالية دائمة ومستمرة ومضمونة تمكّنه من دفع رواتب مثل هذه القوى. وقد توفرت مثل هذه الحالة من الضرائب والرسوم التي فرضتها الدولة على الطبقة الجديدة، المعادية للإقطاع، والتي تتوفر لديها مثل هذه السيولة وهي طبقة التجار والحرفيين وأصحاب المهن الحرة. وبذلك نشأ تحالف جديد يضم الملك (الدولة) والطبقة الجديدة من جانب ضد طبقة الاقطاع من الجانب الآخر.

إن تعبير المركنتيلية الذي أطلقه آدم سميث أب الاقتصاد الليبرالي، اعتمد وهدف في الأساس، إلى أغناء خزينة الدولة عن طريق تشجيع وتوسيع القطاع التجاري والقطاع الصناعي بواسطة أنظمة الحماية والرسوم الجمركية على الواردات. وقد انتشر هذا النظام بين الدول الأوروبية منذ القرن السادس عشر في سبيل إغناء وتقوية قدرات الأمة عن طريق الاقتصاد التجاري والصناعي بدلاً من الاقتصاد الزراعي الذي كان يتأثر سلباً أو إيجاباً بحالة الطقس التي لا يقدر الإنسان أن يتملك بها. وقد تميز هذا العصر (المركنتيلي) والذي استمر حتى القرن الثامن عشر بأربعة عناصر جديدة هي:

1 ـ ظهور الدولة القومية القوية.

2 ـ توسع تجاري صناعي (المشاغل) في أوروبا.

3 ـ تسارع طرق المواصلات بين القارات الخمس إثر اكتشاف القارة الأميركية سنة 1494 بواسطة كريستوف كولمبس. .

4 ـ العمل على تقوية، وحصر القرارات المهمة بالدولة المركزية على حساب الحكم المحلي واللامركزي الذي كان سائداً في العصور الوسطى والذي يعطي الاقطاع ومن ثم المدن، دوراً كبيراً في التأثير على سياسة الملك، أو الدولة المركزية.

ومن جراء هذا التحالف ظهرت الطبقة الجديدة والتي عرفت باسم الطبقة البرجوازية التي استغلت نفوذها للحصول على المساعدات، والمكافآت، وقوانين الحماية والرسوم الجمركية لحماية منتجاتها من المنافسة من المنتجات الأجنبية المماثلة، والحصول على الحقوق الامتيازية والحصرية (monopoly).

وقد امتاز هذا النظام بالرغبة في امتلاك أكبر كمية ممكنة من المعادن الثمينة، وعلى الأخص الذهب والفضة المستورد من المكسيك وأميركا بعد اكتشاف القارة الجديدة. وعمدت معظم دول أوروبا التي كانت لها مستعمرات في القارة الجديدة، إسبانيا، فرنسا، وإنكلترا، إلى تحريم تصدير هذين المعدنين، وشجعت على اجتذاب هذه المعادن الثمينة، وتكديسها في خزائنها، على اعتبار أنها أفضل وسيلة لحفظ القيمة، وتكديس الثروة.

ومن أشهر الذين دافعوا عن هذا النظام، الاقتصادي الفرنسي جان بودان (J. Bodin) الذي وضع النظرية الكمية للنقود والتي تقول: «إن مستوى الأسعار يتبع حتماً، كمية النقود المتداولة في السوق. ومن الأسماء اللامعة في الدفاع عن هذا النظام المفكر المالي والاقتصادي الفرنسي والذي أصبح وزيراً للمالية الفرنسية في عهد لويس الرابع عشر جان باتيست كولبير 1619 ـ 1683 .(J.-B. Colbert)

فقد عمد هذا الوزير الذي تدرج من موظف مساعد للكاردينال مازاران (Mazarin) رئيس وزراء فرنسا ليصبح وزيراً للمالية، إلى إغراء العمال المهرة من كل إنكلترا، وهولندا، وإيطاليا، للتوجه إلى فرنسا، حيث استفاد من خبراتهم المهنية في توسيع وتنمية القطاع الصناعي الفرنسي. وكغيره من أنصار المدرسة المركنتيلية، عمل على حماية الإنتاج الصناعي الفرنسي، عن طريق الضرائب والرسوم الجمركية العالية، على البضائع المماثلة المستوردة من الخارج. ثم عمد ـ وهذه خطوة جيدة ـ إلى تأسيس شركات فرنسية تجارية متخصصة في تصدير المنتجات الفرنسية إلى دول البلطيق والبحر المتوسط، والمحيط الهندي، وأميركا.

يتضح مما تقدم أن الاقتصاد المركنتيلي اعتمد وتبنى السياسات التالية لتشجيع الصناعة وتركيز التجارة:

1 ـ فرض رسوم جمركية للحماية، ومنع استيراد البضائع المصنعة التي تنافس الإنتاج الوطني.

2 ـ منع تصدير الآلات الصناعية، ومنع السفر في وجه العمال المهرة، للحؤول دون التصنيع في الدول الأخرى. وقد شرّع البرلمان البريطاني هذين الاتجاهين في سنة 1718.

3 ـ تكديس الذهب والفضة كمعدنين لحفظ القيمة واحتواء الثروة.

4 ـ تقديم مساعدات مالية للمهاجرين الجدد، وأبناء البلاد الذين يرغبون بإنشاء صناعات جديدة، أو تحسين الصناعات القديمة.

5 ـ فرض قواعد محددة وقوانين صارمة، لإنتاج بضائع جيدة وبنوعية متطورة، وإخضاع الإنتاج للتفتيش من قبل مفتشين مختصين.

وعلى كل حال فإن المركنتيليين يعتقدون ويذهبون إلى أن الفرد يعمل بوحي مصالحه الشخصية، ولما كانت المصالح الاقتصادية

متضاربة فيما بينها، فلا يمكن للفرد أن يغتني إلا على حساب الآخرين. (وهذا الاعتقاد متناقض مع ما ذهبت إليه المدرسة الليبرالية التي تزعمها آدم سميث والتي ستكون موضوعنا للفصل الخامس من هذا الكتاب).

لذا يستنتج المركنتيليون أن مصالح الأمم متضاربة فيما بينها، فالدول لا يمكن أن تثري إلا على حساب الدول الأخرى. وذلك هو جزء من أسباب الحروب المستمرة بين الدول. وقد أشار إلى ذلك الدكتور قبلان سليم كيروز في كتابه، «موجز المبادىء الاقتصادية»، حيث قال «وباختصار فإن الآراء المركنتيلية، كما يتبين، هي آراء تدخلية، مصلحية قومية، معدنية واستعمارية».

ومن الواضح للمراقب المتابع للأهداف المركنتيلية أنها أهملت الفرد إهمالاً كاملاً، وأنها حكمت على الأمم بالتنازع الأبدي، وأنها رسخت القواعد الاستعمارية التي أعقبت الثورة الصناعية.

وكان من الطبيعي أمام هذه السياسات الاقتصادية الردعية أن تنصرف الدول الأخرى بسياسات اقتصادية سلبية مضادة، وعلى الأخص بعد أن نالت بعض الدول الأخرى استقلالها السياسي، فوجهت هذه الدول، الرسوم بالرسوم، والمنع بالمنع، والضغط بالضغط، والسلبية بالسلبية، بالإضافة إلى الظلم الاجتماعي، والفروقات الطبقية التي نشأت من جراء اعتماد تعاليم هذه المدرسة مما أدى إلى ضعفها وابتعاد الناس عنها وأدى إلى ظهور مدارس اقتصادية أخرى كان أولها المدرسة الليبرالية الزراعية المعروفة باسم المدرسة الفيزيوقراطية، في القرن الثامن عشر، وهذا سيكون موضوعنا للفصل التالي.

الفصل الخامس

المدرسة الفيزيوقراطية

لم تنشأ هذه المدرسة من حالة اقتصادية عالمية، بقدر ما نشأت عن حالة خاصة في فرنسا نشأت بعد حرب السنوات السبع 1756 ـ 1763. لذا اقتصرت هذه المدرسة على فرنسا ولم تتخطاها إلى الدول الأخرى. ولإعطاء القارىء فكرة عن حرب السنوات السبع نوجزها بالتالي: كانت النمسا تستولي على مقاطعة صقلية عندما انتزعتها بروسيا إثر حرب 1748. وقد تمكّنت النمسا أن تقيم حلفاً مع كل من فرنسا والسويد وروسيا ومقاطعة ساكسوني الألمانية، ثم انضم لهذا التحالف فيما بعد كل من إسبانيا ومملكة صقلية الإيطالية. وقام في المقابل حلف مضاد ضم كل من بروسيا وإنكلترا وانضم إليها بعد ذلك مقاطعة هانوفر الألمانية. وقد امتدت هذه الحرب إلى المستعمرات الفرنسية في كل من الهند في آسيا وكيبك في أميركا الشمالية وانتهت بخسارة فرنسا لمستعمراتها في تلك الأصقاع وبروز إنكلترا كأقوى قوة عسكرية واستعمارية.

وقد نشأ من جراء تلك الحرب تأزم في المالية الفرنسية نتيجة خسارة فرنسا لعدد من مستعمراتها، فبدأ مفكروها يفتشون في كيفية

الخروج من هذه الأزمة الخانقة فاتجهت أنظارهم نحو القطاع الزراعي بعد أن فقدت فرنسا أسواقها التجارية والصناعية. فكان أن تبنت هذه المدرسة النظرية التي تقول «إن المجتمع يخضع للقوانين الطبيعية، وإن الإنسان يجب أن لا يتدخل في عمل هذه القوانين. فنفوا مقولة الحرية الاقتصادية، وحرية التجارة، وحرية التنافس، وإلغاء جميع الامتيازات. كما دافعوا عن حق الملكية، وعلى الأخص حرية التملك في القطاع الزراعي (أي الأرض) دونما حدود. وشددوا على اعتقادهم بكرم الطبيعة وعلى الأخص الإنتاج الزراعي. واعتقد هؤلاء أن الزراعة وحدها تنتج فائضاً يزيد عن التكاليف وبالتالي استنتجوا أن الصناعة والتجارة عقيمتين.

وعليه فقد استنتجت هذه المدرسة أن إنشاء مؤسسات زراعية واسعة النطاق يحل المشكلة، لأن المجتمع ينقسم إلى ثلاث مجموعات:

1 ـ المزارعين المنتجين.

2 ـ الملاكين.

3 ـ المهن المتبقية.

فعمال الزراعة بالنسبة لهذه المدرسة هم وحدهم يمثلون الإنتاجية الكاملة. وأما أصحاب الأملاك فهم منتجون جزئياً كونهم يتعاونون مع العمال الزراعيين لتحسين وزيادة الإنتاج الزراعي. وأما بقية المجتمع فهو غير منتج. وعلى أساس ذلك رسم فرنسوا كيني (François Quesnay) رسمه البياني المعروف تحت اسم «اللوح الاقتصادي» والذي يبين بموجبه أن الفائض من القطاع الزراعي يوزع على الطبقات الأخرى من المجتمع.

أما في نظريتهم حول «القيمة» (Value) فقد افترض الفيزيوقراطيون

بأن المنافسة الحرة تضمن الوصول إلى تحديد السعر المناسب، فهذا السعر في القطاعين الصناعي والتجاري يغطي سعر الإنتاج فحسب. وأما الإنتاج الزراعي فيغطي أكثر من ذلك ـ والكلام لا يزال للفيزيوقراطيين ـ وبذلك تحقق الزراعة ما يسمى بفائض القيمة أي الربح.

وانتهت هذه المدرسة إلى تبني نظرية الأجر ذي الحد الأدنى الذي يمكن المزارع من الغذاء، والحد الأدنى من الأرباح لإيفاء تكاليف المعيشة الأخرى. والغريب بهذه المدرسة أنها تبنت وحبذت فكرة الحكام الطغاة المحبين للخير (Benvolent despotism) وأن تقتصر سلطات هؤلاء الطغاة على حماية الأفراد والممتلكات.

ومن أهم دعاة هذه المدرسة البارون آن روبير تيرغو (Anne Robert Turgot) وزير المالية في عهد لويس السادس عشر الذي أطاحته الثورة الفرنسية لسنة 1789. فقد ولد تيرغو سنة 1727 وتوفي سنة 1781 وكان اقتصادياً فرنسياً عين مستشاراً لبرلمان 1752 ووضع كتاباً ضمنه نظرياته الاقتصادية حول المدرسة الفيزيوقراطية تحت اسم «التبصر في تشكيل وتوزيع الثروة» (Reflexions sur la Formation et la distribution des Richesses) حين تبنى الحرية الكاملة في التجارة والصناعة وطالب بفرض الضرائب على الإنتاج الصافي من الأرض. والواضح أن بعض استنتاجاته تبناها آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية في كتابه «ثروة الأمم» (Wealth of nations).

في عام 1774 عينه لويس السادس عشر وزيراً للبحرية فاتخذ شعاراً لسياسته الاقتصادية لإعادة النشاط إلى الاقتصاد الفرنسي المتداعي يقوم على:

1 ـ لا إفلاسات.

2 ـ لا ضرائب جديدة.

3 ـ لا ديون جديدة.

وفي سنة 1776 وقبل تنحيته من منصبه نفذ تيرغو سياسة متشددة هدفت إلى:

1 ـ وقف تسخير الفلاحين للعمل على طرق المواصلات، وأمر بإعطائهم أجوراً بدلاً من التسخير.

2 ـ رفع الضرائب على إنتاج القمح.

3 ـ تخفيف الروتين الإداري في بعض المرافىء والأسواق.

4 ـ إلغاء نظام الجمعيات المهنية (Craft guilds).

وقد عارض هذه التدابير كل من رجال الكهنوت وطبقة النبلاء وحاشية الملك، فأجبر تيرغو على الاستقالة سنة 1776 أي قبل ثلاث عشرة سنة من الثورة الفرنسية التي أطاحت النظام القائم.

يتضح مما تقدم أن هذه المدرسة افترضت أن الأرض هي الوحيدة المنتجة. وبذلك افترضوا أن جميع الضرائب والرسوم التي تجبيها الدولة يجب أن يتحملها القطاع الزراعي، وبذلك طالبوا بإلغاء جميع الضرائب غير المباشرة، والإبقاء على ضريبة واحدة على فائض القيمة والقطاع الزراعي.

إن أغلاط الفيزيوقراطيين واضحة، إذ إنهم ضخموا من أهمية القطاع الزراعي، ونظريتهم في الإنتاج لا يمكن الدفاع عنها. إن إيمانهم المطلق والأعمى بالقانون الطبيعي انتهى إلى ظهور نظرية «دعه يعمل دعه يمر» والتي تلقفها آدم سميث وبنى عليها نظريته حول الحرية الاقتصادية، وظهور مدرسة الاقتصاد الكلاسيكي.

فرغم التناقض في النظرية الفيزيوقراطية، فإن أهمية هذه الحركة في أنها مثلت مدرسة اقتصادية متكاملة ومستقلة، وأنها كشفت أخطاء

المدرسة المركنتيلية ولو أنها وقعت بنفس المطبات. وعلى الرغم من قصر الفترة الزمنية التي سادت فيها أفكار هذه المدرسة، فإنها أفسحت في المجال لظهور المدرسة الكلاسيكية كما أسلفنا، وهذا سيكون موضوع بحثنا في الفصل القادم.

الفصل السادس

النظام الرأسمالي

من له يعطى ويزاد ومن ليس له يؤخذ منه. فالنظام الرأسمالي في بداية تكوينه في القرن الثامن عشر لم يكن يختلف عن المدرسة الفيزيوقراطية إلا بأنه اعتبر أن كل الأنشطة البشرية من زراعة وصناعة وتجارة ومهن حرة واختصاصات علمية هي قطاعات منتجة وذلك على عكس الفيزيوقراطيين الذين حصروا صفة الإنتاجية بالقطاع الزراعي وحده.

والغريب بهذه المدرسة أنها بدأت متفائلة بالنسبة لمستقبل هذا النظام دون حدود إذ إنها اعتبرت أن القوانين الطبيعية التي تسيّر هذا الكون إنما تسير به من حسن إلى أحسن. وكانت هذه هي الفئة المتفائلة من أتباع هذه المدرسة التي كان أول من دعى إليها وقوننها في أنظمة واضحة الاقتصادي الإنكليزي آدم سميث 1723 ـ 1790. ولكن سرعان ما لاحظ عدد من أتباع هذه المدرسة أنها معرضة لأزمات خطيرة نتيجة زيادة الإنتاج، وضعف الطلب مما أوجد فئة أخرى بنفس المدرسة هي فئة المتشائمين الذين يمثلهم أفضل تمثيل روبرت مالتوس وهو أيضاً إنكليزي الهوية والذي ولد 1766 وتوفي

سنة 1836 ومن ثم دايفد ريكاردو الإنكليزي الهوية أيضاً، والذي تشاءم من خلال ما أسماه «القانون الحديدي» للأجور. وسنبدأ بالحديث عن الفئة المتفائلة التي هي السباقة في التاريخ.

● **الفئة المتفائلة:**

يعتبر آدم سميث مؤسس مدرسة المتفائلين الأحرار، وذلك بعد أن ضمن أفكاره الإقتصادية في كتابه المعروف تحت اسم «ثروة الأمم» والذي يحتوي على خمسة كتب تدور حول: 1 ـ تقسيم العمل (نظرية مستحدثة) والريع والأجور والأرباح، 2 ـ رأس المال، 3 ـ الأهمية التاريخية لتطور أوروبا، وتحليل المدرسة المركنتيلية التي عارضها بشدة وانتقدها، 4 ـ حرية التجارة، 5 ـ نفقات الدولة.

إن أهمية هذا الكتاب تكمن بأنه وضع علم الاقتصاد كعلم مستقل له قواعده وخصوصياته. ويتميز آدم سميث، رغم إيمانه بحرية الاقتصاد، بأنه ناقض المدرسة المركنتيلية التي كانت تقول إن أساس الثروة يكمن في معدني الفضة والذهب، فإن آدم سميث قال إن العمل هو أساس الثروة. وعليه فكان أول من نادى بتقسيم العمل الذي ما زال معمولاً به في الحقول الإدارية من عصرنا الحاضر.

وبذلك انتقل آدم سميث إلى القول بأن العمل هو أساس القيمة، أي أن قيمة الرزق تساوي ما صرف من جهد بشري لصنعه. كما يتميز سميث بأنه اعتبر الإنسان هو العامل المنتج وليس الزراعة ولا الأرض كما زعم الفيزيوقراطيون. فالعمل هو أساس الثروة. ثم أضاف على ذلك، ما هو مشهور عنه، بأن القوانين الطبيعية هي التي تسيّر هذا الكون، وأن الإنسان يعمل للحصول على النفع الشخصي وبما أن المجتمع يتألف من مجموعة أناس، فإن مجموع النفع

الشخصي للأفراد يشكل النفع العام للمجتمع، وبما أن الأفراد أكثر وعياً لمصالحهم الفردية فعلى الدولة أن لا تتدخل بعمل الأفراد، ويطالب بإطلاق الحرية الاقتصادية لهؤلاء الأفراد.

● جان باتيست ساي

ويعتبر جان باتيست ساي الفرنسي المولد والهوية 1767 ـ 1832 (J.-B. Say) العمود الثاني من أعمدة الفكر الاقتصادي الحر والتلميذ النبيه من تلامذة آدم سميث إذ اعتبر ساي بعدم جدوى تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي وذهب أكثر من معلمه إذ اشتهر أكثر ما اشتهر به، نظريته المتطرفة في التفاؤل إذ يقول إن التوازن الاقتصادي شأن عفوي دائم في المجتمع، وهكذا مجتمع لن يشهد أزمات اقتصادية في هبوطية أم صعودية. وتعرف هذه النظرية بعلم الاقتصاد الحديث بنظرية المنافذ أو «قانون المنافذ» (The Law of Outlets)، وهذا يعني أن الجسم الاقتصادي في أي بلد من البلدان هو جسم متوازن متكامل أبداً بواسطة تعادل سوق العرض مع سوق الطلب، لأن البضائع تبادل ببضائع، والسلع بسلع، في حين أن العملة أو النقود هي مجرد وسيط لا قيمة لها. وإذا ما ظهر هنالك إنتاج فائض في فرع معين فيردّ: «إن الإنتاج الفائض في هذا الفرع لأنه ناقص في فرع آخر».

إذن فإن هذه المدرسة تعتمد على القواعد التالية:

1 ـ الحرية المطلقة للأفراد الذين يفتشون عن مصالحهم الخاصة وأن مجموع مصالح هؤلاء الأفراد يشكل مجموع الصالح العام.

2 ـ الدعوة إلى التخصص الوظيفي وتقسيم العمل مما يسهل المهارة وينمي الأعمال.

3 ـ الاعتقاد بوجود ناموس طبيعي هو «ميكانيكية الأسعار»، التي تمكن تحقيق مصلحة الجماعة بواسطة قانون «العرض والطلب». فكل شيء في التبادل البشري يخضع لهذه القاعدة. فالأسعار، والفائدة، والريع، والأجور، والقيمة، كلها تتحدد وتتوازن بواسطة قانون العرض والطلب، وذلك بالطبع ضمن اقتصاد كامل المنافسة. وبذلك فهم يعارضون كل أنواع التدخل من قبل الدولة بالنظام الاقتصادي، باستثناء جون ستيوارت ميلّ 1806 ـ 1856 (John Stuart Mill) الإنكليزي المولد والهوية والذي يشارك الفئة المتشائمة في بعض ما دعت إليه، كما أنه يطالب الدولة بالتدخل في بعض الحالات الضرورية، كإصلاح أنظمة التعليم، وحماية الأطفال والأحداث، وتحديد ساعات العمل، ومد يد المساعدة للفقراء، وفرض ضرائب على ريع الأراضي، وهو بذلك يمهد الطريق لبروز المدارس التدخلية، وهي موضوعنا للجزء الثالث من هذا الكتاب.

● المدرسة التشاؤمية

أما الفئة الثانية من أنصار المدرسة الكلاسيكية، كما أسفلنا، فهي فئة الاقتصاديين المتشائمين والممثلين أحسن تمثيل بمفكرين هما القس البروتستنتي روبرت توماس مالتوس 1766 ـ 1836 (Robert T. Malthus) ودايفيد ريكاردو 1772 ـ 1823 (David Ricardo).

لقد تنبّه روبرت توماس مالتوس إلى ظاهرة ازدياد عدد السكان في العالم عن كمية الزيادة في إنتاج المواد الغذائية التي تكفي لهذه الجماعة.

وبمراجعة نسب الزيادة السكانية عبر التاريخ هنالك ما يبرر مثل

هذا القلق. فعلماء الاجتماع يقدرون عدد البشر الذين عاشوا قبل سنة 6000 ق .م بـ 12 مليار شخص. وقد كان عدد سكان العالم في سنة 8000 ق .م يقدر بحوالي 5 ملايين نسمة. وأصبح هذا الرقم بحدود 250 مليوناً عند ظهور المسيحية. وتضاعف هذا الرقم إلى 545 مليون نسمة في سنة 1650 ميلادية، أي ما يوازي مئة مرة عما كانوا عليه في سنة 8000 ق .م بمعنى أن عدد سكان العالم تضاعف مرة كل 1500 سنة. بعد عام 1650 ميلادية وقيام الثورة للصناعية وما واكبها من نهضة زراعية، تسارعت الزيادة، فتضاعف عدد السكان خلال 200 عام فقط وبلغ حوالي 1000 مليون نسمة في سنة 1850 ميلادية، ثم تضاعف مرة ثانية خلال 80 سنة فقط ليصبح 2000 مليون في عام 1930. وقد تضاعف هذا العدد مرة ثالثة، ولكن خلال خمس وأربعين سنة فقط فبلغ 4000 مليون نسمة في سنة 1975 ميلادية. (لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكن مراجعة كتاب «مزالق العولمة الحديثة في النظام العالمي الجديد»، لنفس المؤلف، إصدار دار الفارابي، بيروت سنة 1999). من هنا تشاءم مالتوس واعتقد أنه لإعادة التوازن بين عدد السكان والإنتاج، لا بد من مجاعات، أو حروب، أو أوبئة تذهب بالعدد الزائد من الناس. واعتمد مالتوس في تفسير نظريته على القول بأن عدد سكان العالم يزيد بمعادلة هندسية، كما يلي: 1 ـ 2 ـ 4 ـ 8 ـ 16 ـ 32 إلخ، في حين أن زيادة الإنتاج تسير بمعادلة حسابية كما يلي: 1 ـ 2 ـ 3 ـ 4 ـ 5 إلخ.

● دايفيد ريكاردو

وأما العلم الثاني من أعلام هذه المدرسة التشاؤمية فهو دايفيد

ريكاردو الذي مارس أعمال الصيرفة ولعب بالبورصة حيث جمع ثروة كبيرة في سن مبكرة. وأصدر سنة 1821 كتابه المعروف تحت اسم «مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب» (Principles of Political Economy and Taxes).

إن تشاؤمية ريكاردو تظهر من خلال قوله بقانون «الغلة المتناقصة» (Law of Deminishing Retours)، وهو قانون معروف في القطاع الزراعي مفاده، أن زيادة عدد العاملين في أرض زراعية محددة مآله نقص في إنتاجيتهم. فمن هنا أن المجتمع مصيره أسود.

والنقطة الثانية التي أثارت هواجس ريكاردو هي ما أسماه «القانون الحديدي للأجور»، هذا القانون الذي يقول إن الأجور بسبب قوانين العرض والطلب تفرض على أرباب العمل التشدد بإعطاء الأجراء الحد الأدنى للمعاش. غير أن بروز الحركة النقابية قد أبطلت إلى حد معين مثل هذا الوضع.

أما النقطة الثالثة التي شغلت ريكاردو فهي تقول: «إن الريع الذي يستفيد منه أصحاب الأعمال سيزداد نظراً لزيادة عدد السكان، وستدور الأجور حول الحد الأدنى للمعاش، وكذلك لن ترتفع أرباح المستحدثين. فبين الأجور والأرباح صلة وثقى «لأن الأجر حسب تعبيره لا يمكنه أن يرتفع إلا على حساب الربح والعكس بالعكس».

● جون ستيوارت ميلّ

وأما الركن الثالث من أركان هذه المدرسة الكلاسيكية التشاؤمية فهو جون ستوارت ميلّ وقد عرف ميلّ من خلال كتابه «مبادىء الاقتصاد السياسي» (Principles of Political Economy) وآراؤه هي التالية:

1 ـ يؤمن بقوانين طبيعية، كما غيره من أنصار المدرسة الكلاسيكية.

2 ـ يؤمن بالحرية الاقتصادية المطلقة حيث يقول: «كل ما يحد المنافسة شرّ وكل ما يوسع نطاقها خير».

3 ـ آمن بتعاليم مالتوس، وريكاردو، وهنا تكمن تشاؤميته. ولكنه رغم مجاراته للمدرسين الكلاسيكيين فقد ابتعد عنهم حينما طالب بتدخل الدولة في بعض المجالات الضرورية.

نستنتج مما تقدم أن المدرسة الكلاسيكية في تعلقها بالحرية الاقتصادية لم تهتم مطلقاً بالنتائج الاجتماعية التي خلفها نظامهم. اهتموا فقط بالنواحي الإنتاجية وتغافلوا عن المنتج، أي العامل، الذي استوى أجره دائماً وأبداً حول الحد الأدنى للمعاش، ويحكم عليه بالفناء عند عدم وجود طلب على عمله. وهذا ما استتبع بؤساً وشقاء للطبقة العاملة طيلة رواج مبادىء هذه المدرسة، على حد قول الدكتور قبلان سليم كيروز.

فقد استغل أصحاب العمل هذه الحرية أسوأ استغلال. فكانت أيام العمل مكونة من 16 ساعة، وفي بعض الأحيان تصل إلى 17 ساعة. وعمد أرباب العمل إلى تشغيل النساء والأطفال مكان البالغين، لتدني أجورهم، حتى أن رئيس وزراء إنكلترا وليم بت (William Pitt) نصح قائلاً: «إذا كانت الأجور مرتفعة فما عليكم سوى تشغيل الأحداث». ولم تتحسن أوضاع الطبقة العاملة إلا بعد ظهور الحركة النقابية، وهذا سيكون موضوعنا للفصل التالي.

● الثورة الكينزية في المدرسة الكلاسيكية

مع وجود السلبيات أعلاه التي رافقت المدرسة الكلاسيكية كان لا بد لها من أن تخلق ردات فعل إصلاحية، فكانت الماركسية هي ردة الفعل الأولى وسنتطرق لهذه النظرية في الجزء الثالث من هذا الكتاب

ضمن دراستنا للمدارس التدخلية في الاقتصاد. أما ردة الفعل الثانية فكانت من ضمن المدرسة الكلاسيكية وهي تتمثل بما اتفق على تسميتها بالثورة الكينزية.

فجون ماينارد كينز 1883 ـ 1946 (John Meynard Keynes) الاقتصادي الإنكليزي مع عدم إنكاره للمدرسة الكلاسيكية رفض قول هذه المدرسة بأن ميكانيكية السوق تستطيع أن تضمن الطلب على مستوى مقبول. إن كينز هنا يفترق عن مبادىء المدرسة الكلاسيكية بثلاثة وجوه:

1 ـ نسبة الفائدة.

2 ـ مستوى الأجور.

3 ـ النظرية الكمية للنقود.

أ ـ يقول كينز إنه من الصعب إيجاد التحليل الدقيق لتحديد مستوى العمالة من كتابات الكلاسيكيين. فهؤلاء يقولون إن الأموال الموظفة (التوظيف) تساوي الأموال المدخرة (الإدخار)، وعليه فإن نسبة الفائدة تعدل نفسها وتحقق التوازن، وذلك لسببين:

1 ـ تفضيل السيولة والرغبة بالمضاربة؛ فعندما تكون مجالات التوظيف ضيقة فالمطلوب عندئذ مستوى منخفض، أو حتى سلبي للفائدة لتشجيع التوظيف. ولكن الرغبة بين الناس بالاحتفاظ بالسيولة، مهما كانت هذه الرغبة، ستبقي نسبة الفائدة، على انخفاضها.

2 ـ نظرية التوظيف، عندما يخف طلب المستهلكين على السلع سيخف كذلك الطلب على التوظيف، وستزداد كمية البضاعة غير المباعة، وهذا سيؤدي إلى انخفاض في التوظيف. لذلك سينخفض الإدخار حتى لن يبقى هنالك إدخار. فالحفاظ على

توازن الإدخار والتوظيف يمكن تحقيقه، لا بتخفيض الفائدة فحسب بل بتخفيض التوظيف، والدخل العام، والإدخار.

ب ـ مستوى الأجور.

إن النظرية الكلاسيكية تقول إن تخفيض الأجور يشجع على رفع مستوى التوظيف. على أن البعض يقول إن الرواتب لن تنخفض في حالة الركود بسبب النقابات العمالية. لذلك يقول كينز إن تخفيض الأجور، ليس هو السلاح لعدم التوظيف، لأن تخفيض الأجور سيخفض بالتالي الطلب على الإنتاج وبذلك تنخفض الأرباح وذلك لن يشجع على التوظيف، إلا إذا شجع هذا التخفيض على التصدير ـ شرط ألا تسارع الدول الأخرى على تخفيضات مماثلة.

ج ـ النظرية الكمية للنقود.

إن تخفيض الأجور قد لا يؤدي إلى تخفيض الأسعار على اعتبار أن الأسعار تعتمد فقط على كمية النقود. وهو بذلك عارض الربط بين مستوى الأسعار وكمية النقود. فكمية النقود تؤدي إلى تعديل الفائدة لا الأسعار. إلا إذا أدى ذلك إلى التأثير على رأس المال، وهذا أثر بدوره على الطلب العام. فإن رفع أو تخفيض الطلب هو الذي يرفع أو يخفض التوظيف. أما الأسعار فلن تتأثر إلا إذا كان مستوى التوظيف في أعلى درجاته.

وهكذا انتهى كينز إلى القول: «إن وضع التوظيف على مستوى معين يستدعي تدَخل الدولة. وفي بعض الحالات تكون السياسة المالية كافية. فتأثيرها على مستوى الفائدة وبالتالي على مستوى رأس المال الموظف. ولكن في حالة التضخم أو وجود مجالات واسعة للتوظيف فإن نسبة الفائدة قد لا تكون كافية لتحقيق التوازن على

مستوى التوظيف المطلوب أو على الأسعار المطلوب تحقيقها. وبذلك يكون على الدولة أن تعمد إلى الأشغال العامة، وعجز الميزانية أو فائضها أو حتى النفقات المخططة للتوظيف في صناعات مهمة».

وعلى الرغم من كل المقويات المهمة التي أدخلها كينز على الاقتصاد الرأسمالي، فإن الوقائع على الأرض لم تكن مشجعة على الثقة بهكذا نظام، إن من ناحية العمالة الكاملة، وهي لم تتحقق حتى في أقوى البلدان الرأسمالية وأكثرها تقدماً وبحبوحة، أي الولايات المتحدة الأميركية، حيث تشير الإحصاءات المتوفرة أن مدينة نيويورك وحدها تضم 200,000 متشرد بدون مأوى حيث ينامون إما تحت الجسور أو في مداخل الأبنية أو في الشارع؛ وإن في العدالة في توزيع الثروة حيث أن 10 بالمئة من الأميركيين الأثرياء يمتلكون وحدهم 35 بالمئة من مساحة أميركا، في حين أن الـ 90 بالمئة الباقية يمتلكون ما تبقى أي 65 بالمئة. هذا إذا لم نذكر الفرق في المداخيل بين الذين يملكون المليارات من الدولارات والذين يعيشون على المداخيل القليلة التي تقدمها مؤسسات المساعدات الاجتماعية للعاطلين عن العمل، وبالطبع لمدة محدودة، وبعدها يكون مصيرهم في الشارع.

أما على المستوى العالمي فإن الإحصاءات تقول إن 2000 مليون شخص (ملياران) يعيشون في مستوى خط الفقر أو أدنى، ولم يتمكن النظام الرأسمالي من تحسين أوضاعهم. وإذا كان من المعروف في التاريخ أن ملايين البشر ماتوا من الجوع «فإنه ليس من المحقق أن هؤلاء سيموتون بهدوء» على حد قول بول أ. سامولسون أستاذ العلوم الاقتصادية في مركز ماساشوستس للتكنولوجيا في أميركا.

بالطبع إلى جانب هذه المدارس التي عبّرت عن ذاتها في الواقع

السياسي للأمم، ظهرت مدارس أخرى، كنظرية الاقتصاد القومي، والمدرسة النظامية (Institutionalism) والمدرسة الذرية والجماعية، وهي مدارس أخذ ببعض مبادئها إن في النظام الرأسمالي أو في الأنظمة التدخلية، لذا لا نجد أية أهمية للقارىء العادي في الدخول بهذه المتاهات الفكرية. فالذي يهمنا الأنظمة التي وجدت لنفسها مجالات للتطبيق الفعلي في عالمنا، وما فيها من ثغرات الفشل، أو مواقع النجاح،

وعلى كل حال فإن نمط الإنتاج الرأسمالي هو نظام تصبح فيه وسائل الإنتاج احتكاراً في يد طبقة اجتماعية، يكون فيه المنتجون (أي العمال) أحراراً، ولكن يفصلهم عن وسائل الإنتاج، حرموا من أي وسيلة من وسائل العيش، وهم مكرهون بالتالي على بيع قوة عملهم إلى مالكي وسائل الإنتاج ليمكنهم الاستمرار في العيش.

وهذا يعني أن الأغلبية الساحقة من الشغيلة والعمال والمستخدمين يبقون بعد حياة من العمل الدؤوب على ما كانوا عليه سابقاً، بلا وفورات تكفي لاكتساب وسائل الإنتاج. وتشير الإحصاءات أن الظروف البروليتارية أصبحت اليوم أكثر اتساعاً مما كانت عليه قبل خمسين عاماً. فالإحصاءات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأميركية، وهي أكثر الأنظمة الرأسمالية تقدماً تشير إلى تناقص العائلات المصنفة كأرباب عمل بمعدل مرة كل خمسة سنوات منذ 80 سنة حتى اليوم. وهذا يعني أن هذه النسبة تصبح مكرهة على بيع قوة عملها من الغير.

بالإضافة إلى أن الإحصاءات المتعلقة بتوزيع الثروة الخاصة يتبين لنا أن الأغلبية الساحقة من المستخدمين أي أكثر من 75 بالمئة لا تتوصل إلى تكوين ثروات صغيرة، بمعنى أنهم ينفقون كل مدخولهم

وأن الثروات تنحصر في جزء صغير جداً من السكان. ففي معظم البلدان الرأسمالية يملك 1 بالمئة أو 2 بالمئة حتى 5 بالمئة من السكان، 30 بالمئة أو 50 بالمئة أو 60 بالمئة من الثروة الخاصة بالبلد ويكون الباقي وهو الجزء الصغير من الثروة في أيدي الأكثرية الساحقة من العمال والشغيلة والمستخدمين الذين يمثلون بين 50 بالمئة و70 بالمئة من السكان.

إن دراسة دقيقة أجريت من قبل مؤسسة بروكينغز (Brookings) في نيويورك تكشف أن ليس في الولايات المتحدة الأميركية إلا 2,1% من العمال يملكون أسهماً وأن هذه الملكية لا تزيد عن ألف دولار بالمتوسط.

إن رأس المال بكامله تقريباً هو في أيدي البرجوازية وهذا يكشف لنا آلية التجدد الذاتي للنظام الرأسمالي، فالذين يملكون رأس المال يستطيعون أن يراكموا منها أكثر والذين لا يملكون الأموال لا يستطيعون الوصول إلى تملكها. وهكذا يستمر انقسام المجتمع إلى طبقة مالكة وطبقة مكرهة على بيع قدرتها على العمل. وهذا ما يزيد عن رأس المال بسبب فائض القيمة. وعليه فإن إثراء المجتمع يتم لصالح طبقة واحدة من طبقات المجتمع فحسب، وهي الطبقة الرأسمالية.

وبناء على ما تقدم فإن نهاية القرن التاسع عشر شهدت تحولاً في الفكر السياسي للعالم الغربي. فلم يعد المفكرون السياسيون يطالبون بالديمقراطية السياسية، بل تعدوا ذلك إلى طرح موضوع الديمقراطية الاقتصادية. إن المساواة أمام القانون وعلى حد تعبير المفكر السياسي الفرنسي أناتول فرانس بشكل تهكمي، إنما تعني الحرية المتساوية بين الغني والفقير للنوم تحت الجسور والاستعطاء لتوفير

مأكلهم. فالديمقراطية الاقتصادية تعني أن الأولاد لن يعملوا في المصانع لاستغلالهم من قبل رأس المال الجشع، وأن المتقدمين في السن لن يرموا في مزبلة التاريخ، بعد أن تكون الآلة قد امتصت كل نشاط في أجسامهم، وأن العامل لن يبقى مهدداً نتيجة حوادث العمل أو نتيجة البطالة والمرض.

وهذا التحول ضد مقولة «دعه يعمل دعه يمر» لم يكن نتيجة الفكر الديمقراطي الجديد وحده، بل إنه في ذلك الوقت بالذات كانت الدولة القومية قد بدأت تعتمد مبدأ الحماية الجمركية لمساعدة صناعاتها الناشئة. كما عمدت هذه الدول لمساعدة مزارعيها بالمنح النقدية لتمكينهم من المزاحمة في الأسواق الخارجية، كما في إيطاليا وألمانيا وفرنسا وروسيا وإنكلترا. وقد عمدت حكومات هذه البلدان بالذات إلى إنشاء وتملك سكك الحديد وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية، أو تأميم هذه المرافق لتضمن الموارد الكافية لتوسيع قواتها العسكرية، أو كمرافق تؤمن للدولة مداخيل مضمونة كما فعلت فرنسا حين أممت صناعة التبغ وصناعة عيدان الكبريت.

وكانت ألمانيا أول دولة تتجه إلى تقديم المساعدات والضمانات الاجتماعية لعمالها، وذلك برعاية مستشارها المشهور الأمير فون بسمارك الذي كان يعتقد «أن الدولة هي المسؤولة عن مصير أبنائها الفقراء حتى لا يداسوا في رحلتهم على طريق الحياة» على حد تعبير بسمارك ذاته.

وقد اتبعت ألمانيا دول أوروبية أخرى في مجال التقديمات الاجتماعية لعمالها. ففي سنة 1885 حددت النمسا ساعات العمل في المصانع بـ 11 ساعة. أما في المناجم فحددت ساعات العمل بـ 10 ساعات. وأتبعت ذلك في سنة 1887 بأنها فرضت الضمان

الاجتماعي للعمال ضد المرض والحوادث. وفي فرنسا أصدرت الحكومة الفرنسية قوانين حددت بموجبها تنظيم عمل النساء والأولاد كما حددت ساعات العمل لكل العمال بـ 10 ساعات. وخفضت هذه النسبة في عام 1905 إلى 9 ساعات. كما فرضت الضمان الصحي للعمال وعائلاتهم. وفي سنة 1910 قررت تعويض نهاية الخدمة لجميع العمال في المصانع والمزارع بالإضافة إلى الخادمات والخدم في البيوت. وقد طالت هذه الموجة الإصلاحية بقية الدول الأوروبية فيما بعد، مما يشير إلى أن الجو العام في أوروبا كان يتجه بشكل أو بآخر نحو التدخل الاقتصادي.

● مدرسة مانشستر

وما دمنا نتحدث عن المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد الرأسمالي لا بد من الإشارة إلى مدرسة كان لها دور واضح في تطور علم الاقتصاد. وهذه المدرسة هي مدرسة مانشستر في إنكلترا. وتتألف هذه المدرسة من مجموعة من رجال الأعمال الإنكليز وبعض الأعضاء في البرلمان البريطاني الذين دعوا إلى التجارة الحرة في بريطانيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وكان مركز هذه الحركة مدينة مانشستر الإنكليزية والتي عرفت الحركة باسمها. وكان من الزعماء البارزين في هذه الحركة ريتشارد غوبدن 1804 ـ 1865 (Richard Gobden) وجون برايت 1811 ـ 1889 (John Bright) وقد نجحت هذه المدرسة بإلغاء الرسوم الجمركية على القمح المستورد سنة 1846. واعتبر ذلك أول انتصار لهذه المدرسة في وجه طبقة أصحاب الأراضي الذين كانوا يتمتعون بنفوذ كبير. وهنا نشير أن تأييد هذه المدرسة لتجارة خارجية حرة خالية من الرسوم الجمركية

التي طالبت بها هذه الحركة أصبحت اليوم الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. والظاهرة أن هذه الحركة قد ثبتت المذهب الاقتصادي لكل من آدم سميث ودايفيد ريكاردو والداعي إلى عدم تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي. وكان يعتبر هؤلاء بأن حرية التجارة ستنتهي بالنهاية إلى تحسين أوضاع المجتمع البشري، ولكن دون أن نشير إلى كيفية ذلك. بالإضافة لاعتقادهم أن الحرية التجارية تسهم بتخفيف الحقود القومية وبذلك تساهم في تحقيق السلام العالمي. ولم تلاق هذه المدرسة أي تأييد يذكر في قارة أوروبا التي فضلت وارتأت ضرورة تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي.

وقبل أن نختم هذا الفصل عن النظام الرأسمالي سنورد هنا النتائج التي أبرزها المؤتمر العالمي عن تأثير العولمة على وضع المرأة في حزيران 2000 حيث جاء في التقرير الصادر عنه فقال: «في عام 1999 جنى أغنى ثلاثة أشخاص في العالم ما يوازي إجمالي الناتج الداخلي للدول إلى 49 الأكثر فقراً في العالم. هذا مع العلم أنه حتى في الدول المتقدمة يبقى الفارق بين أجور النساء والرجال في الصناعة بمعدل وسطي 25 بالمئة لصالح الرجال. ومما جاء في التقرير أن الفقر المدقع يدفع فتيات لم يتجاوزن السابعة من العمر إلى البغاء والهجرة خارج بلدانهن. ونفس هذه الأسباب مثلاً تكمن وراء انتزاع فتيات من دورهن في النيبال إلى المواخير في المدن الكبرى في الهند المجاورة. وفي مثل هذه الظروف من الفقر المدقع ثمة آباء لديهم استعداد لإتاحة الفرصة لبناتهم كي يرحلن لأنهم أدركوا أنهم إذا سمحوا لفتاة واحدة بالرحيل لمدة ثلاث أو أربعة أعوام، قد يتمكنون من مساندة بقية العائلة.

هذا جزء من المشاكل الاجتماعية التي تواجهها الدول التي تصر على اعتماد اقتصاد «دعه يعمل دعه يمر» مما يزيد عدد البشر الذين يطالبون الدول بالتدخل في الشأن الاقتصادي. وهذا سيكون موضوعنا في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

الفصل السابع

الحركة التصحيحية والنقابات العمالية

ماذا تستطيع الماشطة أن تفعله للوجه البشع؟... هذا هو حالنا مع النقابات العمالية في دورها الذي لعبته طوال سنوات القرنين السابع عشر والثامن عشر التي تلت الثورة الصناعية في محاولتها لحفظ حقوق العمال وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية في الأنظمة الرأسمالية.

والواقع أن هذه الحركة اتخذت في عملها عدة أشكال تنظيمية، واعتمدت العمل الاقتصادي والسياسي، والحركي، وحتى الديني، في سبيل تحقيق أهدافها.

ويمكن تحديد ظهور الحركة العمالية النقابية في حوالي سنة 1650 إثر ما يعرف بالثورة الصناعية، وقيام التجمعات الصناعية الكبيرة، بعد أن كانت قد انتشرت الطوائف المهنية (Guilds) في القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

فمن هذه الحركات من اعتمد العمل السياسي كالأحزاب. ومنها من اعتمد العمل المباشر كالإضرابات والمظاهرات، ومنها من التجأ للأديان وحمل اسمها، ومنها من اتخذ اسم الأندية، ومنها وكانت

آخرها من اتخذ اسم الدولية أو الأممية (الأنترناشيونال)، وهي التي كانت تحت تأثير الاتجاهات الاشتراكية والماركسية.

إن حركة نقابة الحرفيين أو الطوائف الخدمية (Craftsmen Guild) يمكن اعتبارها بداية الطريق لظهور مفهوم النقابة المدنية كما نعرفها اليوم. ولكن هذه الحركة ليست النقابة بالمعنى الذي يسود في أيامنا هذه. فتلك النقابة الطوائف (Guild) تعتبر تجمع حرفيين، حيث يمضي العامل المبتدىء فيها وقتاً محدداً بعدد السنين في العمل ليصبح عاملاً مياوماً، وبعد ذلك عليه أن يمضي فترة أخرى ليصبح معلماً. وحتى يستطيع العامل أن ينتقل إلى رتبة المعلم عليه أن يوفر مبلغاً معيناً من المال النقدي يستطيع معه أن يشتري المعدات الضرورية لإنشاء المشغل الحرفي الذي اختاره (نجار، حداد، جوهرجي، إلخ...).

ومنذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر وجد هؤلاء المياومون أنفسهم يتحكم الحرفيون بمصيرهم، بحاجة إلى تنظيم يواجه سياسة المعلمين الحرفيين الظالمة، ويطالب بزيادة أجورهم، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، فكانت بداية تكوّن النقابات العمالية التي نعرفها اليوم.

وقد اتخذت هذه الحركة في تطورها، اتجاهين متباينين، الأول يعمل ضمن قواعد اللعبة الصراعية بين العمال وأصحاب العمل، والآخر اتجه نحو المواجهة العنفية وحتى المسلحة لمواجهة المعلمين الحرفيين. وقد تزعم هذه الأخيرة عامل إنكليزي اسمه ند لودد (Ned Ludd) كان يعمل في إحدى المؤسسات الحرفية في بلدة نوتنغهام الإنكليزية. فعمد لودد وأتباعه إلى تحطيم آلات المصانع والحرف على اعتبار أنها تنافس العمال اليدويين. ولم تنته هذه الحركة إلا بعد

سنة 1813 بعدما أعدمت الحكومة البريطانية عدداً من أتباع هذه الحركة التي تمثل الفئة الثانية من النقابة التي عرفت باسم «النقابة الثورية» والتي اعتمدت العنف والصراع المسلح. وسندرس هذه الفئة فيما بعد من هذا الفصل.

وفي سنة 1832 ظهرت في بريطانيا حركة الشارتيين (Chartists) التي طالبت، إلى جانب مطالبها الاجتماعية، بإجراء إصلاحات سياسية بما فيها حق الاقتراع السري لكل بريطاني بالغ مع حذف شرط الملكية الذي كان يفترض بمن يحق له الاقتراع أن يكون مالكاً لعقار، وتحديد مواعيد معروفة لعقد جلسات مجلس النواب، مع شرط أن لا تُشتَرع أية قوانين بدون اكتمال النصاب القانوني.

وأما في فرنسا فقد تأخرت حركة التجمعات العمالية في الظهور حتى حلول القرن التاسع عشر، حيث كانت متأثرة بآراء الحركة النقابية الثورية التي تهدف إلى ضرب النظام الرأسمالي القائم، وتشتيت أسسه بواسطة الإضراب العام.

وفي الولايات المتحدة الأميركية تمثلت الحركة النقابية بتنظيم عمال الصناعة العالمي (Industrial Workers of World) الذي لم يُعَمِّر وحلّ بعد الحرب العالمية الأولى وأحيل معظم قادته إلى المحاكمة بتهمة العصيان المدني والشغب.

ولمدة تزيد عن قرن كامل حاولت الحركة العمالية العالمية أن توحد جماهير العمال في العالم عن طريق الأمميات (Internationals) التي طالبت بإصلاحات واسعة. وكان أن جرت أولى هذه المحاولات في سنة 1864 حيث تألفت جمعية «التجمع العمالي العالمي» (International Worksmen Association) وتصدر زعامة هذه الحركة فيما بعد كارل ماركس، واضع المبادىء الثورية المعروفة

باسمه. وقد حاولت هذه الحركة أن تجمع العمال على مختلف مشاربهم، ولكنها تفرقت بسرعة بسبب الخلافات التي ذرت قرنها بين أفراد قادتها. وفي سنة 1889 تأسست الأممية الثانية، في مدينة باريس حيث انتهت بحلول الحرب العالمية الأولى في سنة 1917.

وفي سنة 1919 تأسست الأممية الثالثة في مدينة موسكو. وكان من الطبيعي أن تتحفظ عليها التجمعات العمالية اليمينية أو غير اليسارية وذلك بسبب سيطرة الاتحاد السوفياتي على قراراتها، والتي واجهت بدورها قرارات الحل والتصفية وحتى من الحكومة السوفياتية بالذات في سنة 1943 كإشارة صداقة وتحالف مع كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا بسبب حاجة الاتحاد السوفياتي حينذاك للمساعدة المادية والعسكرية من هاتين الدولتين لتمكين الاتحاد السوفياتي من مواجهة الغزو الهتلري النازي في الحرب العالمية الثانية. وفي سنة 1947 أسس السوفيات والمجموعة الشيوعية المكتب العالمي للشيوعية (Cominform) الذي تعرض بدوره للحل بعد موت ستالين سنة 1953.

● الحركة النقابية الثورية (Syndicalism)

وأما الفئة الثانية من أنصار العمل النقابي ومشرّعيه، فكانت النقابية الثورية التي تبنت نظرية استعمال القوة لإحداث الثورة الاجتماعية عن طريق الصراع الطبقي ودفع الطبقة العمالية لإعلان الإضراب العام، وبعده تبدأ الثورة. وهذه الحركة في الأساس حركة معادية للنظامين الرأسمالي الحر، والاشتراكية البرلمانية، والسياسة على حد سواء.

وتعتمد هذه الحركة على الفلسفة التي أطلقها المنظر الفرنسي بيار جوزيف برودون (Pierre-Joseph Proudhon) والتي عرفت في التاريخ

السياسي للقرن التاسع عشر باتجاهاتها الاشتراكية والفوضوية على السواء.

وبيار جوزيف برودون 1809 ـ 1865 هذا الاشتراكي الفرنسي، يعتبر أب المدرسة الفوضوية، وهو ينتمي إلى عائلة فرنسية فقيرة، درس في مدرسة ثانوية، واضطر للعمل باكراً في احدى المطابع، ومن ثم أصدر كتابه المعروف «ما هي الملكية» وقد أجاب على سؤاله هذا «إن الملكية هي السرقة». وفي سنة 1842 أدخل السجن بسبب أفكاره المتطرفة، ثم أطلق سراحه بعد أن وجدت المحكمة نفسها غير قادرة على تحديد أفكاره الغامضة.

وفوضوي آخر نظّر للمدرسة الفوضوية هو ميخائيل باكونين (Mikhail Bakunin) 1814 ـ 1876 ولكنه، على عكس برودون، ينتمي إلى عائلة نبيلة في روسيا. وقد تأثر باكونين هذا بتعاليم المفكرين الألمان، مثل: فريدريش شلينغ (Friederich Shelling) ويوهان فيخته (Johan Fichte) وجورج هيغل (George Hegel)، ولم يستطع بسبب أفكاره الثورية، البقاء في روسيا تحت حكم القياصرة، فتركها وعاش متنقلاً بين ألمانيا، وباريس، حيث تعرف على برودون وكارل ماركس. وفي سنة 1848 سنة الثورات في أوروبا، جمعت أفكاره الموجزة في ثلاثة مواقف:

1 ـ رفض الديمقراطية البرجوازية.

2 ـ تحرير شعب السلاف من نير الحكم النمساوي أو الحكم الروسي.

3 ـ الإيمان بالروح الثورية لدى الفلاحين، (على عكس ماركس الذي حصرها بالعمال).

وفي سنة 1849 تم اعتقال باكونين في ألمانيا التي سلمته إلى

النمسا والتي بدورها سلمته إلى روسيا، حيث سجن لمدة سبع سنوات، نفي بعدها إلى سيبيريا، ومنها هرب إلى لندن في سنة 1861. وتنقل بعدها بين لندن، وإيطاليا، وسويسرا، وانتسب في سنة 1869 إلى الأممية الأولى تحت قيادة ماركس. وفي هذا التجمع وقع الخلاف بينه وبين الماركسيين وطرد من هذا التنظيم في سنة 1872، حين أصدر كتابه «اللَّه والدولة» والذي أعلن فيه أن اللَّه والدولة هما عدوي الحرية. وتوفي في سويسرا سنة 1876.

وأما في فرنسا فإن الحركة الفوضوية تمظهرت في الانشقاقات المتوالية في الحزب الاشتراكي الفرنسي في سنة 1880 وما تلاها. وكان الاتحاد العام للعمال الفرنسيين، مركز هذه الحركة، فأظهر العمال من أتباعها عداءهم لأصحاب الأعمال، والدولة، وكل الأحزاب البرلمانية، بما فيها الحزب الاشتراكي الفرنسي.

وتمحورت آراء المدرسة الفرنسية حول النتائج التي ستسفر عنها عملية الإضراب العام، حيث ستتفسخ الدولة وتفقد قوتها، ويلحق بها أصحاب رؤوس الأموال، مما يترك المجال أمام الطبقة العاملة لإدارة المصانع، حيث تصبح الدولة خالية من الطبقات، فتتحرر الطبقة العاملة من الظلم والمهانة. وقد حاولت هذه الحركة في سنة 1920 الإضراب العام، ولكنها فشلت، ولم يتكرر مثل هذا العمل فيما بعد.

وفي إيطاليا ظهرت هذه الحركة من خلال الاتحاد الإيطالي للنقابات، ولكنه ما لبث أن ظلَّ وانتهى بعد تسلم بنيتو موسوليني مقاليد الحكم في إيطاليا في سنة 1921 ولم يعد للظهور منذ ذلك الحين.

وامتدت هذه الحركة إلى إسبانيا، حيث توطنت بين الفلاحين والعمال على السواء، وعلى الأخص في مدينة كاتالونيا، وسرعان ما

استولت هذه الحركة على الاتحاد الوطني للعمال الذي تأسس سنة 1911، وانتقلت هذه الحركة للعمل في السر بعد أن استولى الديكتاتور الإسباني الجنرال بريمو دي ريفييرا على الحكم سنة 1924 ومن ثم عادت للظهور بعد انتشار الجمهورية في سنة 1931، وبلغ عدد الأعضاء المنتسبين إليها أكثر من مليون عامل. ودخلت من ثم في صراعات عنفية ومسلحة مع الشيوعيين في شوارع مدينة برشلونة سنة 1937 حيث عادت بعد ذلك واختفت وما تزال منذ سنة 1939 حين سيطر الدكتاتور الآخر الجنرال فرانكو على حكم إسبانيا.

وقد توسعت هذه الحركة حتى شملت البرتغال وأميركا اللاتينية، وعلى الأخص، البرازيل، والأرجنتين، ومكسيكو، والأرغواي. ومن هناك تحولت لتشمل النروج، وألمانيا، وهولندة، كما ظهرت في أميركا الشمالية وكندا، حيث أخمدت بالقوة من قبل حكومتي هذين البلدين. وظهرت هذه الحركة في بريطانيا حيث حاولت سنة 1926 أن تعلن الإضراب العام، ففشلت بذلك ومن ثم اضمحلت. والغريب في أمر مثل هذه الحركة العنفية، أنها ما زالت موجودة، حتى يومنا هذا في السويد، إحدى أهم الدول المتطورة، ويقتصر وجودها في تجمع عمالي صغير.

ولا بد قبل الانتقال من موضوع النقابة الثورية من أن نلحظ الدور الفكري الذي لعبه الفيلسوف الفرنسي جورج سوريل 1847 ـ 1922 (Georges Sorel) في تغذية هذه الحركة عقائدياً حين أصدر سنة 1908 كتابه المعروف «تأملات في العنف» (Reflections on Violence) والذي سخر فيه من الاشتراكية البرلمانية، والعقلانية، والمثقفين، وشدد على تمجيد دور النخبة في الحركة العمالية، والتي ستقود حركة العنف وتتولى السلطة. ونرى أن نذكر هنا أن بنيتو موسوليني اعترف أنه تأثر كثيراً بأفكار هذا الفيلسوف.

وبالطبع لم يعد للفئة الثانية، أي النقابات الثورية أي وجود كماً ومعناً. ومن بعد ذلك انقسمت الحركة العمالية بين النقابات المحافظة، أو الاشتراكية، والنقابات الشيوعية التي نشأت في دول هذا المعسكر بعد نجاح الثورة السوفياتية في سنة 1917. وفي سنة 1903 تحالفت الاتحادات المحافظة والاشتراكية لتؤلف «الفدرالية الدولية للنقابات» (International Federation of Trade Unions). وانقسم هذا الاتحاد بدوره سنة 1919 حيث خرجت منه النقابات اليسارية لتؤلف الاتحاد العالمي الأحمر للعمال (Red International Federate of Trade Unions) الذي بدوره انتهى في سنة 1920، وواجهت الفدرالية الدولية للنقابات نفس المصير بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وبعد الحرب العالمية الثانية تم تأسيس الاتحاد العالمي للنقابات، وضم أكبر النقابات في العالم. غير أن عدداً من النقابات التابعة للدول الغربية، وعلى الأخص الأميركية والبريطانية، انسحبت من هذا الاتحاد لسبب سيطرة اليسار عليه، كما ادعت، وأسست الاتحاد العالمي للنقابات الحرة. وحتى هذا الاتحاد اليميني الجديد لم يرضِ الأميركيين والبريطانيين فانسحبوا منه أيضاً في سنة 1966.

نلحظ مما تقدم أن العمل النقابي نشأ بعد الثورة الصناعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. فمنذ ذلك الوقت واجه العمال البؤس والشقاء، حيث كانوا مهانين بذواتهم، ونسائهم، وأولادهم، ومستوى معاشهم، وطريقة معاملتهم، فكان لا بد من ردة فعل، تهدف إلى تحسين أوضاعهم. وهكذا نرى أن العمل النقابي وليد أحداث اقتصادية لا علاقة لها بأي عقيدة أو مبدأ سياسي مهما كان لونهما.

إن كل ما يهدف إليه العمل النقابي إنما هو الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، وتأمين حق العمل، والأجر الملائم لمستوى المعاش، والضمان ضد البطالة، والمرض، والشيخوخة. وبذلك يتقبل التيار النقابي النظام الرأسمالي، أو غيره من الأنظمة، التي تعترف بهذه المبادىء. وقد أثرت هذه الحركات بالطبع على الفكر الاقتصادي، فعبدت الطريق لظهور المدارس التدخلية في علم الاقتصاد، وهذا سيكون موضوعنا في الجزء الثالث التالي من هذا الكتاب.

الجزء الثالث

فلسان يعلن الحق وسراً يذبحه
ليت شعري غير صمت الموت ماذا يصلحه.

ميخائيل نعيمة (همس الجفون)

الفصل الثامن

نحو الاقتصاد التدخلي

قبل الثورة الصناعية كنا نرى مجاعات موسمية، الملايين كانوا يموتون من جراء الفيضانات، أو الجفاف، أو نكبات طبيعية معروفة أسبابها. ولكننا لم نكن نعرف كيف يجب مواجهتها.

حالياً نرى عكس ذلك، إننا نعرف كيف ننتج كميات كبيرة من البضائع والمنتوجات المختلفة، ولكننا نواجه كساداً لا نعرف أسبابه، كما حدث في النصف الثاني من العقد التاسع والقرن العشرين في بلدان النمور الآسيوية، أي دول جنوب شرق آسيا، تايلند، هونغ كونغ، سنغافورة، ماليزيا، والملايو.

وإذا حصلت مجاعة في أي نقطة من الكرة الأرضية نستطيع نجدتها بشحنات غذائية من أي منطقة من العالم تتوفر لديها فوائض غذائية، وسوء التغذية في بعض الدول المتخلفة حالياً، ليس لأننا لا نعرف كيف ننتج كميات كافية، ولكننا لا نفعل. فعندما تعطي المواسم الزراعية كميات وفيرة نعمد إلى إتلاف الكميات الفائضة عن حاجة السوق حفاظاً على ارتفاع أسعارها التي نؤمن بموجبها الأرباح الهائلة.

إننا في لبنان، كغيرنا من دول العالم، عشنا ونعيش في ظل قواعد موروثة وسائدة اعتدنا عليها، ونشعر بالغضب إذا مُسّت هذه القواعد أكانت جيدة أم بالعكس. إن تفكيرنا وسيرنا وراء التمني هو تفكير سيّئ. إن عبادة الأبقار لن تحل مشكلة المجاعة، وإن تحريمنا للحوم بعض الحيوانات والطيور لن تحل مشكلة المجاعة، بل تؤدي إلى تفاقمها. فهل نستطيع أن نتخلى عن مفاهيمنا العامة، وتعصبنا ضد أو مع، لندرس الموضوع الاقتصادي بموضوعية علمية بعيداً عن الميل والهوى، كما يدرس العالم قواعد علم الفيزياء أو الكيمياء؟... لقد ثبت من حيث التجربة أن أكبر وأغنى الرأسماليات لم تستطع أن تحل مشكلة البطالة، والاحتكار، والسكن والعمل لكل إنسان، ناهيك عن العدالة في توزيع الثروات ولو في حدود معقولة ومقبولة وعادلة. فكان لا بد للإنسان أن يبحث عن نظام يؤمن له حاجاته للعمل والتعلم، والطبابة والملكية إلخ... فكانت المدارس التدخلية في علم الاقتصاد. وهذه المدارس ليست حديثة كما يظن البعض. فهي تعود إلى آلاف السنين الغابرة كما فعلت الحركات التدخلية التي ندرسها في هذا الجزء من الكتاب.

بالطبع لو كانت موارد الكون غير محدودة، كالماء، والهواء، لما احتجنا لكل هذه المدارس التي وعت محدودية الموارد في هذا الكون فراحت تفتش عن أفضل السبل في توزيع هذه الثروات والموارد على أفراد المجتمع البشري.

● المزدكية

ويبدو أن الشرق في ذلك الوقت كان يتمتع بمستوى واسع من حرية التفكير والمعتقد. وكما كان هذا الشرق موءلاً لأول فكر ديني،

فكذلك إنه كان أول موئل للاقتصاد التدخلي. وكانت إيران مسرحاً لظهور أول حركة من هذا النوع على يد مزدك، الذي اختلف المؤرخون حول تاريخ وجوده. فمنهم من اعتبر القرن السابع قبل الميلاد تاريخ ظهوره ومنهم من اعتبر سنة 287 ميلادية سنة ظهور الحركة المذكورة (راجع كتاب المغفور له أنور الخطيب، النزعة الاشتراكية في الإسلام، دار العلم للملايين 1956). ومهما يكن من أمر، فإن المزدكية اعتبرت أن الناس ولدوا سواء، فليعيشوا بسواء وأهم ما تجب فيه المساواة في المال والنساء.

وكما نرى، فإن هذا المذهب، هو مذهب إباحي يخالف قواعد الفضيلة المتعارف عليها، وإن صبغ بصبغة دينية كالنهي عن المباغضة والقتال. والدافع إلى هذا النهي يبدو أنه أشد خطراً من النزاع نفسه. فإذا كان الدافع إلى الاقتتال والمباغضة هو المال والنساء، فما المانع في رأي المزدكية من أن يباح المال والنساء.

ويبدو أن هذا المذهب استمر إلى ما بعد ظهور الإسلام، حيث تحول أتباع هذه الحركة إلى اعتناق الديانة الزردشتية، وما زال منهم حوالي عشرة آلاف تابع في إيران وحوالي مئة ألف في الهند التي وفدوا إليها من إيران والإسلام يدعو هؤلاء بالكفرة.

● الخرميّة

والظاهر أن بلاد فارس أفرزت أكثر من حركة في هذا الاتجاه، فبعد مزدك المذكور ظهر داعية آخر هو بابك الخرميّ في حوالي سنة 201 هجرية أي حوالي سنة 823 ميلادية، حيث أصبحت الخرميّة واحدة من أهم الحركات السياسية الفارسية التي قامت في الدور الأول من العصر العباسي. والظاهر أن هذه الحركة تأثرت بأفكار

المزدكية إلى حد كبير. فاعتقدوا بالتناسخ ونزعوا إلى الأفكار الاشتراكية. وينسب المؤرخون إلى بابك بأنه ادعى الألوهية وتبنيه مبادىء قائمة على العنف، وإباحة كل ما يلذ النفس والجسد ما لم يعد على أحد بالضرر.

وقد ثارت هذه الحركة بزعامة بابك ضد الدولة العباسية في عهد المأمون وانتشرت في جبال أذربيجان وهمذان وأصفهان وبلاد الديلم. ولم يتمكن المأمون من القضاء عليهم بسبب انهماكه بالحروب ضد الدولة البيزنطية، فضلاً عن طبيعة البلاد الجبلية الصعبة. وبقيت هذه الحركة حتى مجيء المعتصم الذي بادر إلى تضييق الخناق عليها منذ أن تولى زمام الخلافة واستطاع محاصرتهم في أذربيجان مدة طويلة حتى اضطر قائدهم بابك إلى الاستسلام سنة 222 هجرية 844 ميلادية حيث تم إعدامه ومثل به ليكون عبرة لغيره. (لمزيد من المعلومات حول هذه الحركة يمكن مراجعة كتاب «تاريخ العرب السياسي» لمؤلفيه الدكتور إبراهيم بيضون والدكتور سهيل زكار، دار الفكر، بيروت 1974).

- **الحركة القرمطية**

ولم تتوقف النزعة نحو الأفكار الاشتراكية عند هذا الحد، بل تأثر بها داعية آخر من بين دعاة الحركة الإسماعيلية في الكوفة من أعمال العراق، هو حمدان قرمط، أحد دعاة الإسماعيليين فاستغل حالة العداء القائمة بين أعراب الصحراء وبين أهل العراق من الحضر، فأنشأ في «دار الهجرة» قرب الكوفة حركته التي عرفت تحت اسم «الحركة القرمطية». وقد كثر أتباعه في مدة وجيزة حيث جذبتهم النزعة الاشتراكية، وكان أعضاء هذه الحركة يفرضون على أنفسهم

علاوات يدفعهونها إلى حركتهم ويتقاسمونها مشتركين متساوين.

وظهرت لدى هذه الحركة اتجاهات ثورية تمثلت في انضمامهم إلى ثورة الزنج التي قامت في البصرة فانضموا إليها وساعدوها مما مكّن الزنج من السيطرة على منطقة الأهواز مدة من الزمن بين عامي 868 ـ 882 ميلادية.

وتمكّن القرامطة فيما بعد بزعامة أبي سعيد الجنابي في سنة 899 ميلادية أن يؤسسوا دولة مستقلة في البحرين، ومن ثم دخلوا دمشق وخربوا فيها واستولوا على البصرة. ومن بعد ذلك دخلوا مكة فقتلوا الحجاج ونقلوا الحجر الأسود من مكة في سنة 930 ميلادية إلى هجر في السعودية منطقة الأحساء. ولم يتمكن المسلمون من إعادة الحجر إلى موضعه في مكة إلا بعد أن تدخل الخليفة الفاطمي، المنصور، فأعلن عليهم الحرب التي استمرت أكثر من خمسة عشر سنة حيث قضى عليهم واستردّ الحجر الأسود إلى المسجد الحرام في مكة كما نعهده اليوم.

● أفكار أفلاطون 427 ق. م ـ 347 ق. م

إذا كانت المزدكية قد سبقت أفلاطون في طرح وتبني النظام الاشتراكي لمعالجة موضوع الضمان الاقتصادي والعدالة في التوزيع، فليس لدينا ما يشير إلى أن أفلاطون قد تأثر بأفكار هذه الحركة، ونحن نعرف صعوبة المواصلات في ذلك العهد السحيق من التاريخ. وكل ما نستطيع أن نقوله ربما كانت ظاهرة توارد الأفكار.

فأفلاطون الذي ولد سنة 427 قبل الميلاد أي بعد أربع سنوات من حرب البلوبونيز التي تغلبت فيها مملكة إسبارطة على أثينا البلد الذي ولد وعاش فيه أفلاطون. ومن المعلوم أن كلاً من أسبارطة

وأثينا تنتميان إلى القومية اليونانية لذلك فليس من الغريب أن يتأثر الإنسان في الدولة الحديثة الشقيقة والتي تضم شعباً واحداً في أكثر من دولة.

من هنا نرى أن الأفكار التي طرحها أفلاطون قد تكون من نتائج تأثير النظام الأوليغركي الذي كان سائداً في إسبارطة. فأفلاطون رأى أن المجتمع يتألف من ثلاث طبقات: 1 ـ الطبقة الحاكمة ـ الحراس، 2 ـ وطبقة المحاربين، 3 ـ وطبقة الحرفيين. وبالطبع تبقى طبقة رابعة، لم يهتم أفلاطون بأمرها نظراً للعادة التي كانت سائدة، وهي طبقة العبيد والتي اعتبرت طبقة لا قيمة حقوقية لها كما ليس لها حقوق سياسية.

ويولي أفلاطون مجلس الحراس المؤلف من 26 عضواً مهمة توزيع الأراضي على الأفراد حصصاً متساوية وغير قابلة للتجزئة والبيع. وعلى الحراس تأمين أقنية الري لهذه الأراضي الزراعية التي تبقى ملكيتها شائعة، كما أنه يحرم القروض بالربا ولا يهتم بالتجارة الخارجية، ويرى بناء اقتصاد المدينة على الزراعة.

ويقرّ أفلاطون التوجيه الاقتصادي من قبل الدولة التي تشرف على الإنتاج، وتوزيع الأعمال. وتراقب الأسواق التجارية مراقبة جدية لمنع الاحتكار ورفع الأسعار، وهو يريد أيضاً أن يرأس هذه المدينة فيلسوف، لأن الفيلسوف وحده، من وجهة نظره، قادر أن يحقق العدالة الاجتماعية في مثل هذه الجمهورية.

وعليه نرى أن أفلاطون له وجهة نظر خاصة فيما يتعلق بالملكية والعائلة. والواقع أن الشروط التي يقررها تحت هذا الموضوع إنما تنطبق على الطبقتين الأولى والثانية. أما طبقة الحرفيين، أي الطبقة العادية فتبقى تعيش حسب الترتيبات الاجتماعية العادية والتي نعرفها

اليوم بالعائلة. وهنا يفرض أفلاطون على الحراس والمحاربين إلغاء الملكية الفردية وإلغاء نظام العائلة. وهذا الموقف السلبي لأفلاطون من الموضوع إنما يعود لسبب رئيسي واحد، فهو يعتقد أن المصلحة الفردية المتأتية من الملكية الفردية، والعاطفية المتأتية من مؤسسة العائلة، تصرف المسؤول عن واجباته تجاه الجماعة. وتتركز كلاهما بالعائلة. فاتجاه الأفراد من البشر لامتلاك الثروة لا يؤدي إلا لتفكيك المجتمع، وإفساد الحكومات. وتبعاً لذلك منع العائلة والملكية الفردية عن الطبقتين الأولى والثانية، وافترض منع الفروقات الاقتصادية والمالية بين أفراد الطبقة الثالثة، بمعنى تحديد الملكية الفردية، ومنع الفروقات الكبيرة في مداخيل وثروات أفراد هذه الطبقة. وبذلك يحول دون الصراعات الطبقية، ودون إفساد مسؤولي الدولة.

بالإضافة إلى أن أفلاطون يورد أسباباً أخرى وراء إلغاء العائلة، تنبع من اعتقاده بالمساواة بين الرجل والمرأة باستثناء بعض الأشغال الشاقة، وهو بذلك أراد أن يعطي المرأة مسؤوليات العائلة. فأفلاطون يعتقد أن مسؤولية إنشاء العائلة والتي تقع على المرأة في أعمال المنزل يؤدي إلى الإخلال في توازن المساواة بين الرجل والمرأة. وعليه فإنه يقترح إلغاء العائلة، وإقامة حضانات عامة ترعاها الدولة، وبذلك يمكن إيجاد أنسال على أسس علمية سليمة. ربما أن الإنجاب مهم للدولة لإيجاد أفراد متفوقين، فلا يجوز تركها لرغبات الحب والعاطفة بين الأفراد الذين لا يتحملون مسؤولية ما يفعلون، وعليه فإنه قرر أنه من الضروري تنظيم الزواج بين أفراد سليمين جسدياً وعقلياً مما يؤهلهم لإنجاب أفضل أنواع من الحراس. وهنا لا يسعنا إلا أن نتذكر ما ذهب إليه الفيلسوف الألماني فردريك نيتشه 1844 ـ

1900 (Friederich Nietzsche) عندما دعا في كتابه «هكذا تكلم زرادشت» إلى إيجاد الإنسان المتفوق «سوبرمان» (Superman). وكذلك نتذكر ما كتبه القاص الإنكليزي ألدوس هاكسلي (Aldous Huxley) في كتابه «عالم شجاع جديد» (Brave New World) والذي صور فيه إيجاد إنسان الأنبوب الذي يرى الحياة في المختبر والذي يربى على أسس علمية تؤهله لشغل الوظائف التي يحتاجها المجتمع. (لمزيد من المعلومات حول آراء أفلاطون يمكن مراجعة كتاب الجمهورية).

وبعد هذه المحاولات التاريخية المشوقة، نرى أن الطريق أصبحت معبدة لبروز المدارس التدخلية في علم الاقتصاد وذلك لرغبة الإنسان في الحصول على الضمان الاقتصادي، وهذا سيكون موضوع حديثنا في الفصل القادم.

الفصل التاسع

تكوّن الفكر الاشتراكي

من الواضح أن الإنسان منذ أن تخطى الشيوعية الأولى، بدأ يتوجّه ليجد المتحد الاجتماعي السياسي الذي يضمن له التأمينات الاقتصادية واستمرارية المداخيل التي تمنع عنه الحاجة والمجاعة إذا حصل أن توقفت هذه المداخيل لأي سبب من الأسباب. ونحن نعرف بالطبع أن هذا الإنسان في مسيرته الطويلة لتحقيق هذا الهدف قد مرّ بمراحل متعددة منها مرحلة المجتمع الاقطاعي الذي استغل جهد الإنسان العامل وأذله إلى المجتمع الصناعي الذي لم يكن أقل قسوة واستغلالاً من المجتمع الاقطاعي في إذلال الإنسان الذي يبيع قوة عمله بعد أن تم الانفصال بين العامل والآلة. حيث أن الآلة أصبح يملكها عمل منفصل عن العامل الذي يبيع عمله لرب العمل هذا.

والواقع أن الفقر والحاجة قد تحصل عندما يكون المدخول الذي يحصل عليه العامل، ولو لم ينقطع، لا يكفي لتأمين ضروريات العيش الكريم. ومثل هكذا واقع ينتشر في الدول التي تفتقر إلى مصادر الثروة الطبيعية التي تضمن مستوى مقبولاً من المعيشة

للمواطنين. وحتى في الدول التي تتمتع بمثل هذه الموارد ستجد مجموعة من المواطنين لم يتسن لهم، لسبب أو لآخر، الحصول على دخل مناسب. وحيث أن الثورة الصناعية في المجتمعات الحديثة قد أوجدت طبقة من العمال تعتمد كلياً على مداخيل عملها، أصبحت استمرارية العمل مسألة مهمة وأساسية لاستمرار السلامة الاقتصادية. إن المخاطر الرئيسية في الاقتصاد الحديث لإعاقة استمرارية المداخيل تنحصر، بالبطالة، والشيخوخة، والوفاة المبكرة، والحوادث الصناعية، والمرض.

من الطبيعي أن تكون مسألة مواجهة توقف المداخيل، كلياً أو جزئياً هي مسألة فردية. كان الإنسان يواجهها عن طريق الإدخار الفردي أو عن طريق شراء بوليصة ضمان في الاقتصاد الحديث. وقد تبين فيما بعد أن مستوى مداخيل الأفراد العاملين لا تسمح لهم بمواجهة هذه المسؤولية بهذه الأساليب، فتم استنباط أسلوب الضمانة من قبل القطاع العام. وحتى هذا الأسلوب لم يعط النتيجة المرجوة وبنفس الحقوق للجميع، مما حدا بالمفكرين الاجتماعيين لاستنباط أساليب جديدة كان منها الأساليب التالية:

1 ـ إقدام بعض الحكومات لتخصيص مساعدات عينية لذوي العائلات الكبيرة.

2 ـ تعيين حد أدنى للأجور.

3 ـ وأحدث الأساليب في هذا المنحى، استنباط مشاريع الضمان الاجتماعي لمساعدة الفئة التي لا تسمح لها مداخيلها لمواجهة الحوادث التي تحصل في المجتمع الصناعي الجديد. وبذلك وضعت مسؤولية مساعدة هذه الفئة على عاتق المجتمع ضمن شروط معينة على أساس الحق لا المنّة.

● الاشتراكية الطوباوية

كان من نتيجة الثورة الصناعية كما بيّنا فيما سبق ظهور طبقة عمالية كادحة تعمل في ظروف بيئية ليست غير ملائمة فحسب بل ومزرية إن من حيث ساعات العمل والتي بلغت في بعض الظروف 15 أو 17 ساعة في اليوم في مجمعات صناعية تفتقر إلى أبسط الشروط الصحية. بالإضافة إلى تشغيل النساء والأولاد مما تسبب بتخفيض الأجور إلى الحد الأدنى الذي يسمح للعامل بالحياة.

فالاشتراكية كما تفهمنا اليوم هي حالة احتجاج ورفض لشرور الرأسمالية الصناعية في ذلك الحين والذي يعود إلى ما يقارب 250 سنة. وإذا كانت الأفكار الاشتراكية قد توزعت على عدد من المدارس وتعرضت للتعديل فكذلك الأنظمة الرأسمالية قد خضعت لنفس قاعدة التعديل هذه نتيجة احتجاجات المدارس الاشتراكية والنقابية والعمالية.

ففي المراحل الأولى من الثورة الصناعية برز إلى جانب الإنتاج المتسارع استغلال للطبقة العاملة التي واجهت الشقاء والبؤس. وعندما زار الاقتصادي السويسري ج. ل. سيسموندي 1773 ـ 1842 بريطانيا تملكه الرعب بما شاهد من البؤس في المصانع الإنكليزية، مما حوله من رجل معجب بأفكار آدم سميث إلى مناضل اشتراكي.

● ج. ل. سيسموندي (J.L. Sismondi)

فسيسموندي مصرفي من جنيف، أعجبته في شبابه النهضة الصناعية وأعجب بالثورة الفرنسية وشعاراتها. ولما زار الجزر البريطانية بعد الحروب النابوليونية لسنة 1815 ولاحظ البؤس والقلق المتراكم بعضه

فوق بعض، تنبّه إلى أن سبب النكبة الرئيسي، هو هذه الرأسمالية المتوسعة بلا ضوابط، فبدل رأيه وانقلب إلى داعية للأفكار الاشتراكية.

«ليس التصنيع هدفاً في ذاته، بل من الضروري تنظيم الإنتاج بما يسد حاجة المستهلك. كما أنه مع زيادة الإنتاج مطلوب تحسين الأوضاع العمالية اجتماعياً واقتصادياً، عكس ما يحصل اليوم (القرن التاسع عشر) حيث تزايد عدد المأجورين، وأسيادهم لا يدفعون لهم إلا ما لا يكاد يسد رمقهم. وكان من نتيجة زيادة الإنتاج أن حصلت أزمات تصريف هذا الإنتاج نتيجة ضعف القوة الشرائية للطبقات الدنيا، فأنتج ذلك كله البطالة والبؤس.

وعليه استنتج سيسموندي أنه ينبغي على الدولة أن تتدخل لتحدد كمية الإنتاج وأن تخفف من حدة التنافس في السوق، وتمنع تشغيل النساء والأطفال وتؤكد الراحة الأسبوعية، وتحمي العمال من أخطار الصناعة كالحوادث والمرض والبطالة، وعليها أن تساعد الحرف الصغيرة، والملكية الصغيرة أيضاً. والغريب أن هذا الرائد قد وجّه انتقاده بنفس الوقت لتعاليم كارل ماركس وأسماه «عميد الاشتراكية البرجوازية».

● **الكونت هنري دي سان سيمون (Comte Henri de Saint-Simon)**

أما في فرنسا فقد برز داعية اشتراكي آخر هو الفرنسي الكونت هنري دي سان سيمون 1760 ـ 1825. ويمتاز سان سيمون في دعوته بأنه دعا إلى نظرية النخبة صاحبة المقدرة العلمية والتفوق الفكري لقيادة وتنظيم عملية الإنتاج. وبالطبع لم تكن هذه النظرية بجديدة، بل قد دعا إليها أفلاطون فيما قبل.

والظاهر أن سان سيمون كان معجباً، بالثورة الصناعية التي اعتبرها المصدر الأهم الذي ينبعث منه كل الثراء، كل الرفاهية. وأكثر من ذلك فقد كره هذا المفكر الطبقة العليا التي تضم النبلاء والبرجوازية ورجال الدين، واعتبرهم كالزنابير (على حد تعبيره) لا حاجة لهم ومصيرهم الزوال إذ لا مكان إلا للطبقة التي تشمل العمال وأرباب الحرف ورجال الصناعة والمصارف والعلماء والفنانين.

ولم يتعرض سان سيمون، كسلفه سيسموندي للملكية الخاصة بالرغم أن تلاميذه هاجموا واعترضوا على قانون الوراثة على أساس أنه لا يحقق مصلحة الإنتاج لأن بعض الورثة لا يصلحون لاستغلال ما يرثون والعدالة تقضي أن تذهب هذه الأملاك إلى الطبقة التي تحسن استغلالها. وعليه فإذا تمّ ذلك تصبح الدولة أشبه بورشة دائمة وعلى الدولة العمل على التوفيق بين مصالح العمال وأصحاب العمل من جهة ومصلحة المستهلكين من جهة أخرى.

وعليه فإن أفكار سان سيمون تدعو إلى استغلال موارد العالم عن طريق الاتحاد والتعاون، بحيث تكفل لكل امرىء عملاً وأن يحصل على الجزاء الذي يتناسب مع ما يبذله من جهد.

● روبرت أون 1771 ـ 1858 (Robert Owen)

أما في إنكلترا فمثّل هذا الفريق، الصناعي ورجل الأعمال روبرت أُوِن الذي بدأ حياته العملية عاملاً بسيطاً في أحد معامل الغزل والنسيج. وقد أمسى بجده ونشاطه أحد كبار أصحاب مصانع هذه الصناعة، وطبق فيها نظماً مستحدثة، وأنشأ المدارس لأطفال العمال، قصّر يوم العمل إلى عشر ساعات ونصف الساعة، وظل يدفع للعمال أجورهم حيث حدثت أزمة امتدت نحو أربعة أشهر. وقد

نجحت التجربة إن من حيث توفير أحوال لائقة للعمال مما أدى إلى زيادة أرباح المصنع بصورة واضحة. واعتقد أوِن أن الإنسان وليد البيئة التي يعيش فيها، فإذا أردنا أن نخلق أجيالاً سليمة ومنتجة، وجب أن نهيئ لها أصلح البيئات من الناحية الجسمانية والاجتماعية والمعنوية.

وعليه فقد عمل أون على بناء بيوت صحية لعماله وأقام متاجر بأسعار رخيصة خدمة للطبقة العاملة. وقد اعتقد أوِن، أن الملكية الخاصة هي أساس سبب الطمع والشر لدى الناس، فهاجمها، كما هاجم الدين والزواج، مما ألب عليه رجال الأعمال ورجال الدين، والمؤمنون. ومع هذا كانت لآراء أوِن أثر في التاريخ الإنكليزي، إذ صدر في عام 1819 أول تشريع عمالي في بريطانيا يحدد ساعات العمل في المصانع بالنسبة للنساء والأطفال بعشر ساعات في اليوم. كما يعتبر أوِن رائد الحركة التعاونية في العالم من خلال فكرة المستعمرات التي اقترحها والتي أرشدت العمال إلى أهمية التعاون بإنشائه متجر روشديل عام 1844.

● شارل فورييه 1772 ـ 1837 (Charles Fourier)

مفكر فرنسي عاش أحداث الثورة الفرنسية لسنة 1789 ولاحظ أن النتائج التي تمخضت عنها كانت مخيبة للآمال، إذ أسفر ذلك الانقلاب الضخم إلى تحطيم النبلاء ورجال الدين لتحل محلهم البرجوازية الجديدة التي عملت على استغلال الثورة لتحقيق مآربها وتنمية مصالحها. وعليه فقد دعا فورييه إلى تنظيم تشاركي جديد أسماه نظام (خلية المجتمع التشاركي) يعيش فيه العمال عيشة شيوعية، يجعلون فيه من عملهم متعة جذابة، بتقليل ساعات العمل،

وتبادل الشغل وتداوله فيما بينهم على أن تعود الأرباح وتوزع على الأساس التالي: 5/ 12 للعمل، 4/ 12 لرأس المال و3/ 12 للنشاط والمقدرة.

وقد عمل فورييه على إنشاء خلايا متعددة من هذا النوع لكنها جميعها باءت بالفشل والإخفاق كما أخفقت من قبل مستعمرات روبرت أوِن.

● لويس بلان 1811 ـ 1882 (Louis Blanc)

أحد أشهر رواد الفكرة الاشتراكية في فرنسا، وهو أول قائد اشتراكي يدخل الحكومة الفرنسية بعد ثورة 1848 المشهورة والتي جاءت بلويس نابوليون إلى الحكم. ولد في مدريد وتعلّم فيها ولم يأتِ إلى فرنسا إلا سنة 1830. وحين شاهد قساوة الفقر بين الفرنسيين حركت فيه الشعور الإنساني وتحول إلى الاشتراكية والديمقراطية، وأصدر كتابه المعروف «تنظيم العمل».

إن نظرية بلان تقوم على أن تقدم الدولة بإنشاء مصانع إنتاجية تنتخب إدارتها من قبل العمال الذين يتقاضون رواتب متساوية، ولكن سرعان ما غيّر رأيه بموضوع الرواتب وأطلق شعار «من كل حسب إمكاناته إلى كل حسب حاجته» وبذلك تراجع عن فكرة تساوي الرواتب. واقترح أن تتوزع الأرباح في هذه المعامل كما يلي:

1 ـ الجزء الأول يصرف على الأجور للعمال الذين شاركوا في العمل.

2 ـ الجزء الثاني يغذي صندوق التأمين ضد العجز والبطالة.

3 ـ أما الجزء الثالث يخصص لشراء المواد الأولية ضماناً لاستمرار العمل.

وقد أطلق على هذا الترتيب تسمية «المساواة النسبية» وتكمن بدعته في أنه أول من طرح فكرة الإنتاج الممكنن بكميات كبيرة وربط هذه المصانع الإنتاجية بالتخطيط الصناعي. وكان يهدف من وراء ذلك إلغاء حالة التنافس ليحل محلها التآخي والتعاون.

نتيجة لثورة 1828 جيء بلويس بلان وزيراً في الحكومة الموقتة. وقد حاول أن يضع أفكاره حول المصانع الجماعية دون أن ينجح نظراً لأن زملاءه عزلوه ورفضوا فكرة المصانع التعاونية واقترحوا عليه تأليف لجنة لدراسة أوضاع العمل، فقبل على أساس أن يتابع نشاطه في تقريب الفكرة من المسؤولين، ولكن هؤلاء لم يستجيبوا لآرائه فحوّل اللجنة إلى جماعة ضغط في انتخابات الجمعية التأسيسية التي انتخبت في تلك السنة فلم يفلح بذلك أيضاً. وقد عمدت هذه الجمعية إلى حلِّ المصانع التعاونية ووافقت على مشروع بديل هو مشروع الأعمال العامة. غير أن العمال أعلنوا الثورة فتم إخماد ثورتهم بالحديد والدماء مما حمل بلان إلى الهرب إلى إنكلترا. ولا شك أن للرجل دوراً مهماً في تعميم الفكر الاشتراكي في فرنسا حيث أصبح الحزب الاشتراكي الفرنسي أحد أكبر الأحزاب الموجودة اليوم على الساحة الفرنسية.

● ادوار برنشتاين 1850 ـ 1932 (Edward Bernstein)

يحمل ادوار برنشتاين الهوية الألمانية، مثله مثل كارل ماركس وفردريك إنجلس. وفي الوقت الذي يعتبر فيه برنشتاين من أتباع الاشتراكية المثالية (يوتوبيا) فإنه ركز أفكاره على معارضة ما توصل إليه زميله ماركس وحمل لواء الحركة التصحيحية في الفكر الاشتراكي الألماني.

وتظهر جدلية برنشتاين في خطاب ألقاه في اجتماع الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني في مدينة شتوتغارت الألمانية لسنة 1898 والذي جاء فيه:

1 ـ إن انهيار النظام الرأسمالي، كما جاء في البيان الشيوعي لعام 1848 ليس وشيكاً وعليه فمن الخطأ على الاشتراكيين أن يتبنوا تكتيكات تفترض سلفاً الكارثة الاجتماعية.

2 ـ على الرغم من صحة التصور في البيان الشيوعي بالاتجاه التطوري للوضع الاجتماعي ولكنه يحمل في طياته خطأً في التوقيت.

3 ـ لقد أخطأ البيان الشيوعي في وصفه الصراع الطبقي بالحاد، كما أخطأ باعتقاده في زوال الطبقة الوسطى.

4 ـ صحيح أن تمركز الصناعة قد حصل، فمن الخطأ الافتراض بأنه سيحصل بكل الصناعات وبنفس السرعة.

5 ـ تحت ضغط الطبقة العاملة نشأت حركة اجتماعية ضد الاتجاه الاستغلالي لرأس المال. كذلك فإن التشريعات التي تفرض الشروط الصحية في المصانع، ونشوء النقابات العمالية قد ساعدت جميعها على تحسين وضع الطبقة العاملة بمسيرة تطورية ومن دون صدامات بين الطبقات مما يحول دون حدوث الكوارث التي تحدث عنها كارل ماركس.

6 ـ إن نجاح الخطة التطورية لتوفير فرص متساوية للجميع تمنع الصراع الكارثي بين الطبقات.

وعليه فقد اقترح برنشتاين على ماركس أن يعيد النظر في طروحاته ومن هنا جاءت تسميته بالمفكر التصحيحي.

● الجمعية الفابية في إنكلترا 1882 (Fabian Society)

استمدت الجمعية الفابية اسمها من اسم القائد الروماني المعروف والذي واجه هانيبعل وتغلب عليه. والمشهور عن فابيوس أنه استعمل تاكتيك انتظر وأضرب في الوقت المناسب، وإلا سيبقى انتظارك بدون جدوى.

وقد أوجزت هذه الجمعية في بيان أصدرته سنة 1882 وقالت فيه «إن الجمعية ترى أن النظام التنافسي يؤكد هناء، ومصلحة الأقلية على حساب مصلحة وعذاب الأكثرية، وعليه فمن الضروري إعادة تركيب المجتمع بما يضمن مصلحة وسعادة الجميع».

وقد ضمت هذه الحركة في صفوفها مجموعة من أفضل شباب وشابات إنكلترا وبينهم الأديب الساخر جورج برناردشو، وسيدني وباتريس وب، وغراهام واللاس ورامسي ماكدونالد، الذي أصبح فيما بعد رئيساً للوزراء البريطاني عن حزب العمال الذي انتخبه رئيساً له.

والملاحظ أن الحركة الفابية قد توجهت في تعاليمها نحو الطبقة الوسطى وليس نحو الطبقة العمالية، كما فعل بقية الاشتراكيين. هذا مع أن هذه الحركة بالنهاية انضمت إلى الحزب العمالي الإنكليزي. وقد رأت هذه الحركة أن الاشتراكية ستنجح عن طريق قوى اجتماعية وليس عن طريق الثورة. وشاركت الحركة التصحيحية في تقديرها أن الدولة ستقدم على توسيع تدخلها في القطاع الاقتصادي عن طريق تقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية التي تهدف إلى القضاء على الفقر.

● الفكر الاشتراكي في ألمانيا

رأينا فيما سبق بهذا الفصل الدور الفكري الذي أعطاه إدوار برنشتاين الألماني الهوية والذي وصفناه بالمفكر التصحيحي. وقد تعددت أسماء المفكرين الألمان الذين نحوا هذا المنحى في الفكر الاجتماعي للقضاء على الفقر والفروقات الاجتماعية الحادة بين الطبقات. وهنا نرى أن نذكر أن اشتراكية الدولة ليست جديدة كما يظهر فقد نادى بها الاشتراكيون الأولون.

ومن أهم رجال هذه المدرسة كارل رودبروتس وفردناند لاسال إلى جانب ڤاغنر الذي تحدثنا عنه في فصل الاشتراكية السجية إلى جانب لوثار بوخر، الذي عمل مستشاراً لبسمارك، ولعل لذلك صلة في السياسة الإصلاحية التي اتبعها بسمارك إزاء الطبقات العاملة في ألمانيا، على حد تعبير الدكتور راشد البراوي في كتابه «النظام الاشتراكي»، إصدار مكتبة النهضة المصرية.

● كارل رودبرتوس 1805 ـ 1875 (Karl Rodbertus)

يعتبر رودبرتوس من كبار الكتاب الذين تناولوا النظام الاشتراكي كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية والحؤول دون حدوث الأزمات الاقتصادية التي تصيب المجتمع الرأسمالي والتي تؤدي نتيجتها إلى حدوث البطالة الواسعة وأزمات الإنتاج والتسويق. وقد أصدر في شرح نظريته هذه في عدة كتب أهمها: «حالتنا الاقتصادية» 1842 و«خطابات اجتماعية» 1851 و«ضوء على المسألة الاجتماعية» و«يوم العمل العادي» الذي ضمنه مقترحاته بشأن الإصلاح المرجو.

وكغيره من الكتاب الاشتراكيين الألمان، وغيرهم بالطبع اعتبر رودبرتوس، العمل هو الأساس في عناصر الإنتاج أكان هذا العمل

يدوياً أم عمل بواسطة الآلات. فالإنتاج الذي يأتي نتيجة العمل هو وحده الإنتاج الاقتصادي. وما عداه هو إنتاج طبيعي، أي وهبته الطبيعة، وعليه فقد استثنى رودبرتوس العمل الفكري من تعريفه للإنتاج الاقتصادي متذرعاً أن الإنتاج الفكري ليس كثير الكلفة وهو بذلك يتشابه إن لم يكن يتساوى مع العطاءات الطبيعية كالمياه والهواء.

ويشاطر رودبرتوس الاشتراكي، ما ذهب إليه دايفيد ريكاردو الاقتصادي الكلاسيكي فيما ذهب إليه هذا الأخير فيما يخص قانون تناقص الأجر. فقال إنه كلما زاد الإنتاج تناقص أجر العمال في حصتهم من الدخل القومي. وذهب إلى تفسير ذلك بقوله: إن الدخل القومي والإنتاج السلعي ينقسم إلى قسمين: هما الأجور والريع، والسبب في وجود الريع هو وجود فائض ينتجه العمال ويزيد عما يلزمهم لمعاشهم، وهذه الزيادة (أي الريع) تعود بدون تعب لأصحاب رأس المال في النظام الرأسمالي، وهي النظرية التي دعاها كارل ماركس «بفائض القيمة» التي تتأتى من عمل الطبقة العاملة دون أن تحصل منها أي أجر.

ثم ذهب ليصف الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي فقال «ونتيجة لضعف المداخيل لدى الطبقة العاملة، تخف القدرة الشرائية لدى شريحة واسعة من المجتمع الرأسمالي، فيخف الطلب على المواد الاستهلاكية المنتجة مما تستتبع فائضاً في الإنتاج لا يمكن استهلاكه مما يؤدي إلى حدوث الأزمات الاقتصادية حيث ينتج عن ذلك حالات البطالة والفقر التي تتعارض مع الحضارة وحقوق الإنسان، وتحقيق العمالة الكاملة التي يطمح إليها كل مجتمع أكان رأسمالياً أم اشتراكياً».

وبناء على ما تقدم يقترح رودبرتوس لتخفيض مثل هذه الأزمات لو

أصبح الإنتاج ذا صفة اجتماعية، ذلك عن طريق التطور للوصول إلى إقامة مجتمع اشتراكي، ولكن كيف يمكن الوصول إلى مثل هكذا مجتمع؟ فيجيب رودبرتوس أن «على الدولة أن تصدر القوانين اللازمة لها وأن تضطلع بتقديم الوظائف الاجتماعية المختلفة مثل التعليم، والطبابة، والضمانات ضد البطالة والشيخوخة، وحوادث العمل، إلخ... وهذا سينتهي بأن يصبح الإنتاج ذا صفة اجتماعية، ولا يحصل ذلك إلا بتحول الدولة إلى دولة اشتراكية، حيث يكون الإنتاج متطابقاً مع الحاجة الاجتماعية للشعب.

نلحظ فيما تقدم من أفكار رودبرتوس أنه لم يحدد الحاجة الاجتماعية التي يجب أن يكون الإنتاج متطابقاً معها. ونحن نعرف أن مطالب الأفراد مختلفة ومتنوعة، فكيف يمكن أن نحدد هذه الحاجات إلا إذا فرضنا على المجتمع ما تعتبره الدولة أنه الحاجات الضرورية، وهذا بالطبع يتعارض مع روح الحرية التي يجب أن تتوافر للأفراد في تعيين حاجاتهم.

وعليه فقد حاول رودبرتوس أن يوفق بين الملكية الفردية والسياسة والوحدة القومية في ظل النظام الاشتراكي، فدعا إلى تنظيم عقد العمل للطبقة العاملة بحيث تتوفر الزيادة في نصيب العمال من الدخل القومي، وتحديد يوم عمل عادي، كما دعا إلى تحديد مقدار متوسط العمل الذي يؤديه العامل العادي في وقت معين حيث يتخذ متوسط حجم الإنتاج هذا كمعيار للقيمة، وعلى أساس ذلك يتم تحديد النصيب الذي تخصصه الدولة للعمل.

● فرديناند لاسال 1825 ـ 1864 (Ferdinand Lassalle)

وهو أحد أبرز مفكري عهد التنوير الذي نشأ بعد الثورة الصناعية

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد برز لاسال كأحد كبار المنظرين في الدعوة إلى تبني الفكر الاشتراكي وعلى الأخص اشتراكية الدولة. وقد رأينا في حديثنا عن رودبرتوس كيف أن هذا الأخير وضع الأسس النظرية والفلسفية للعقيدة الاشتراكية، فجاء لاسال ليبعث فيها الحيوية والزخم.

ومن المعروف عن لاسال أنه في العشرينات من عمره اشترك بثورة 1848 في ألمانيا والتي كانت قد عمت في كل من فرنسا والنمسا وغيرها من الدول الأوروبية. وقد وضع لاسال برنامجاً إصلاحياً وزعه بمناشير في أصقاع ألمانيا، مطالباً بحق الاقتراع العام ومتهجماً على قانون الأجور الحديدي، وهي النظرية التي كان دايفيد ريكاردو قد كشفها والتي كانت سائدة في الأنظمة الرأسمالية التي تدعو إلى الاقتصاد الحر. كما طالب بإنشاء جمعيات من المنتجين تؤيدها وتسندها الدولة.

والواقع المستغرب أن فرديناند لاسال لم يتطرق إلى مسألة الصراع الطبقي، والذي يبدو أنه كان يفكر بألا يفقد عطف الطبقة الوسطى، وعلى الأخص طبقة المثقفين الذين ينتمون بمعظمهم إليها، حيث كان هؤلاء الأساس الذي يتوجه إليه في دعوته. وترجع أهمية لاسال أنه كان يصر على تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي الذي كان يعتقد أنها حجر الأساس في الحملة التي يقودها.

ومن المعروف تاريخياً وحتى بعضهم اليوم، أن الطبقة البرجوازية تعتقد أن وظيفة الدولة هي الحفاظ على الأمن وحماية الملكية الفردية دون أن تتدخل في أي أمر آخر. وقد رأى لاسال أنه كان يمكن الموافقة على مثل هذا الاعتقاد لو أنه يتساوى الأفراد من حيث الذكاء والقوة والثراء. ربما أن الوضع هو غير ذلك فعدم تدخل

الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يجعل منها كحارس ليلي تنحصر مسؤوليته في منع اللصوص من التعدي على أملاك الغير. وصار الإنسان الضعيف تحت رحمة الإنسان القوي إن جسدياً أم مادياً وأصبح المجتمع تحت شريعة الغاب. ومن المعروف أن تاريخ البشرية هو تاريخ صراع للحصول على الحرية والتغلب على الظلم أياً كان نوعه، طبيعي أو مجتمعي، والانتصار على البؤس والجهل والمرض والعوز والضعف. وهنا يأتي دور الدولة في تحقيق التعاون والاتحاد وتعليم الإنسان وتنميته وحمايته والسير به في طريق الحرية الصحيحة أي حرية العيش وحرية العمل وحرية الضمان ضد الأمراض والبطالة والكوارث الطبيعية.

والواقع أن ألمانيا، حتى في عهد بسمارك الذي أصدر عدداً من قوانين الضمان الاجتماعي، كانت ما تزال بعض قيود الاقطاع قائمة فيها، ولو بدرجات متفاوتة بين ولاية وأخرى. فكان للأفكار التي نادى بها وأطلقها رودبرتوس ومن بعده لاسال الدور المهم في تشجيع وتأليب المفكرين والكتاب على المطالبة بدور للدولة الألمانية الموحدة الناشئة، بأن تعالج المشاكل القائمة بين رأس المال من جهة والعمل من جهة أخرى. ونتيجة لهذا الجو الفكري الواضح، عقد مؤتمر كبير في إيزنباغ كانت أغلبية أعضائه من أساتذة الجامعات ورجال الاقتصاد والقانون. وأصدر في أثره المجتمعون منشوراً يهاجم مدرسة الاقتصاد الحر ويدعو الدولة الألمانية أن تضع نصب أعينها مثلاً أعلى يمكّن الناس من الاشتراك في أسمى المنافع التي تؤمنها الحضارة.

● الطبيعة الإنسانية في تعاليم الاشتراكيين الطوباويين

يتضح من الأفكار التي مرّت معنا في حديثنا عن الاشتراكيين المثاليين (أو الطوباويين) كما جرت العادة على تسميتهم أنهم كانوا ينفرون من عدم التساوي في مداخيل الإنسان واللاعدالة الناتجين عن نظام الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وتوزيع موارد الثروة واقترحوا أكثر من شكل في الملكية الاجتماعية. وعلى العموم يتضح من تعاليمهم أنه اعتبروا الإنسان يتمتع بطبيعة جيدة وقادر على التطور نحو التكامل الأفضل. ورغم ذلك فإن الفقر والمعاناة تشاهد في كل مكان. والسبب في ذلك لأن الإنسان عبث بالنظام الاجتماعي الأصلي الذي هيّأ للملكية العامة للأملاك، وعليه فإن الملكية الفردية قد أتلفت حالة الانسجام الطبيعي.

وعليه، فمن المفروض على المجتمع الإنساني إعادة تنظيم النظام الطبيعي بين البشر، وهذا يتم عن طريق نوعية البشر فيما يتعلق بقوانين النظام الطبيعي. وعندما يعي الإنسان هذه الحقائق فهو سيساعد على تحقيق هذه التدابير.

والاشتراكية كما نعرفها اليوم هي عملية احتجاج ضد الشرور التي رافقت نشوء الصناعة الرأسمالية التي لا يتعدى عمرها 250 سنة وإذا كان النظام الاقتصادي الرأسمالي المنادي بمبدأ «دعه يعمل دعه يمر»، قد تعرّض لأكثر من تعديل باتجاه إشراك المنتجين الحقيقيين أي العمال بحصة أكبر من الإنتاج الوطني، فكذلك تعرضت الأنظمة الاشتراكية لأكثر من تعديل للتوفيق بين المنتجين الحقيقيين وأصحاب رأس المال كما سيتوضح لنا في الفصل الأخير من هذا الكتاب.

ومهما يكن من أمر فإن المحاولات التي ابتدعها هؤلاء المفكرون اليوتوبيون تتوجّه نحو إعادة ترتيب النظام الاقتصادي بما يضمن حرية

وكرامة الإنسان بإزالة اللاعدالة في التوزيع بأساليب تطورية ديمقراطية بواسطة الإقناع السلمي. وعليه فإنه يمكننا أن نلخص الأفكار التي طرحها هؤلاء بستة نقاط هي:

1 ـ إن إعادة توزيع الثروة لصالح العمال هي عملية إعطاء العمال حقهم كما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الثروة بما يعطي العمال القدرة الشرائية التي تشجع الطلب على الإنتاج السليم الذي يمنع توسيع المسافة بين العرض والطلب لمنع الكوارث الاقتصادية ومنها وأهمها منع الكساد.

2 ـ تصويب قرارات التوظيف في النظام الاقتصادي للحؤول دون ورطة النظام الرأسمالي المتمثل في أنه حين توجد أساليب الإنتاج تغيب الإرادة للتوظيف وحين تنوجد إرادة التوظيف تغيب الأساليب.

3 ـ إيجاد معارف مركزية تضبط كمية الأموال المتداولة وتوفير التسهيلات الإئتمانية لزيادة الإنتاج.

4 ـ إنشاء تعاونيات إنتاجية استهلاكية وإشراك العمال في القرارات الصناعية.

5 ـ منع أساليب التضييق والامتيازات في النظام الاقتصادي.

6 ـ تحقيق هذه الإصلاحات بواسطة الإقناع وليس بالثورة.

الفصل العاشر

الاشتراكية المادية أو الماركسية

من الطبيعي وقد انتهينا من متابعة خطوط الفكر الاشتراكي الطوباوي أو المثالي، على حد تعبير ماركس نصل إلى دراسة الحركة الأخرى في مسيرة الفلسفة الاشتراكية والمتمثلة بالاشتراكية المادية، كما طرحها كارل ماركس ومدرسته من بعده بالنسبة إلى شرح الفكر الماركسي كما وضعه رفيقه فردريك إنجلس ومن بعدهما كل من لينين وستالين. وحتى نفهم الظروف التي أحاطت بنشأة كارل ماركس والأفكار التي نادى بها، لا بد لنا من أن نفهم الظروف التاريخية والسياسية والعقائدية التي نشأ كارل ماركس خلالها والتي لا بد أن طبعت أفكاره بطابعها.

عاش كارل هنريخ ماركس في القرن التاسع عشر 1818 ـ 1883 وهو القرن الذي أينعت فيه الثورة الصناعية في أوروبا، وما رافقها من بروز الطبقة الوسطى والبرجوازية إلى جانب الطبقة العمالية مع ما رافقها من ضغوط اجتماعية سيئة وحالة اقتصادية لا تزيد عن مستوى الكفاف بالإضافة إلى البيئة المزرية في مصانع لا تتمتع بالحد الأدنى من الشروط الصحية.

كما تميزت هذه الفترة بظهور الحركات القومية التي خاضت حروباً عدة منها الحروب النابوليونية والتي انتهت بسقوط الأمبراطوريات الأوروبية وبروز الدول القومية الموحدة إثر الحروب التي حصلت في توحيد ألمانيا وإيطاليا واستقلال بلجيكا ودول البلقان، وما تبع ذلك من ظهور حركة الاستعمار الأوروبي سعياً وراء موارد المواد الخام من جهة وتأمين أسواق استهلاكية للإنتاج الصناعي الأوروبي من جهة أخرى.

في مثل هذا الجو الذي يموج بالأفكار التحررية التي أطلق مفكرون أمثال ڤولتير وروسو وكانط وشكسبير ويوهان كپلر وغيرهم من الرواد ولد كارل لأب موسوي يدعى هرتسل الذي طلق الديانة الموسوية واعتنق المذهب البروتستنتي المسيحي متخذاً لنفسه اسم هنريخ. وقد قيل إن والده فعل ذلك تخلصاً من سوء المعاملة والازدراء من الملاك المسيحيين الذين سخطوا على المرابين اليهود بسبب عجزهم عن سداد الديون لهؤلاء المرابين.

ومهما يكن الأمر الذي حدا بوالده لتغيير دينه فإن هذا الوالد أي هنريخ يكره الطغيان ويؤمن بالحرية والديمقراطية بكونه زعيماً للحزب الدستوري المعتدل في تريف (Trève) پروسيا. ورغم ذلك فقد ظل كارل طيلة حياته ينظر إلى العناصر الرجعية من مواطنيه البروس نظرة الشك والكراهية نظراً لاعتقاده أن هؤلاء الناس يعطلون مسيرة التقدم للمجتمع البروسي. ومما لفت أنظار أساتذته إليه أنه كتب في أحد فروضه المدرسية، وكان في السادس عشر من عمره يقول: «**إن أسعد شخص ذلك الذي يجلب السعادة لأكبر عدد من الناس**».

وبعد أن قضى عاماً في جامعة بون انتقل كارل إلى جامعة برلين. وقبل أن ينتقل إلى جامعة برلين كان قد اتفق مع فتاة موسرة، هي

جيني فون وستفالين، على الزواج وكانت تكبره بأربع سنوات فعاشت معه وشاركته الكفاح والعظمة والشقاء المادي والآلام النفسية حتى غادرت هذا العالم.

وتخرج كارل من جامعة برلين بدرجة دكتوراه متخصصاً بفرع الفلسفة. وقد عاد بعد ذلك إلى بون عساه يحصل على إحدى وظائف التدريس في جامعتها. ولكن السياسة الرجعية التي كانت سائدة بين الطبقة البرجوازية الوسطى حالت دون قبوله في جامعة بون نظراً لأفكاره المتطرفة. فتحول للعمل في الصحافة. ولما أغلقت الحكومة البروسية الصحيفة التي كان يعمل فيها وهي «صحيفة الراين» انتقل إلى باريس حيث تعرف إلى رفيق دربه فردريك إنجلس الذي سيشاركه أفكاره وجهاده والذي استمر الصديق الوحيد حتى اللحظة الأخيرة.

ولما تدخلت الحكومة البروسية مع حكومة فرنسا ضد وجود ماركس في باريس انتقل هذا الأخير إلى بروكسل، حيث استأنفت حكومة پروسيا مسعاها لدى حكومة بروكسل فتخلى كارل ماركس عن جنسيته البروسية ورحل إلى لندن. وتتابعت المشاكل السياسية والاقتصادية على الرجل وفي مقدمتها الفقر الذي لازم أسرته طيلة حياته. ونثبت فيما يلي نص الرسالة التي كتبتها زوجته لأحد أصدقاء العائلة والتي تشير إلى مدى معاناة العائلة من الشقاء والضيق المادي:

«دعني أصف لك يوماً من أيام هذه الحياة كما كانت فعلاً، وسترى منها أن سوانا من اللاجئين لم يقاسوا مثل ما قاسينا. ونظراً لما يكلفه استئجار مرضعة، استقر رأيي على رعاية الطفل الرابع والحديث الولادة، بنفسي بالرغم من ما بثديي وظهري من آلام وأوجاع. ولكن الطفل كان يرضع من اللبن الحزن والألم بحيث كان يضطرب من الوجع ليلاً نهاراً، ومنذ أن خرج إلى الدنيا لم ينم أكثر من ساعتين أو ثلاث ساعات في الليلة الواحدة. وذات يوم دخلت

علي ربة المنزل. . . وطالبت بخمس جنيهات ندين بها. وإذ لم يكن في استطاعتنا أداء الدين فوراً جاء سمساران واستوليا على كل ما أملك من فراش وملابس، كل شيء حتى مهد الطفل الرضيع. . . وكان علينا أن نرحل من البيت في الغد ولم نستطع أن نجد مسكناً بديلاً لأنه أبى الكل قبولنا إذ سمعوا أن لنا أطفالاً أربعة».

وكان المرض والموت زائرين بانتظام، وتابعت فراو ماركس تقول «أصيبت ابنتنا فرنشسكا بنزلة شعبية حادة، وظلت تكافح الموت ثلاثة أيام حتى قضي الأمر. وأبقينا الجثة في الحجرة الخلفية، ونمنا على الأرضية في الحجرة الأمامية ومعنا صغارنا الثلاثة، وطفقنا نبكي فقد ذلك الملاك البريء. . . وإزاء الحاجة الملحة توجهت إلى جار لنا، وهو فرنسي مهاجر، فأعطاني جنيهين تمكنت بهما من شراء النعش الذي ترقد فيه طفلتنا. حينما وفدت إلى هذا العالم لم تجد مهداً تنام فيه، ولما أشرفت على مغادرته لم تجد صندوقاً ترقد فيه رقدتها الأخيرة».

هكذا كان كارل ماركس، حامل شهادة دكتوراه في الفلسفة يواجه قساوة ومصائب الحياة بما فيها من تصدّ لكل مظاهر القهر والفقر والاضطهاد عندما كلفته إحدى الجمعيات السرية بتحضير بيان يوضح المباىء التي يجب أن تسترشد بها الحركات العمالية، فتعاون مع زميله فردريك إنجلس وأخرجا «البيان الشيوعي» (Communist Manifesto) الذي هو من أهم وثائق الفلسفة الماركسية. ويمكن تلخيص محتويات البيان الشيوعي لسنة 1848 بما يلي: «إن التاريخ البشري يمكن تفسيره على أساس الصراع الطبقي بين الحكم من جهة والطبقة العاملة. وفي النظام الرأسمالي يأخذ الصراع صورة الصراع بين مالكي وسائل الإنتاج والعمال. وسينتهي هذا الصراع بنصر للطبقة

العاملة، وتتحول الملكية من طبقة الملاك المنفردين، إلى الملكية الجماعية. وهنا ينتهي الصراع الطبقي».

وفي دراستنا لأفكار هذا المفكر الكبير فيما تركه في أكثر من مؤلف وبيان وأوراق. يمكننا تقسيم النظرية الماركسية إلى قسمين:

1 ـ الجزء الأول يتعلق بالمادية الديالكتيكية، وفي هذا الجزء يظهر تأثره بفلسفة جورج هيغل الذي كان يعطي دروسه بالفلسفة في نفس الجامعة التي تخرج منها ماركس. ولكن يتضح مما تركه من آثار أنه تحفظ على هذه الفلسفة على أساس أن هيغل يعتقد «أن الحياة المادية هي انعكاس لتفكير الإنسان؛ فعلى العكس يقول ماركس لأن الحقائق المادية في الحياة هي التي تفسر طبيعة الإنسان والمجتمع».

2 ـ الجزء الثاني وهو الذي يتعلق بالمادية التاريخية في نظرية المجتمع الإنساني وهو الجزء من النظرية الماركسية الذي خضع للتفسير اللينيني ـ الستاليني وبقية تلامذة المدرسة الماركسية.

يعتقد ماركس وتلامذته أن المادية التاريخية تقدم تفسيراً علمياً لتطور المجتمع الإنساني. وعليه فإن المجتمع البشري يتحرك ضمن محطات محددة يمكن التفريق بينها بطبيعة الإنتاج الاقتصادي وهذه المحطات هي:

أ ـ الشيوعية الأولى.

ب ـ نظام العبودية.

ج ـ النظام الاقطاعي.

د ـ الرأسمالية.

هـ ـ النظام الاشتراكي.

و ـ النظام الشيوعي.

في الشيوعية الأولى تكون الأدوات البدائية والأرض في خدمة المجتمع ككل. وأما في المحطات الثلاث التالية، أي العبودية والاقطاعية والرأسمالية فتتميز بوجود طبقة مالكة لوسائل الإنتاج، من أرض ومعدات وآلات، وطبقة مستغَلة (بفتح الغين) تعمل لصالح طبقة مالكي وسائل الإنتاج. والعلاقة بين الملاكين والعمال هي علاقات صراع (صراع الطبقات). والانتقال من محطة إلى أخرى تأتي كنتيجة للتقدم العلمي والتقني. فتصبح قوى الإنتاج في مركز قوة، فيحدث التحول الثوري في النظام من محطة إلى أخرى. وعادة يتم هذا الانتقال عن طريق استعمال العنف، فتستبدل طبقة مالكي وسائل الإنتاج بأخرى، كما تم استبدال مالكي العبيد بمالكي الأرض أي الاقطاع، والاقطاع بالرأسماليين الصناعيين ومالكي البنوك. وأما في المرحلة الخامسة فيتم استبدال الطبقة البرجوازية الرأسمالية بطبقة العمال الصناعيين وتنتفي بذلك حالة الصراع.

ويبدو أن ماركس لم يرسم مستقبل المجتمع الاشتراكي في تحوله من المحطة الخامسة إلى المحطة السادسة أي المرحلة الشيوعية، فتصدى ستالين لهذه المسألة فأشار أن التحول من الاشتراكية إلى الشيوعية لن يكون عنفياً كما كان الحال في التحولات السابقة، ويتم هذا التحول عندما يصل الإنتاج إلى مرحلة عالية من الغزارة حيث يصبح من الممكن استبدال شعار الاشتراكية «من كل حسب مقدرته لكل حسب طاقته بشعار الشيوعية الذي يقول «من كل حسب مقدرته إلى كل حسب حاجته».

ومن المهم في هذا السياق أن نذكر أن ماركس كان يعتقد أن الدول المتقدمة في الغرب الصناعي هي التي ستمر بهذه المحطات، وأما دول الشرق فالموضوع فيها مختلف. إذ إن المجتمعات الشرقية

ترزح تحت تسلط الحكم الاستبدادي. (لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكن مراجعة كتاب «النظام الاشتراكي من الناحيتين النظرية والعملية» بقلم الدكتور راشد البراوي، إصدار مكتبة النهضة المصرية).

النقلة الأولى

وهنا نطل إلى ضرورة تفسير النظرية الاقتصادية للمدرسة الماركسية.

1 ـ من الطبيعي أنه في مرحلة الشيوعية الأولى يكون الإنتاج، إنتاجاً استهلاكياً، أي كل عائلة أو رقيق ينتج ما يستهلكه من أرضه دون أن يكون هنالك إنتاج فائض للتفكير في بيعه أو مبادلته. ولكن ما أن تتقدم البشرية إلى مراحل العبودية والاقطاعية والرأسمالية حتى يصبح هناك من الإنتاج ما يزيد عن حاجة الإنسان الاستهلاكية. وبذلك يصبح من الضروري بيع فائض الإنتاج إما بالمبادلة كما كان الوضع في أول الأمر ومن ثم بواسطة النقود بعد اكتشاف هذه الوسيلة، وتقوم هناك طبقة جديدة، هي طبقة مالكي وسائل الإنتاج زراعية كانت أم صناعية، تعيش على إنتاج الطبقة العاملة، دون أن تقوم هي بأي عمل إنتاجي. ومن هنا في تقدير كارل ماركس ومدرسته تبدأ حالة الصراع الطبقي.

ولنأخذ مثلاً من نظام العبودية الذي برز في الأمبراطورية الرومانية وشمال أوروبا، وفي مستعمرات الأمبراطورية البرتغالية في أفريقيا في القرن السابع عشر، حيث لم يكن المالك يقدم حتى الغذاء للرقيق، فعلى هذا الأخير أن ينتج غذاءه بنفسه. يوم الأحد، في قطعة أرض صغيرة تخصص منتجاتها لتغذيته، بيما يعمل طيلة الأيام الستة من

الأسبوع في أرض سيده الاقطاعي. وفي هكذا تنظيم يتم إنتاج اجتماعي يتخلى عنه الرقيق قسراً ويستأثر به حصراً أسياده. وبهذا نرى أن هذا العصر، أي عصر العبودية، ينتج نوعين من الإنتاج: 1 ـ الإنتاج الاستهلاكي الضروري لحياة العبيد وأسيادهم، 2 ـ وفائض قيمة (أي الربح) الذي يذهب إلى الأسياد. وبذلك تبدأ مرحلة اجتماعية جديدة عن طريق خلق قيمة تبادل من الإنتاج يستأثر بها الأسياد الذين يتمتعون بوضع «تراكم رأس المال» مما يفسح لهم زيادة استثماراتهم في شراء أراضٍ جديدة ويتم بذلك وجود طبقة جديدة هي طبقة الاقطاع. وفي هكذا وضع يصبح من حق العامل أن يبيع قوة عمله إلى الاقطاعيين دون أن يكون من حق الاقطاعي بيعه مع الأرض كما كان الوضع في نظام العبودية. وبذلك يصبح العبد حراً في بيع نفسه، فيا للحرية.

2 ـ النظرية الماركسية في الاستلاب

ومع ظهور الإنتاج السلعي المعد للتبادل في السوق حتى تنمو معه ظاهرة الاستلاب. وتبدأ هذه الحالة لأن حاجات البشر ليست ظاهرة فطرية بالإنسان، إلا في حدود ضيقة جداً. ففي مجتمع الشيوعية الأولى، لم يكن الإنسان يحس بالعمل كالتزام مفروض عليه من الخارج، فالنشاط كان أقل إرهاقاً من العمل في المجتمع الرأسمالي، لأنه كان أكثر خضوعاً لنسق الطبيعة. فأيام العمل كانت قلما تتجاوز 200 يوم في السنة، بينما تتجاوز أيام العمل في المجتمع الرأسمالي الحالي الـ 300 يوم تقريباً. هذا أولاً، وأما المظهر الثاني من مظاهر الاستلاب فهو ينشأ بوجه خاص من التفريق بين المنتج وإنتاجه، أي أنه ينشأ بالتالي من ظاهرة الانفصام بين المنتج وأدوات الإنتاج،

وبالتالي نتيجة تقسيم العمل وإنتاج البضائع بشكل عام، أي العمل من أجل السوق، من أجل مستهلكين مجهولين، لا من أجل استهلاك المنتج نفسه.

إن حاجات البشر ليست شيئاً فطرياً في الإنسان إلا في حدود ضيقة جداً. فهناك تفاعل مستمر بين الإنسان والحاجات في المجتمع الرأسمالي، بين الفئة الإنتاجية وتفجر الحاجات. فالمجتمع الرأسمالي ينمي إلى الحد الأقصى من إنتاجية العمل، كما ينمي تنويعاً، غير محدود من المنتجات، وبذلك ينمي في الإنسان نمواً غير محدود في حاجاته. فهذا هو الاقتصاد الاستهلاكي الذي أوجدته الرأسمالية الحديثة.

3 ـ النظرية الماركسية في القيمة

مع ظهور الاقتصاد السلعي يصبح العمل منتظماً ومقاساً. وبذلك يتحول الإنتاج من إنتاج بسيط إلى إنتاج مركب ويتحول العمل من عمل موسمي إلى عمل طيلة أيام السنة باستثناء الفرص السنوية في حين أن الإنتاج السلعي البسيط يحصل في أوقات فراغ المزارع الذي يبقى طيلة أيام الشتاء منقطعاً عن الزراعة فيملي فراغه بالإنتاج البسيط. وهذا يعني أنه بقدر ما ينتظم العمل السلعي يصبح العمل منظماً على أساس محاسبة تقوم على أيام العمل أو ساعات العمل.

وفي هذا المجتمع الجديد أي المجتمع الصناعي يتم الوصول إلى قاعدة عامة هي: «إن قيمة تبادل السلع إنما تتحدد بكمية العمل اللازم لإنتاجها». وعلى هذا في الواقع يقوم الاقتصاد الكلاسيكي البرجوازي الذي نشأ في القرن السابع عشر. كما أنه بنفس الوقت يعتبر أساس النظرية الاقتصادية الماركسية والتي أضافت إليه تحديدات أهمها:

1 ـ اختلاف قدرة العمل لدى الاناس العاملين في أي إنتاج. فالبشر لا يملكون نفس الطاقة ولا نفس المهارة. وعليه فقد انتهت النظرية الماركسية في القيمة إلى القول «بأن قيمة تبادل البضاعة إنما تتحدد بكمية العمل الضروري اجتماعياً لتحقيقه، بمعنى أن العمل يحدد على أساس العمل الضروري ضمن زمن معين، مما يعني أن من ينهي عمله خلال ساعة يجب أن يفوق تعويضه عن العامل الذي ينهي نفس العمل خلال ساعتين. إذ إنه لو أن ساعة عمل العامل المتخصص والمؤهل الذي اقتضى تأهيله أربع أو خمس سنوات وصرف على تأهيله مبالغ كبيرة متساوياً مع العامل غير المؤهل فلن يرغب أحد، بطبيعة الحال، في التخصص أو التأهيل. وتصبح بذلك ساعات العمل التي أنتقت عبثاً وبخسارة بحتة لأنه لن ينال العامل المتمرن والمؤهل والذي أنفقت عليه مبالغ كبيرة لن ينال أي أجر مقابل تلك الساعات أو الأيام التي أضاعها في التعلم والتمرين.

وبناء على ما تقدم يرى أنه بقدر ما يكون المنتج عابثاً وعاجزاً تزداد ساعات العمل لإنتاج السلعة، وبذلك تزداد قيمة السلعة. ومن البديهي أن ذلك مستحيل لأن قيمة التبادل ليست مكافأة، إذ إنها رابطة موضوعية قائمة بين منتجين في مجتمع يقوم على تقسيم العمل واقتصاد مبني على زمن العمل. ومثل هكذا عمل من المفروض أن يعاقب عليه لا أن يكافأ. فمن المفروض في الإنتاج أن يكون مبنياً على متوسط مسجل في مواثيق العمل. وعليه فإن قيمة السلعة تحدد على أساس كمية العمل الضرورية اجتماعياً، أي بكمية العمل الضروري في الشروط المتوسطة لانتاجية العمل في زمن معين. وبذلك فإن ساعة العمل لعامل مؤهل يجب أن يكون عملاً مركباً يضاف إلى ساعات العمل مع نوعيته، بمعنى اعتبار العمل المؤهل

كمضاعف للعمل البسيط، أي مضروباً بعامل يمكن قياسه بدرجات متفاوتة الدقة.

وهذه المعادلة العادلة تعتبر قلب النظرية الماركسية في القيمة وهي أساس النظرية الاقتصادية الماركسية كلها بشكل عام. (طبقت أم لم تطبق هذا موضوع آخر). وهذه النظرية هي الجسر الذي يربط بين تحليل كارل ماركس الاجتماعي والتاريخي، ونظريته في الطبقات وتطور المجتمعات بشكل عام.

2 ـ ومن المسلم به في أن مجموع القوة الشرائية في المجتمع حيث ينبغي أن توجه لشراء السلع المنتجة لقيام مجتمع متوازن، بمعنى أن يوزع مجموع الإنتاج الاجتماعي، ومجموع القوى الإنتاجية بين مختلف الفروع الصناعية والزراعية على أساس نسبي. وعندما لا يتطابق توزيع القوى الإنتاجية مع توزيع الحاجات الاجتماعية، فإن هذا التوازن يختل ويظهر فرط الإنتاج أو نقص الإنتاج جنباً إلى جنب. وعندما يحصل ذلك فإن جزءاً من العمل (قليل أو كثير) هو عمل مهدور اجتماعياً لأنه لا مقابل له في السوق، وهو بذلك عمل مبدد ومهدور. وبذلك فإن العمل الضروري اجتماعياً يغطي مجموعة كاملة من الظاهرات تؤدي إلى توازن العرض والطلب، وإذا لم يحصل ذلك يكون العمل الإضافي خسارة بحتة، أي هدراً للعمل الاجتماعي وتبديداً لجزء من العمل المتاح للجميع، وهذا يعني أن سعر المبيع في هذا المشروع الذي يعمل دون المتوسط الاجتماعي للإنتاج يقترب من سعر الكلفة أو ينخفض إلى أقل من سعر الكلفة مما يؤدي إلى خسارة المشروع.

4 ـ أصل فائض القيمة في التعريف الماركسي

إن فائض القيمة ليس سوى الشكل النقدي لفائض الإنتاج

الاجتماعي، بمعنى أنه الشكل النقدي من إنتاج العامل الكادح والذي تخلى عنه، أو بالأحرى انتزع منه دون مقابل لصالح مالك وسائل الإنتاج. فكيف يتم ذلك في المجتمع الرأسمالي؟ من الواضح أنه يتم عبر التبادل السلعي، كما هو شأن كل عمليات التبادل في ظل النظام الرأسمالي. فالرأسمالي يشتري قوة العمل من العامل، مقابل أجر معين، فيما يحصل المالك على كل الإنتاج الذي يحققه العامل، أي كل القيمة الجديدة المنتجة في فترة زمنية محددة.

وبناء على ما تقدم تكون نفقات صيانة العمل هي قوة العمل وقيمته بالإضافة إلى فائض القيمة. فلو أن ساعات نفقات صيانة العمل متساوية لقيمة قوة العمل، فلن يكون هناك فائض للقيمة. بيد أن درجة إنتاجية العمل في النظام الرأسمالي هي أدنى من كمية العمل الجديد المنتجة. ولو أنه لم يكن هناك فرق بين حالة صيانة العمل وقوة العمل المنتجة، لما استخدم أي رب عمل عمالاً لأن شراء قوة العمل في هذه الحالة لن تجلب له أي ربح.

نستنتج من كل ما تقدم أن الشيء الوحيد الذي يمكن مقارنته بين السلع المنتجة ليس حجمها أو كميتها أو أصولها الكيماوية، وهي مختلفة، بل أنها جميعها نتاج العمل البشري. بمعنى أنها نتاج منتجين ينتجون سلعاً من أجل التبادل. وعليه تكون الصفة المشتركة بين السلع والتي تمدنا بمقياس لقيمتها في التبادل، هي كونها حصيلة العمل البشري. أي أنه العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج السلع للتبادل، وهذا العمل هو الذي يحدد قيمتها التبادلية. وبذلك يكون المجتمع الذي يلغي فيه دور العمل البشري في الإنتاج إلغاء كلياً، هو مجتمع تتلاشى فيه قيمة التبادل. وهذا ما يبرهن على صحة النظرية الماركسية في قيمة الإنتاج، وفائض القيمة تتلاشى معه نظرية القيمة وفائض القيمة.

5 ـ تعريف البروليتاريا الحديثة

أ ـ يمكننا أن نعيد أصول البروليتاريا الحديثة إلى عدد من الأصول التي ترافقت مع انحلال المجتمع الإقطاعي منذ العصور الوسطى إلى بروز الثورة الصناعية الحديثة. وأهم أصل لهذه الطبقة يعود إلى أولئك الذين لم يكونوا مرتبطين بالأرض، أو بمهن محددة في المدن السكانية. وقد أخذ هؤلاء يؤجرون عملهم، ولزمن محدد بالأيام والساعات. وقد ظهر سوق العمل هذا في فلورنسا والبندقية من أعمال إيطاليا منذ القرن الثامن عشر والتاسع عشر. وكان هؤلاء العمال غير المهرة يتجمعون كل يوم صباحاً في إحدى زوايا المدن بانتظار أن يستأجرهم أصحاب الأعمال. (ونحن في لبنان نشاهد مثل هذه التجمعات في مختلف المدن اللبنانية حتى يومنا الحاضر، وإن كان هؤلاء المساكين لا ينتمون إلى الجنسية اللبنانية على كل حال.

ب ـ وأصل ثانٍ من هذه الطبقة التائهة يعود إلى الحواشي الإقطاعية نتيجة للانحطاط الذي رافق تقهقر الطبقة الإقطاعية والنبلاء بعد الثورة الفرنسية 1789 وبعد الثورات الأوروبية لعام 1848 في كل من فرنسا وألمانيا والنمسا ودول البلقان. ففي القرون الوسطى كان يعيش عدد وفير من الأسر على حساب الاقطاعي الذي أخذ عددهم يتقلص بعد ارتفاع الأسعار الكبير في القرن السادس عشر مما أدى إلى افتقار عدد كبير من كل الطبقات ذات الدخول النقدية الثابتة بما فيها طبقة النبلاء والاقطاعيين مما حمل هؤلاء إلى تسريح الحواشي بالجملة. وأصبح هؤلاء يهيمون على الطرقات ويصبحون من عداد الشحاذين.

ج ـ وثمة أصل ثالث لهؤلاء المقهورين ظهر بعد أن طُرد عدد من قدماء الفلاحين من أراضيهم نتيجة تحويل الأرض الزراعية إلى مروج

لرعاية الماشية وعلى الخصوص في بريطانيا حيث طرد الآلاف من الفلاحين من حقولهم الزراعية لتحويلها إلى مروج بغية تربية الخراف المرتبطة بنمو صناعة الصوف في بريطانيا.

د ـ وأما الأصل الرابع لهذه البروليتاريا فكان تدمير الحرفيين في أوروبا الوسطى والشرقية وفي آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية نتيجة معركة المنافسة الشديدة بين صغار الحرفيين والصناعة النامية الحديثة التي شقت طريقها ولو ببطىء إلى هذه البلدان المتخلفة.

● مستقبل التكاثر البروليتاري

يتضح من التطورات الحاصلة في كل الأنظمة الرأسمالية في هذا العالم أن عدد الأجراء المجبرين على بيع قدراتهم الإنتاجية يزداد سنة بعد أخرى، وأن عدد المالكين لوسائل الإنتاج على العكس من ذلك، يتقلص باستمرار، فالإحصاءات المتعلقة بالبنية الاجتماعية في الولايات المتحدة وهي النموذج لأقوى دولة رأسمالية في العالم المعاصر، تشير إلى الإنخفاض المستمر دون انقطاع منذ 60 عاماً مرة كل خمس سنوات. بينما تزداد بالمقابل وبانتظام النسبة المئوية من الفئة المقابلة أي الأجراء الذين أصبحوا مكرهين على بيع قوة عملهم.

يتبين لنا إذن مما تقدم أن من يملكون رأس المال يستطيعون أن يراكموا من رأسمالهم أكثر فأكثر بعكس الذين لا يملكون مثل هذا الرأسمال والذين لا يستطيعون الوصول إلى تملكه. وهكذا يستمر انقسام المجتمع إلى طبقة مالكة قليلة العدد يقابلها طبقة مكرهة على بيع قدراتها على العمل في ازدياد مضطرد. وهذا يعني أن الإثراء المتأتي من رأس المال يجري لصالح طبقة واحدة قليلة هي الطبقة الرأسمالية.

6 ـ التركيز والاحتكار في النظام الرأسمالي

يؤكد البيان الشيوعي لكل من ماركس وإنجلس أن الرأسمالية التي تدعي حماية الملكية الفردية، هي في الواقع المدمرة لهذه الملكية الخاصة وذلك عن طريق المنافسة التي تقضي على الصناعات الصغيرة من قبل الصناعات الكبيرة. وبذلك كلما كان التركيب العضوي لرأس المال كبيراً في فرع صناعي معين كان التركيز أشد قوة، وكلما كان التركيب العضوي لرأس المال أقل ارتفاعاً كان تركز رأس المال أضعف.

إن المنافسة هي شرط من شروط النظام الرأسمالي، ولا يمكن تصور نظام رأسمالي بدون هذه المنافسة. ومن الطبيعي أن يتبع هذه المعادلة، ولادة حالة التركز الرأسمالي الذي بدوره ينتج نقيض التركز، المنافسة، أي الاحتكار. وبهذا يقل عدد المنتجين، الذين يستطيعون بسهولة، التفاهم على حساب المستهلكين عن طريق الاتفاق على توزيع السوق واحتكاره فيما بينهم مما يؤدي إلى وقف انخفاض الأسعار.

يلاحظ مثل هذه الحالة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حيث أن الرأسمالية قد غيّرت من طبيعتها، حيث كنا نشهد حركة تتجه نحو الانخفاض المستمر في الأسعار عن طريق التزايد المستمر في عدد المشروعات الإنتاجية، وازدياد حركة المنافسة مما أدى إلى تقليص عدد المشروعات الإنتاجية والتي استطاعت عند ذاك، التفاهم فيما بينها على عدم تخفيض الأسعار عن طريق تغيير الإنتاج. وبذلك حل عهد رأسمالية الاحتكار محل رأسمالية المنافسة.

وطبيعي أنه من الخطأ الاعتقاد، ونحن في حديثنا عن رأسمالية الاحتكارات، أن ينصرف الذهن إلى الاعتقاد أن الرأسمالية ألغت

النافسة إلغاءً كلياً، فذلك أمر لا وجود له. لأنها رأسمالية تستخدم تقنية توزيع السوق وتثبيت الحصص فيما بينها. والواقع أن هذه العملية انتهت بمفارقة. فهذه الوسيلة اعتمدها الرأسماليون لزيادة إنتاجهم وبالتالي زيادة الأرباح المتراكمة التي تؤدي إلى توسيع رأس المال. فهم إذن لا يتفاهمون إلا إذا كان التفاهم يدرّ عليهم مزيداً من الربح. غير أن ذلك يقفل الباب على تثمير رؤوس الأموال في نفس المشروع، لأن مثل ذلك يزيد الطاقة الإنتاجية الذي بدوره يسبب انخفاض الأسعار وبالتالي انخفاض الأرباح. وهذا ما فطن إليه كارل ماركس. فلذلك غير النظام الرأسمالي من نمط الإنتاج وأسلوبه حيث أخذ ينتشر في العالم بأسره عن طريق تصدير رؤوس الأموال إلى بلدان رأسمالية أخرى ليس فيها احتكارات بعد.

إن النتيجة التي ترتبت من جراء الاحتكارات وتوسع رأسمالية هذه الاحتكارات أدت إلى توالد أنماط جديدة من الإنتاج الرأسمالي، وانتقاله مع كل ظلاماته إلى البلدان الناشئة والتي لم تكن قد تحولت إلى النظام الرأسمالي بعد. وإثر هذا التحول الكمي انتشر الاستعمار (الكولونيالي) بسرعة متنامية خلال عقود قليلة من السنين، من جزء صغير من الكرة الأرضية إلى العالم بأسره. وكان ذلك حوالي مطلع القرن العشرين. وبذلك تحول كل جزء من العالم إلى منطقة نفوذ وميدان استثمار لرأس المال المهاجر.

7 ـ التناقض والأزمات في النظام الرأسمالي

لم يكتف ماركس بما لاحظه من التناقضات التي تصورها في النظام الرأسمالي، فتراءت له أزمة سابعة دعاها بـ «أزمات فرط الإنتاج الدورية». وعليه فقد توصل إلى الاستنتاج بوجود أزمة سابعة

تنبع من اتجاه هذه الرأسمالية إلى توسيع إنتاجها بلا حدود وذلك لزيادة أرباحها. وبذلك توسع هذا النظام ليطال العالم بأجمعه. وزاد ماركس على ذلك بقوله «إن كل رأسمالي يرغب دوماً في أن يزيد الرأسماليون الآخرون أجور عمالهم، لأن أجور هؤلاء العمال هي قوة شرائية مضافة لشراء سلع ذلك الرأسمالي. بيد أنه لا يقبل أن تزاد أجور عماله هو لأن هذا يقلل كما هو واضح من أرباحه وتوسع رأس ماله المتراكم».

والملاحظ كما يقول ماركس أن الرأسمال السلعي يخلق ترابطاً متبادلاً بين المنتجات والبشر. ويتمحور هذا الترابط بشكل واضح على المصلحة الخاصة والتملك الخاص لعدد صغير من الرأسماليين تتناقض مصالحهم مع مصالح مليارات البشر المستهلكين.

ويظهر هذا التناقض بصورة أوضح في الأزمات الاقتصادية حيث ينفجر بأجلى صوره في التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والتملك الفردي للمؤسسات الإنتاجية والتي هي منه بمثابة المحرك الأساسي. وهذه الأزمات ليست أزمات ندرة كما قد يتصور البعض، بل أنها أزمات فرط في الإنتاج. إن العاطلين يموتون من الجوع لا لأن المواد الغذائية المتاحة لهم أقل مما هو مطلوب، بل لأنه يوجد نسبياً من المنتجات الغذائية والاستهلاكية أكثر مما ينبغي.

ويفسر ماركس تصوره لهذا الوضع المتناقض بقوله: «إن السلع التي لا تجد مشترياً لها، لا تحقق فائض قيمة، كما أنها لا تعيد تكوين رأس المال المستثمر فيها. وعليه سيجد المستثمرون أنفسهم مجبرين على إغلاق أبواب مشروعاتهم. وبذلك فهم مضطرون إلى تسريح عمالهم. وبما أن هؤلاء العمال المسرحين لا يملكون احتياطيات واقية، فإن البطالة تحكم عليهم بالبؤس الشديد، وبالذات لأن الوفرة النسبية في السلع قد سببت تسريحهم من العمل».

ويتابع ماركس فيقول: «إن واقعة الأزمات الدورية كامنة في النظام الرأسمالي. ولم يستطع التغلب عليها بعد، إن التناقض الأساسي في النظام، محكوم عليه بالموت عاجلاً أم آجلاً. بيد أنه لن يموت أبداً بصورة آلية. ولا بد دوماً من عطائه دفشة صغيرة واعية للإجهاز عليه نهائياً. وهذه هي مهمة الحركة العمالية.

● نظرة ثانية في التجربة السوفياتية

إذا كان النظام الألبي السوفياتي لم يتمكن من الاستمرار في عملية التنمية والتصنيع وتحقيق معدلات مقبولة وعالية في زيادة الدخل القومي، بعد أن كانت هذه المعدلات قد وصلت إلى 14 ـ 15 بالمئة فالخطأ لم يكن محصوراً بالنظام بقدر ما كان خطأ أولئك الذين توصلوا إلى رأس المال إن في الحزب الشيوعي الروسي أو في أشخاص النظام بنفس الوقت.

ونرى أن الكاتب والمفكر الفرنسي جيل مارتينه، دار الكاتب العربي في كتابه «الأنظمة الشيوعية الخمسة» قد أصاب الحقيقة حين أظهر الأسباب والموانع التي أوقفت نمو هذه التجربة فقال: أصبحت نسبة الزيادة في الإنتاج الصناعي السوفياتي بين سنوات 1950 ـ 1955 بمعدل 15 بالمئة سنوياً. وهذه الزيادة ستسمح بالحديث عن زيادة سنوية بالدخل القومي تتراوح بين 8 ـ 10 بالمئة. ولم يكن هناك أي بلد رأسمالي يعرف مثل هذا التوسع، فقد كان معدل التقدم الأميركي يبلغ 3,3 بالمئة. وهكذا فإن تسع سنوات كانت تكفي الاتحاد السوفياتي لمضاعفة إنتاجه. وهكذا كان يتوطد التفوق المطلق لنمط الإنتاج الاشتراكي على نمط الإنتاج الرأسمالي.

غير أن التقلص في نمط الإنتاج السوفياتي أخذ طريقا مثيراً للقلق

اعتباراً من مطلع الستينات حيث هبطت هذه الزيادة من 8 بالمئة إلى 6 بالمئة ثم إلى 4 بالمئة وحتى إلى 3 بالمئة في نهاية المطاف.

ومن المهم أن نلاحظ الأخطاء الاقتصادية التي ارتكبت في سياق عملية التنمية وأولها أنه كان من الضروري التوصل إلى إنتاج كمية معينة من السلع دون التطلع إلى كلفتها، وكانت أعداد من العمال تحشر في المصانع دون أن يكون من حاجة إليهم. وقد توصل الخبراء السوفيات فيما بعد إلى النتائج التالية:

1 ـ أخطار تنمية اقتصادية متسعة بصورة أساسية.

2 ـ محاذير مركزية بالغة.

3 ـ الطابع الصلب لآليات التخطيط البعيد عن المرونة.

4 ـ نظام الأسعار الاعتباطي.

والخطأ الآخر المثير للدهشة هو احتساب نسبة الإنتاج على أساس الوزن. فقد حصل أن مصنعاً للجرارات كان يرفض مثلاً تصنيع آلات حديثة بداعي أن هذه الآلات هي أخفق وزناً من الآلات القديمة. وقد أدى هذا النمط الغريب للإنتاج أن مثل هذه المنتوجات غير الصالحة للاستعمال تكدس في المخازن العمومية. وقد قدرت كلفة مثل هذه المنتوجات في سنة 1964 وحدها بمبلغ 2 مليار روبل.

وقد قدر عضو الأكاديمية السوفياتية أرزومانيان الأموال المجمدة في مشاريع غير منجزة لنفس السنة بمبلغ 16 ملياراً من الروبلات. والظاهر أن النظام الإداري المركزي كان السبب في ذلك. فمديرو المشاريع لم يكونوا مسؤولين عن ذلك. ولكي لا ينقطع بهم الحبل كانوا يبالغون في تقدير احتياجاتهم بصورة أوتوماتيكية، ثم ينتظرون صدور قرارات الوزارات المختصة بعد أن يكونوا قد دفعوا أصدقاءهم في الأوساط العليا للحزب من أجل التوسط لتأمين مطالبهم.

وبهذا الموضوع كتب الليوتنان كولونيل من البوليس الاقتصادي التابع لوزارة الداخلية أندرييف يقول «إن المعامل المساعدة التي تقيمها الكولخوزات الزراعية التي كانت تقوم بعدد لا يحصى من الأعمال غير الشرعية. وقال بهذا الصدد إن هذه المعامل تصنع أقراط الآذان، وربطات عنق، وأحمر شفاه، ومساحيق تجميل، وميني جوب، وملابس زفاف للعرائس بما ليس له علاقة بالاقتصاد الزراعي.

يضاف إلى ما تقدم اختلاس الأموال التي يطلقون عليها اسم «السرقات الصغيرة» ـ كانت تزداد يوماً عن يوم. وأخرى مصدرها دفع رواتب وهمية لأناس يغيرون أسماءهم. هذا على ما يبدو غيض من فيض الأخطاء التي أدت في نهاية المطاف إلى تفكك الاتحاد السوفياتي.

الجزء الرابع

«إن قليلاً من التكنولوجيا تبعدنا عن الإنسان
وأن كثيراً منها يمكن أن تعيدنا إليه».

روجيه غارودي

الفصل الحادي عشر

النتائج الاقتصادية لحجم الأمم

من الواضح أن حجم الإنتاج السلعي في الاقتصاد الحديث يرتبط ارتباطاً عضوياً وضرورياً بحجم السوق الاستهلاكية. وهذه العلاقة الطردية برزت إلى العلن نتيجة التوسع الكبير في تأليل عملية التصنيع الإنتاجي في الدول المتقدمة تقنياً وبسبب تحول عملية الإنتاج من عمل فردي بسيط إلى عملية جماعية تقوم على التخصص الوظيفي وهي من أبرز صفات الاقتصاد الحديث الذي يتميز بالإنتاج المكثف (Mass production).

والمعروف في الاقتصاد الحديث أنه يستحيل على أي مجتمع صناعي تحقيق أي فعالية اقتصادية متقدمة ما لم يكن قادراً على تحقيق الإنتاج المكثف، والذي يعتمد بدوره على قدرة السوق الاستهلاكية المتوفرة، القادرة على استيعاب آلاف السلع التي تنتجها الآلة الحديثة في اليوم الواحد. هذا مع العلم أن هنالك حداً أدنى في عدد الساعات التي يجب أن تعمل بها الآلة بشكل متواصل حتى يضمن المنظم، أي صاحب المنشأة عدم الخسارة. وهذا يعني بدوره أنه يفترض بهذه الآلة أن تنتج عدة آلاف من السلع في اليوم الواحد

لضمان عدم الخسارة بالنسبة لهذا المنظم. فإذا كان حجم السوق لا يستوعب مثل هذا الإنتاج يومياً، يكون من المستحيل استعمال الآلة في مثل تلك السوق الاقتصادية المحدودة. فالسوق الاستهلاكية في الاقتصاد الحديث هي التي تحدد حجم الإنتاج.

لقد كانت الفكرة السائدة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، بأن العرض يخلق طلبه. وهذا لم يعد مقبولاً في الاقتصادي الاستهلاكي الحديث الذي حدّد أسباب الطلب بالقدرة الشرائية والرغبة النفسية في الإفادة من السلعة المعروضة في السوق. إذن، فالمسألة هي مسألة حديثة على رواد الفكر الاقتصادي بعد نضوج الفكر الاقتصادي الحديث ومشارفته الانتقال إلى مرحلة الثورة ما بعد الصناعية. فمسألة حجم السوق هي مسألة حديثة لم تكن بارزة بهذه الكثافة في الأنماط الاقتصادية المتأخرة، أي في الاقتصاد الزراعي والتجاري الذي ميّز القرون الغابرة حتى نهاية القرن التاسع عشر. وقد برزت هذه المسألة (الاقتصادية ـ الاجتماعية) مع بروز التقنية الحديثة وارتباط كلفة الإنتاج بعدد السلع المنتجة بمنشأة ما وقدرة هذه المنشأة على تصريف إنتاجها.

وهذه المسألة واضحة في تعريفنا لكلفة الإنتاج. إذ إن هنالك نوعين من الكلفة في أي إنتاج صناعي، أولاً الكلفة المتحركة، وثانياً الكلفة الثابتة. فالكلفة المتحركة هي على سبيل المثال لا الحصر، تتألف من كلفة المواد الأولية المستعملة في تصنيع الوحدة المنتجة، وثمن الكهرباء، أو الوقود المستعملة في إنتاج هذه الوحدة إلخ... وأما الكلفة الثابتة فهي تتألف من ثمن الآلات والأرض، وهذا الثمن يبقى ثابتاً لو أنتجنا مئة وحدة يومياً أو لو أنتجنا ألف وحدة. وكذلك أجرة العمال والموظفين. فتوزيع هذه الكلفة على عدد الوحدات

المنتجة هو الذي يحدد بالنهاية، وإلى حد كبير، سعر كلفة الوحدة المنتجة. فمن الطبيعي إذن أنه إذا وزعنا هذه الكلفة الثابتة على ألف وحدة لكانت الكلفة أقل مما لو وزعناها على مئة وحدة فحسب.

إن عقبة السوق بالإضافة إلى تحديات المنافسة في الاقتصاديات المتقدمة، شجعت وتشجع قيام الأسواق المشتركة، كالسوق الأوروبية المشتركة والتي تتحول حالياً إلى الاتحاد الأوروبي، وتجمع دول جنوب شرق آسيا . فإن إنتاج سلع ذات قيمة منخفضة وبأعداد كبيرة قد تصل إلى مئات الألوف من الوحدات المنتجة يومياً وتحتاج إلى أسواق كبيرة يبلغ عدد المستهلكين فيها عشرات الملايين.

إن عملية التأليل هذه والتي بواسطتها تم الإنتاج المكثف قد قضت على الحركة التشاؤمية في الفكر الاقتصادي والتي كان يتزعمها روبرت مالتوس ودايفيد ريكاردو والتي كانت تعتقد أن عدد البشر يزداد متسارعاً بما يسبق كمية الأقوات المنتجة. فعملية التأليل الصناعي هذه قلبت الوضع الذي تهيبته الحركة التشاؤمية، إذ إن الإنتاج، وعلى الأخص في الدول الصناعية المتقدمة أصبحت تزيد على عدد مواطنيها، مما شجع هذه الدول على تصدير الإنتاج الزائد مما وسع حركة التجارة الدولية.

ولا بد من الاعتراف بأنه على الرغم من تطور الإنتاج بهذا الشكل المكثف في المجتمعات المتقدمة فإن ما يزيد عن المليار من عدد البشر الذين يعيشون على سطح هذا الكوكب إنما يتمتعون بمستوى من العيش المتدني يثير الذهول. إذ إن نسبة دخل هؤلاء يتمحور حول رقم 100 دولار سنوياً. وهذا ما يبرر المقولة الماركسية من أن إعادة التوازن بين الانتاج والاستهلاك لا يتم عن طريق الحروب أو الأوبئة، كما يقول الاقتصاديون المتشائمون بل يكون بواسطة تعديل

نظام الإنتاج بشكل يضمن توزيع الثروة واستغلال الموارد المتاحة بشكل أعدل وأعم.

ولا بد من الاعتراف في هذا المجال، أن الاقتصاد القاري (Intercontinental Economies) قد أثبت منذ النصف الأول للقرن العشرين وحتى اليوم قدرته على التوسع وعلى تحقيق مستويات من الثبات والرفاهية لم يسبق لها مثيل في التاريخ. إلا أن من الثابت أن هذا الاقتصاد القاري قد استفاد وثبت الخلل القائم بين الدول المتقدمة صناعياً والأخرى المتخلفة وذلك لصالح الفئة الأولى بالطبع.

وما دمنا نعيش حالياً في فترة ازدهار الاقتصاد القاري، لا بد من طرح السؤال التالي: ما هو الحجم المجتمعي (حجم السوق الداخلية) الأمثل الذي يوافق الإنتاج المكثف الناتج عن التكنولوجيا الحديثة؟

لا شك أن الاقتصاد القاري هو المنفذ الذي بواسطته تتخطى الأمم الصغيرة، العقبات التي تعترض بسبب صغر حجم أسواقها الداخلية. ولكن لا بد من الاعتراف أن مثل هذه السوق تبقى عرضة للتأثر بالظروف الخارجية البعيدة عن سيطرة الحكم الوطني، وعلى الأخص إذا لم تكن تلك الأسواق تتمتع بالتكنولوجيا المتقدمة مما يخفف من تأثير الحكم الداخلي في مثل هكذا اقتصاد إلى الحد الأدنى.

ونظراً إلى الوعي الاقتصادي والقومي الذي تزايد إثر استقلال المستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية. وتمركز الثروات في دول الشمال الصناعية، فإن إيجاد مجالات جديدة لتسويق منتجات الأسواق الصغيرة، تواجه عقبات تتزايد يوماً بعد آخر في وجه منافسة شديدة من قبل صناعات الدول المتقدمة.

وعلى كل حال، فلا بد من الإجابة على السؤال المطروح بناء على دراسات علماء الاقتصاد والاجتماع الذين تعرضوا لدراسة موضوع النتائج الاقتصادية لحجم الأمة.

يتجه العلماء الذين تصدوا لبحث هذا الموضوع إلى الاتفاق على التعريف التالي: إن أفضل حجم استهلاكي (مجتمعي) للسوق الاقتصادية هو ذلك المجتمع الذي يستطيع استغلال الثروة الوطنية بأعلى فاعلية ممكنة والذي يصار إلى توزيع الناتج القومي بأوسع توزيع ممكن. فماذا يعني هذا الكلام؟

من الواضح أنه قبل التمكن من الإجابة على هذا السؤال لا بد من تعريف للثروة الوطنية. فإذا كانت الثروة الوطنية تعني الثروات المادية المدفونة داخل الأرض أو تلك الناتجة عن العلاقة بين الإنسان والأرض، فإن الجواب سيختلف حتماً عن الجواب لو كنا نعتبر المهارات الفنية، والمعرفة التقنية داخلة في تعريفنا لهذه الثروة. وبالنظر للدور الأساسي الذي أخذت تلعبه التقنية الحديثة في القطاع الاقتصادي فإنه لا خيار لنا إلا أن نتبنى التعريف الثاني لأن المعرفة التقنية في نظرنا، توازي أو تزيد في أهميتها أي عنصر آخر من عناصر الثروة. فما قيمة الثروة الطبيعية إذا لم تكن تحسن استغلالها؟. ومثل البترول العربي الموجود بكميات وافرة نقدمه لدعم هذا التعريف. إذ إنه بالرغم من ضخامة تلك الثروة فإن الغرب المستثمر يبدو أكثر انتفاعاً من هذه الثروة من أصحاب الحق الشرعيين الذين فشلوا حتى اليوم في إقامة الدولة العادلة والمجتمع المتقدم علمياً وثقافياً وحضارياً وعسكرياً واجتماعياً من هذه الثروة.

لقد كتب س. كوزنتس (S. Kozents) أستاذ علم الاقتصاد في جامعة جون هوبكنز في الولايات المتحدة حول هذا الموضوع،

فاعتبر الأمة التي يقل عدد رعاياها عن 10 ملايين مواطن هي أمة صغيرة. وعلى ضوء التقنية الحديثة يمكننا القول إن هذا الرقم هو رقم اعتباري. إذ إن بعض الصناعات قد تحتاج إلى أكثر من هذا الرقم ليكونوا قاعدة استهلاكية. وقد استنتج كوزنتس من أبحاثه معادلة تقول «إن المشاكل الاقتصادية تزداد تعقيداً كلما صغر حجم الدولة أو الأمة وتخف هذه المشكلات كلما ازداد حجم الأمة». فالعلاقة هنا هي علاقة عكسية.

ومن المفيد في هذا المدى من البحث أن نورد الملاحظات التالية حول اقتصاديات الدول الصغيرة.

أولاً: إن اقتصاديات الدول الصغيرة هي أقل تنوعاً من اقتصاديات الدول الكبيرة.

ثانياً: إن وجود مساحات كبيرة من الأرض التي تشكل الوطن قد يعني وجود كميات أكبر من المواد الخام والمعادن، بالإضافة إلى تنوع المناخ مما يساعد على إيجاد مزروعات أكثر تنوعاً.

ثالثاً: إنه ليصعب بناء صناعات الإنتاج المكثف (Mass production) في الأمم الصغيرة. وحتى هذه الصناعات ستكون أكثر كلفة مما لو كانت في أمة كبيرة. (صناعات الطيران السيارات والقاطرات والأدوات الكهربائية إلخ).

رابعاً: إن التجارة الخارجية تلعب دوراً أكبر في اقتصاديات الدول الصغيرة الحجم منها في الدول الكبيرة. وفيما يلي صورة إحصائية تؤكد ذلك:

حجم الدولة وعلاقته بالتجارة الخارجية
30 دولة من الدول المتقدمة بالدخل الفردي مرتبة
بشكل تناقصي في عدد السكان

الفئة	متوسط السكان	متوسط التجارة	النسبة المئوية
بالملايين		الخارجية للفرد	
أول خمسة	69	142	21,8
ثاني خمسة	15	176	44,1
ثالث خمسة	10,2	252	58,8
رابع خمسة	6,2	234	65_
خامس خمسة	3,9	306	52,9
سادس خمسة	1,3	374	83,6

ملاحظة: أخذت هذه الإحصائيات من كتاب «النتائج الاقتصادية لحجم الأمم». راجع لائحة المراجع في نهاية هذا الكتاب.

إن السؤال الذي طرحه هذا الوضع وينتظر الجواب عليه، وهو العنصر الأساسي لهذا البحث، هو هل تستطيع الدول الصغيرة أن تتخطى المشكلات الناتجة عن الحكم وكيف؟

إن الجواب على مثل هذا السؤال هو التالي: إن بعض الدول كانت محظوظة، إذا جاز التعبير، فكان فيها من المواد الأولية (زيت، فحم، معادن، مواد كيميائية، إلخ...) مما مكنها، بعد الاستعانة بالخبرات الأجنبية في استغلال هذه الموارد وبالتالي مكنها من تنمية القطاعات الأخرى في اقتصادها.

ولكن لا بد من تأكيد حقيقة واضحة ومهمة في مثل هذه الحال،

وهي مسؤولية القطاع العام، والدور المهم المفروض أن تلعبه الدولة وحكمها المركزي في اتخاذ القرارات والمبادرات الإنمائية، نظراً لأن عملية التطوير في الدول الصغيرة، أقل صعوبة وتكلفة منها في الدول الكبيرة.

ومن نافلة القول إنه يفترض في المجتمعات الصغيرة أن تستغل جميع الموارد المتوفرة لها، سواء طبيعية كانت أم بشرية وذلك نظراً للعلاقة المباشرة بين الحجم والفعالية. إذ إنه يجب الأخذ بعين الاعتبار، أنه مهما كان حجم الدولة، هناك مراكز قيادية محدودة بين الأمم لا تزيد ولا تنقص بالنسبة للحجم. فكل دولة عليها أن تتحمل نفقات المراكز القيادية. مركز رئاسة الجمهورية إذا كانت جمهورية أو الملك إذا كان نظامها ملكياً، كما عليها أن تتحمل نفقات رئاسة مجلس الوزراء، والوزراء، والموظفين التابعين لهذه المراكز ومجلس النواب وقيادة الجيش وعديده، وقيادة الأمن الداخلي وعديده إلخ. . . فمن الطبيعي أن تكون تكلفة هذه النفقات في الدول الكبيرة هي أقل منها في الدول الصغيرة، وذلك لأنه يمكن توزيع هذه التكلفة على عدد أكبر في الدول الكبيرة منها في الدول الصغيرة.

يتضح من كل ما تقدم أن إمكانيات التغلب على المصاعب الناشئة من صغر حجم الدولة واردة. ولكن ذلك يحتاج فيما يحتاج إلى التثمير في الإنسان التقني. ومن المعروف في الاقتصادات المتقدمة أن الإنسان التكنولوجي أصبح يسيطر على الإنتاج الصناعي ويتحكم بالإنتاج المتطور. وهذا الإنسان التقني هو المؤهل على إحداث النقلة النوعية من إنتاج العصر الصناعي إلى إنتاج العصر المابعد صناعي. ويبدو أننا بدأنا نشهد في الاستعمالات المتقدمة للتكنولوجيا والذي نشهده في بروز العولمة الحديثة والتي قد تكون المنفذ والتحدي في

وقت واحد في مواجهة الدول الصغيرة. فإذا أحسنت هذه الدول في إعداد مواطنيها وقدراتهم العلمية يمكن إعداد نفسها لتخطي محدودية أسواقها الاستهلاكية الداخلية. وهذا بالطبع يتوقف إلى حد كبير على مدى فعالية القطاع العام لأنه الأقدر مادياً من قدرات الأفراد. فإذا كانت العولمة هي المنفذ لصغر حجم الدولة، فإن التحدي الذي تفرضه العولمة على الدول الصغيرة ليس بالشيء البسيط.

ففي دراسة أجريت سنة 1980 تبين أن مبيعات أكبر عشر شركات من الشركات المتعددة الجنسية بلغت 28 مليار دولار، بمعنى أن هذا المبلغ يوازي الإنتاج القومي لأكثر من دولة من دول العالم الثالث. وأن مبيعات شركة إكسون (Exon) الأميركية وحدها تتقدم على الدخل القومي لكل من النمسا، والنروج، والدنمارك منفردة.

وتشير هذه الدراسات إلى أن شركة جنرال موتورز الأميركية، لو كانت دولة، لاحتلت المركز العشرين في الاقتصاد العالمي، ولاحتلت شركة فورد الأميركية أيضاً المركز الثاني بعد الدنمارك، ولاحتلت شركة IBM الأميركية المركز الثاني بعد تايلند.

من هنا يتضح أن التثمير في الإنسان التكنولوجي هو الأساس لتمكين الدول الصغيرة على العيش بمستويات معيشية جيدة. وإلا سيكون مصيرها تحت سنابك الخيل في جريانها نحو المجتمع المابعد صناعي.

يبقى أن هنالك حلاً آخر، لمسألة حجم السوق، اعتمدته الدول الصغيرة الحجم، التي يتمتع حكامها بمستوى من الوعي المتقدم والاستقلال الصحيح، وهو أنها أسست لتوسيع أسواقها الاستهلاكية، الأسواق المشتركة، وهي كما ذكرنا قبلاً، السوق الأوروبية المشتركة، والتي هي في طريقها لتشكل الاتحاد الأوروبي، وتكتل

دول جنوب شرق آسيا ـ (آسيان) ـ كما سبق لدول العالم العربي أن تنبهت إلى هذا الاتجاه. فقرروا إقامة السوق العربية المشتركة والذي يبدو، أنه لسبب أو لآخر، ينام نومة أهل الكهف!...

نحو اشتراكية ديمقراطية جديدة

«إن ما سيؤدي إلى نهاية الرأسمالية ليست أخطاؤها كما يعتقد كارل ماركس، بل انتصاراتها». هذا ما يراه ج. شومبيتر الذي تأثر بالإنجازات الكبرى التي حققها النظام الرأسمالي. ولكنه بعد أن لاحظ الأخطاء الاجتماعية الكبرى لهذا النظام قدّر بأن النظام الرأسمالي زائل لا محالة، وسيخلي مكانه لنظام اشتراكي حتماً، رغم عدائه للاشتراكيين لا للنظام الاشتراكي بحد ذاته.

ولكن شومبيتر لاحظ أنه إذا نظرنا إلى وجهات النظر الاجتماعية والسيكولوجية، نرى أعراضاً آثمة تنمو ضمنها وتتزايد. وبذلك خسرت الرأسمالية التصاقها بالجماهير نهائياً، بسبب ما ينقصها من تربية حرصت الاشتراكية أن تمليها على أتباعها ولو إملاء.

من المتفق عليه أن الرأسمالية قد وصلت إلى أوج عظمتها قبل الحرب العالمية الأولى 1914 ـ 1918. ومع زيادة الإنتاج إثر التوسع في تطور التكنولوجيا، ظهرت أول ما ظهرت معالم أزمة كبيرة بدأت في الولايات المتحدة الأميركية 1929 ـ 1932 حيث جرّت وراءها تحطيماً للأسعار، وانحطاط الأعمال، والبطالة، والإفلاسات، وانخفاضاً في أسعار العملات مما أفسح المجال لظهور تضخم نقدي كبير.

وكان من نتيجة هذا الارتباك الاقتصادي على النطاق العالمي، أن الحكومات بدأت تتدخل في الاقتصاد الوطني عن طريق تحديد

الأجور، ومقدار الأرباح، ونوع المواد الأولية المستعملة في الصناعة، وكمية الإنتاج، فأخذت لنفسها، ما كان يعتبر حقاً من حقوق المبادهة الفردية. ولتضمن لنفسها مداخيل ثابتة، عمدت إلى إدارة بعض الخدمات الاقتصادية، كمصانع التبغ، وصناعات الحرب، ومصارف الإصدار، فغابت فكرة عدم التدخل، وحل محلها رأسمالية تدخلية، هي رأسمالية الدولة، وظهر إثر ذلك، وحتى في أكثر البلدان التصاقاً بالنظام الرأسمالي اتجاه نحو تأميم بعض المرافق العامة، كالمياه، والكهرباء، والاتصالات. ورافق ذلك الاتجاه لدى المؤسسات الخاصة أيضاً اتجاه لمنح الأجراء حق المشاركة في بعض المسؤوليات الاجتماعية، كالدخول في الهيئات الإدارية لبعض المصانع.

ولم تكتف الدولة بعد بروز فكرة التدخل بعد الحرب العالمية الأولى بذلك، بل عمدت إلى إصدار القوانين التي بموجبها تمنع عمليات الاحتكار في النظام الرأسمالي. كما نلاحظ حالياً في الولايات المتحدة الأميركية حيث أحيلت شركة «مايكروسوفت (Microsoft) التي يملكها الملياردير الأميركي بيل غايتس على المحاكمة بتهمة الاحتكار. وقد بدأ هنا عدد من علماء الاقتصاد في الدول المتطورة يطرحون موضوعاً مهماً هو، هل بدأت الرأسمالية تدخل في مرحلة الشيخوخة؟ ومن جملة الذين طرحوا هذا السؤال برهن سومبارت (Werner Sombart) على أن الرأسمالية، فقدت صفاتها الديناميكية، وخسرت سلطتها التي طالما رفعتها إلى الأوج. وتناول الباحثون النظريون موضوع نضج الاقتصاد الرأسمالي ومنهم في الولايات المتحدة الأميركية أ. هانسن (A. Hansen) وب. هيغنز (B. Higgings) وأ. سويزي (A. Sweezy) وب. ديترلين (P. Dieterlen).

● ب. ديترلين (P. Dieterlen)

ويعتقد ديترلين في كتابه الجيد (ما وراء الرأسمالية) (What After Capitalism) المنشور عام 1946 أن الرأسمالية تتوافق مع الليبرالية في أوجه قد فاتها التاريخ الحديث. وقد استنفدت المبادىء التي كانت مصدر قوتها في كل ما يتعلق بالسوق وبالدولة وبالإنسان. ويتابع ديترلين فيقول: إن لعبة التنافس التي نادى بها الاقتصاديون الكلاسيكيون قد انتهت بتمركز وتطور المشاريع لتنفيذ وتحقيق رسملة المشاريع نفسها بنفسها. ومن ثم نشوء دولة الخدمات المجانية أو شبه المجانية مع تقدم المدنية التكنولوجية؛ وأجبرت الدولة على الحلول محل الأفراد في إدارة الأعمال التي لا تدرّ الربح بصورة مباشرة، ففرض ذلك كله تبدلاً حتمياً في طبيعة الدولة نفسها. فتنازلت «الدولة الشرطية» عن مكانها لتحل محلها دولة الخدمات ودولة الإنتاج مما بدّل من العادات والعلاقات الاجتماعية تبدلاً جذرياً وجعل من رجل الأعمال ليتخذ من نفسه، المنتفع والموظف بنفس الوقت».

● لورد بيفريدج 1879 ـ 1963(William H. Beveridge)

تناول بيفريدج هذا الموضوع حين أصدر كتابه «العمالة الكاملة في مجتمع حر» (Full Employment in Free State) 1942، استهدف فيه حماية المواطن الإنكليزي ضد ثلاثي الآلام الرهيبة، التي تهدد المجتمع المدني بالبوار وهي: الفقر، المرض والبطالة.

أ ـ اقترح بيفريدج في الخطة التي تعرف باسمه، للضمان الاجتماعي في إنكلترا فطالب بإقامة نظام يضمن لكل شخص مبلغاً من المال ذي حد أدنى لتمكينه من مواجهة شروط معيشته ومعيشة

أسرته. وعلى ذلك اقترح امتداد نظام الضمان الاجتماعي ليشمل جميع المواطنين. ويموّل هكذا مشروع عن طريق اقتطاع جزء من مداخيل المؤمّنين أنفسهم وتساهم الدولة بجزء آخر موزع على مجمل الدخل القومي.

كما يقترح للنضال ضد المرض، أنه يقتضي تأسيس خدمة صحية وطنية، تضمن العناية الطبية، والدواء اللازم لجميع المواطنين. ولا يمنع ذلك من يشاء من اللجوء إلى الأطباء الخاصين متى أراد.

ب ـ النضال ضد البطالة

وفي هذا الموضوع، يرى بيفريدج أنه يتوجب على الدولة وضع ميزانية تضم مجموع واردات الدولة ومصاريفها، وتحديد المبالغ المتوجب صرفها حقيقة وفعلاً لتأمين العمالة الكاملة. ولكنه لم يتوسع في شرح تفاصيل التوظيف الاستثماري لتحقيق العمالة الكاملة، ولكنه يؤكد وضع ميزانيات مدروسة للتطويق والتغلب على الفقر والمرض والبطالة، مع تجنب الحلول التحكمية للحزب الواحد، واحترام الحريات الأساسية، كحرية الكلام، وحرية العلم، وحرية الاجتماع، وحرية اختيار نوع العمل... ولم يشمل في أطروحته هذه حرية التملك لوسائل الإنتاج لأنها غير ممكنة عملياً، إذ إن وسائل الإنتاج هذه ستبقى في أيدي عدد ضئيل من أفراد الشعب.

ثم يتابع بيفريدج شرح خطته فيقول: إن هذا المستوى من الضمانات والإنتاج المكثف والذي يعتمد على التقنية الحديثة يهدف إلى تشغيل عدد أقل من السكان. ويسمح للغالبية الأكبر من هؤلاء السكان أن تتفرغ إلى العمل في الأمور الأكثر إنسانية. فالإنسان المحرر من هَمْ السعي وراء تحصيل حاجاته من الأقوات، ومن العبودية للمادة، سيفرغ نفسه للاهتمام بالأمور السامية. وبذلك يضيء

المستقبل لحضارة متطورة جديدة كثيرة الوضاءة والإشراق.

● شومبيتر والنظام الرأسمالي

وهنا يبرز اسم عالم اقتصادي جديد في معركة الاقتصاديات التدخلية لتثبيت مواقعها في معركة الإيديولوجيات الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى هو الاقتصادي النمساوي ج. شومبيتر (J. Schumpeter) 1883 ـ 1950.

يعارض شومبيتر ما ذهب إليه كارل ماركس (Karl Marx) وموريس دوب (Maurice Dobb) ويوجين فارغا (Eugene Varga) من أن النظام الرأسمالي شاخ ونضج. فهو يرفض الرأي القائل بنضج النظام الرأسمالي لأنه في نظره لا حدود لإشباع الحاجات الإنسانية. فالبشر دائماً يتطلعون لحاجات جديدة في كل المجالات. وعليه هو يرى «أن ما سيودي بالنظام الرأسمالي هو انتصاراته لا الأزمات التي تنتابه».

وبذلك نرى أو شومبيتر تأثر بالإنجازات الكبرى التي حققها النظام الرأسمالي. ولكن رغم ذلك فإن هذا النظام زائل لا محالة، في برهة تكاد تكون منظورة، وسيخلي مكانه لنظام اشتراكي نظراً لوجود أعراض آثمة تنمو ضمن النظام الرأسمالي وتتزايد. وعليه فقدت الرأسمالية التصاقها بالجماهير نهائياً بسبب ما ينقصها من تربية اجتماعية وإنسانية. وهكذا فقدت الرأسمالية عطف المثقفين عليها، وهم وحدهم يستطيعون حمايتها. وتكسرت الطبقات الاجتماعية التي كانت تعضدها، كالمثقفين المهنيين والعمال والفلاحين.

● ماذا تريد الأنظمة التدخلية والاشتراكية منها؟

من خلال استعراضنا للأنظمة الاقتصادية المختلفة لاحظنا أن

الاتجاه يسير نحو القبول بتدخل الدول بشكل أو بآخر في الشأن الاقتصادي إن في التنظيم أو التخطيط أو توجيه الاقتصاد القومي ليحقق الأغراض التالية:

1 ـ أن يحصل المنتجون عن طريق العمل اليدوي أو الفعلي على الثمار الكاملة لمجهودهم. وتوفير أعدل وسائل التوزيع الممكنة على أساس الملكية المشتركة لأدوات الإنتاج.

2 ـ العمل على زيادة تحرير الناس من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة بالنسبة إلى الذين يكسبون عيشهم عن طريق العمل اليدوي أو العقلي.

3 ـ النظر إلى الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة على اعتبار أنها لا تحقق العدالة بالنسبة إلى مختلف طبقات المجتمع.

4 ـ الدعوة إلى إنشاء نظام اجتماعي اقتصادي جديد يتفق مع القيم المعنوية للإنسان.

5 ـ الإيمان بأن هذا النظام قابل للتطبيق.

6 ـ الإيمان بأن لا عدالة الأنظمة القائمة يرجع إلى فساد النظم التي صاغها الإنسان.

7 ـ الحاجة إلى إعادة تشكيل الطبيعة البشرية أو التنظيم أو كليهما.

8 ـ الاتجاه إلى تحقيق مجتمع ديمقراطي فيه الضمانات الكافية لجميع الأفراد على السواء لإنماء مواهبهم وتسخيرها لخدمة المجتمع على قاعدة التعاون وضمان الحريات العامة وحرية الفرد. كما ترى أنه يجب الحد من عبث فئات معينة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأمة.

9 ـ توجيه الحياة الاقتصادية، والعمل على استغلال موارد الجماعة

من طبيعية ومادية وبشرية وفق خطط أعدت بعناية وطبقاً لأحدث الأساليب العلمية والتقنية، ومنعاً للإسراف والارتجال والتخلف.

10 ـ وإن هذه المدارس التدخلية، وحتى الاشتراكية منها، لا تدعو إلى القضاء على الملكية الفردية والخاصة أو إلغائها. ولكنها ترى ضرورة القضاء على الاحتكار، فضلاً عن تأميم المرافق المتصلة بالخدمات العامة، وتأميم المرافق التي تصبح ذات طابع احتكاري يعود بالضرر أو الخطر على المصلحة العامة. وبذلك فإن هذه المدارس تنظر إلى الملكية على أنها ذات وظيفة اجتماعية.

11 ـ القيام بامتصاص الثروة الفائضة حتى يتوافر، للدول المال الكافي للقيام بأعمال النهوض الاقتصادي والاجتماعي حتى يتحقق التقريب بين مختلف طوائف المجتمع. ويمكن امتصاص الثروة الفائضة عن طريق فرض الضرائب التصاعدية لتوفر للمواطن مستوى لائقاً من المعيشة، أساسه تهيئة الغذاء والمسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية، ودعم الأسرة وحمايتها.

12 ـ التأكيد على حق الشعب في المعونة في حالة الشيخوخة، وفي حالة المرض، أو العجز عن العمل، وتأمين حق العمل لكل مواطن قادر. كما تكفل الخدمات الاجتماعية وتوسيعها تدريجياً.

● تلاقي الرأسمالية المتطورة والاشتراكية الجديدة

من خلال الوقائع التي مرّت معنا في رحلتنا لتتبع التطور الاقتصادي ظهر عدد من المفكرين ورجال الاقتصاد منددين بظلامة

الأنظمة الرأسمالية والتدخلية ورأسمالية الدولة التي لم تسمح أو تترك للفرد حرية الانتفاع من الملكية الفردية التي تضمن للإنسان الفرد، حرية التحرك السياسي دون خوف من قبضة الطبقة الحاكمة. وعبّر عدد من المفكرين بهذا الاتجاه، نذكر منهم الدكتور قبلان سليم كيروز في كتابه «موجز المبادىء الاقتصادية» وميلوفان دجيلاس الشيوعي المنشق عن الحزب الشيوعي اليوغسلافي في كتابه «الطبقة الجديدة (The New Class)» والذي أشار فيه أن الأنظمة الكلية تستعمل القطاع الاقتصادي لخدمة «الطبقة الجديدة» الحاكمة بواسطة الحزب والتي تستغل تعب الطبقة العاملة، وتحصل لنفسها فائض القيمة الناتج عن عمل الكادحين.

● الاشتراكية الجديدة، كما نظر إليها هنري دومان (Henri De Mann)

إن الذي يبدو أن الاتجاه الذي طرحه المفكرون التوحيديون بين الفكر اليساري والاشتراكي من جهة وبين الرأسمالية الجديدة كما طرحها جون ماينار كينز (John Meynard Keynes) من جهة أخرى، أوجدت مناخاً مناسباً لعدد من المفكرين الاشتراكيين لطرح المسلمات التي تأثروا بها. وكان من بين هؤلاء، رجل الدولة البلجيكي هنري دومان في مؤلفاته، وأخصها، كتابه «ما وراء الماركسية والفكر الاشتراكي». ومن الملاحظ أن هذا الرجل أثّر على عدد من المفكرين الاشتراكيين وغير الاشتراكيين أيضاً.

يدّعي دومان، أنه لا يعارض الماركسية التقليدية معارضة الخصم، بل معارضة المتسابق في الحلبة نفسها، وبالصفات الاشتراكية وكذلك بوسائلها.

ويبدو أن الرجل كان قد تأثر بالاشتراكية المسيحية واتجاهاتها الروحية فقال: «إن محاولات الإثبات بأن النظام الألبي (أي الجماعي) سيتلو النظام الرأسمالي، حتماً، وأنه سيكون أكثر عدلاً، ولا يحتاج إلى إثبات ذلك لأن الإنسان المؤمن بهذا المنحى لا لزوم له، لأن الإنسان العقائدي له من وجدانه وإيمانه ما يدفعه ليكرس نفسه له تكريساً».

وهو بذلك ربط التطور الواعي بالإرادة الإنسانية، وعلقه بجهود البشر الوجدانية، وضمائرهم العازمة على النضال في سبيل مثاليتها. وبناء على هذا الديالكتيك (أو غير الديالكتيك، لا أدري) تنبأ بمخطط يقسّم الاقتصاد الوطني إلى ثلاث قطاعات:

1 ـ القطاع الأول: مؤمم، يحوي المعامل الكبرى، والمحتكرة بالتروست.

2 ـ القطاع الثاني: قطاع مراقب (بفتح القاف)، يحوي المعامل المجمعة ضمن الكارتل، حيث يلغى فيها التنافس ما بين المنتجين.

3 ـ القطاع الثالث: قطاع حر، يترك للمبادهة الخاصة، ويضم الزراعة والتجارة. وقد استوحت هذا المشروع الاقتصادي معظم التجارب المعاصرة في الاقتصاد الموجه.

وعلى هذا المنوال تحوّل الفكر الاشتراكي إلى الاستفادة من المبادهة الفردية والديناميكية الخاصة في الاقتصاد الليبرالي، وذلك تحت إشراف وتخطيط الدول. ويتميز هذا الاتجاه برفض إخضاع الفرد للدولة إخضاعاً تاماً، وجعله بين يديها مجرد خليّة منتجة. وأعلنوا بأنه لا يمكن تنمية الشخصية الإنسانية وإبرازها، إلا ضمن النظام الليبرالي. وظهر من أتباع هذا التوجه في فرنسا، كل من

م. هوريو (M. Hauriou) في كتابه «الاشتراكية الإنسانية»، وليون بلوم (Léon Blum) في كتابه «على السلم الإنساني»، وأ. فيليب (A. Philip) في كتابه «من أجل اشتراكية إنسانية».

● جورج لاسير (G. Lassere)

ويشكل جورج لاسير الوجه الآخر في مجموعة عقد المفكرين التوفيقيين الذين يتبعون الخطة نفسها؛ فيجعل كل شيء ملكاً للمجتمع، ولكن ضمن إطار من الحرية ـ كيف ذلك؟ وبناء عليه اقترح لاسير مخططاً تعاونياً فقال: «لما كانت الرأسمالية التنافسية، قد أثبتت عجزها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وما دامت ملكية وسائل الإنتاج الخاصة، تعيش على حساب فناء سواها، بغير فائدة، وأن الفعالية الاقتصادية ما وجدت لسد حاجات مالكي رأس المال وحدهم، بل يجب أن تستهدف سد حاجات الجميع، لذلك يجب أن توجه توجيهاً صحيحاً، بحيث تعمل للمصلحة العامة، وأن يوجه التطور المعاصر بحيث ينهي إلى الاشتراكية شرط أن يحافظ النظام الاجتماعي الجديد على القيم الإنسانية الأصلية، والحرية الأساسية. أما كيف؟ فقد اقترح النظام التعاوني كحلّ للمشكلة.

يتضح من كل ما تقدم، أن هذه المدرسة التوفيقية، لم تكن واضحة الأبعاد، ولا محددة الحواشي. فمنها من بقي في عالم التجريدات العمومية، ومنها من أخذ يفتش عن نقاط الالتقاء بين الرأسمالية المتطورة وبين الاشتراكية الماركسية. فكل واحد من هؤلاء المنظرين، قدم شكلاً من أشكال الاقتصاد الموجه بهدف تسيير أدوات الإنتاج. فمنهم من طالب بنظام التعاونيات، ومنهم من دعا إلى إحلال نظام الخلايا الإنتاجية، وآخرون تحدثوا عن الاقتصاد

الموجه. ومنهم من قسّم القطاعات الاقتصادية بشكل أو بآخر، بين القطاع العام والقطاع الخاص.

على أن شيئاً واحداً يمكن استنتاجه من هذه المحاولات المتعددة، وهو، كما أن الرأسمالية الجديدة كما دعمها كينز توجهت نحو إعطاء تقديمات اجتماعية واقتصادية للطبقات العاملة، كذلك سارت الأنظمة الكلية والاشتراكية بنفس الأسلوب وإن اختلف المنحى، وذلك بإقلاع هذه الأخيرة عن مبدأ أساسي في إيديولوجيتها، وهو مبدأ التأميم وسيطرة القطاع العام على، ليس وسائل الإنتاج وحسب بل وعلى الحياة الاقتصادية برمتها، وقنعت بالسماح للقطاع الخاص بدرجة أوفر من حرية التحرك (إلا فيما يتعلق بالمؤسسات التي تتعرض للخسائر نتيجة سوء الإدارة أو لأي سبب آخر فتعمد إلى تأميمها للحؤول دون رمي العمال بالشارع مع عائلاتهم).

وقد شعر عدد من المفكرين الاشتراكيين، وحتى الماركسيين بهذا التحوّل والتطور فكتب روجيه غارودي وكان يومذاك ماركسياً فقال: «ولا تستطيع الاشتراكية تكوين الإنسان الجديد، ما لم تهيئ شروطاً لتوفير حاجات جديدة للإنسان، لأن الاشتراكية كما بيّن ماركس في نقده للاشتراكية العالمية، تسعى لانتفاع هذه الجماهير من أشكال الرفاه والترف والفن والتي كانت حتى اليوم وقفاً على ذوي الامتيازات فحسب. فمن حق هذه الجماهير أن تتوفر لها حاجات جديدة ووسائل جديدة لإشباع حاجاتها، وبالتالي على إنشاء أشكال جديدة كلياً من السعادة والجمال، بل والحياة نفسها».

والواقع أنه تبين أنه حينما تتمكن الطبقات العاملة أن تحقق مكتسبات اقتصادية واجتماعية متقدمة، وعندما ترتاح هذه الطبقات إلى أنماط العيش المتقدم كما حصل في دول أوروبا بوجه عام، وفي

الدول السكندنافية بوجه خاص، ومعظمها تحكمها أحزاب إما اشتراكية أو ماركسية (النروج) يصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل حملها على التنازل عن هذه المكتسبات. لذا فإن الأحزاب الاشتراكية التي توصلت إلى الحكم في بلدان أوروبا المتقدمة، وجدت نفسها ـ لضمان استمرارها بالحكم ـ مضطرة لمتابعة بناء المجتمع المترف والبناء على المنجزات المحققة، ابتغاء جذب هذه الجماهير إلى جانبها. واعتقادنا أنه من أخلاقية الجدل، وفي ظل بروز اتجاهات العولمة الاقتصادية، لم يعد من المبرر، منع تلك الشعوب من التمتع بثمرات منجزاتها. فمن حق هذا الجيل أن يتمتع بثمرة أتعابه، تاركاً للأجيال القادمة شرف الاستمرار بهذه المنجزات وحتى الإضافة عليها.

لقد توقع جان جاك سرفان شرايبر في كتابه «التحدي الأميركي» (The American Challange) إصدار (Hamish Hamilton) لندن، أن المستقبل سيشهد تصنيف العالم إلى عالم مابعد صناعي ويضم، الولايات المتحدة الأميركية واليابان والسويد، وستبقى دول أوروبا الغربية وإسرائيل وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا وأستراليا ونيووزيلندا في نادي الدول الصناعية المتقدمة، وستصبح المكسيك والأرجنتين وفنزويلا والتشيلي وكولومبيا وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايوان، وبقية بلدان أوروبا بلداناً صناعية. وأما بقية بلدان العالم فلن تتمكن من الوصول إلى درجة التطور الصناعي.

ومهما يكن حظ هذا التقسيم من الصحة، إلا أنه يضعنا أمام حقيقة ثابتة، هي أن العلم أصبح ثورة منتجة فورية كما بين روجيه غارودي في كتابه «منعطف الاشتراكية الكبير»، «أن الاكتشافات التي جعلت التصوير الفوتوغرافي ممكناً اقتضت مئة عام وعامين، ولم تدم

فترة الانتقال ذاتها بالنسبة للهاتف سوى ستة وخمسين عاماً 1820 ـ 1876، وخمساً وثلاثين عاماً فيما يخص الراديو 1867 ـ 1902، وأربعة عشر عاماً فيما يخص التلفزيون 1922 ـ 1936، وست سنوات فيما يتعلق بالقنبلة الذرية 1948 ـ 1953، وخمسة سنوات فيما يتعلق بأشعة لايزر 1956 ـ 1961.

● الطبقة الجديدة (التكنوقراط)

من الواضح في متابعتنا لخط التطورات العلمية في كلا النظامين، الرأسمالي والاشتراكي، ظهور طبقة جديدة، تسيطر على عملية الإنتاج وتوزيعه دون أن تكون مالكة لهذه الوسائل إن في النظام الرأسمالي أو في النظام الاشتراكي، وهي طبقة الياقات البيضاء، أي طبقة التكنوقراط المسيطرة على الصناعة الجديدة، تمييزاً لها عن طبقة الياقات الزرقاء أي طبقة البروليتاريا. والواقع أن هذه الطبقة الجديدة حفزت بعض المفكرين، وعلى رأسهم اليوغسلافي مليوفان دجيلاس، باتهامهم أنهم استغلوا كلا النظامين لمصالحهم الطبقية الخاصة. (راجع كتاب «الطبقة الجديدة» (The New Class)). وقد اعتمد هؤلاء المعترضون، إلى أن التكنولوجيا المعاصرة، بوجه العموم، أبعدت الإنسان عن محيطه الطبيعي. بمعنى أنها أي التكنولوجيا خلقت حاجزاً بين الإنسان وبين الطبيعة. وهي بذلك عرضت الجنس البشري للعيش في أجواء موبوءة لا تتلاءم مع أنسجته الجسدية وتركيبه العضوي. وفي ذلك يقول الدكتور ألكسيس كاريل، في كتابه «الإنسان ذلك المجهول»: «وقد أدى تطبيق الاكتشافات العلمية، إلى تغيير العوالم المادية والعقلية، وهذه التغييرات تحدث فينا تأثيراً عميقاً، وتأثيرها النفسي إنما هو نتيجة كونها عملت دون أدنى تفكير بطبيعتنا».

«يجب أن يكون الإنسان مقياساً لكل شيء. والواقع هو عكس ذلك، فهو غريب في العالم الذي ابتدعه. فحياتنا تتأثر بالإعلانات التجارية إلى حد كبير؛ وهذا اللون من الدعاية يهدف إلى تحقيق مصلحة المعلنين أكثر من مصلحة المستهلكين. مثال ذلك، أن الدعاية أوهمت الجمهور أن الخبز الأبيض أفضل من الخبز الأسمر. وهكذا ينخل الدقيق مرة بعد مرة ليجرّد من عناصره الغذائية النافعة. وهذا ما يمكن أصحاب المطاحن والمخابز أن يحصلوا على نقود أكثر، بينما يطعم المستهلكون بخبز أردأ وهم يعتقدون أنه خبز ممتاز... ومن ثم فإن سكان البلاد الذين يأخذون من الخبز غذاءً أساسياً آخذون بالانحطاط والتدهور».

وردنا على هذا الاعتراض السطحي هو التالي: ليست التكنولوجيا هي المسؤولة عن أخطاء الإنسان وانحرافه في معالجة قضاياه الحياتية، إذا لم يستطع أن يوفق بين الاكتشافات العلمية الصحيحة وبين حجمنا وشكلنا وصحة غذائنا على حد تعبير الدكتور كاريل نفسه.

لا شك أن الحضارة الحديثة شهدت بروز عدد من الأمراض الجديدة، وبعضها مستعصٍ، كأمراض القلب والسرطان. وقد تكون هذه الظاهرة مرتبطة بطريقة حياتنا المعقدة التي تفرضها علينا الحضارة المعاصرة، وتأثيرها على جهازنا العصبي. ولم يعد من شك فإن أمراض القلب ترتبط بأنماط الحياة الجديدة، غير الملائمة التي يعيشها الإنسان في ظل حضارة الآلة. وقد يكون نظام التغذية الحالي والذي يعتمد بشكل متزايد على المأكولات المصنعة كالمعلبات والمدخنات والمقددات، له علاقة بعدد من الأمراض الجديدة.

فقد ثبت أن المأكولات المصنعة تتعرض إلى تدمير الخمائر

(Enzymes) الضرورية لإحداث عملية تحويل المأكولات إلى غذاء. كما أنها تتعرض إلى تدمير الأملاح المعدنية والفيتامينات الضرورية لجهازنا العصبي.

ولكن تحميل مسؤولية الاختلال بين مجتمعنا وطبيعتنا البشرية من جهة وبين الحضارة المعاصرة للتكنولوجيا هو تحريف للحقيقة وتجزئة لها. فالتكنولوجيا هي وسيلة يستخدمها الإنسان لغاياته الحياتية. وهي ككل وسيلة قابلة لإساءة الاستعمال إذا وضعت في أيادي أناس لا يقدرون المسؤوليات وأخلاقياتها. فلو أن طبيباً أخطأ في وصف الدواء والكميات المطلوبة علمياً قد تؤدي إلى موت المريض فهل يعني ذلك أن نتخلى عن علم الطب إذا أساء أحدهم استعماله؟

إن التكنولوجيا المعاصرة هي حركة جديدة نسبياً، بل إنها ما زالت في بداية رحلتها. وأمامها مجالات واسعة للتطوير والتطور واكتشاف المجهولات، وتثمير هذه الاكتشافات لخدمة الإنسان.

ومهما يكن من أمر، فإن التكنولوجيا الحديثة تمكنت أن تحدث زيادة كبيرة في سنوات عمر الإنسان على عكس ما يتهمها المعترضون. فبعد أن كانت نسبة الوفيات بين الأطفال في المجتمعات الزراعية والتقليدية مرتفعة جداً، حيث أنها لامست نسبة 70 ـ 80 بالمئة فإن هذه النسبة قد انحسرت بقوة حالياً بفضل الأمصال والعقاقير الجديدة والتي وفرتها التكنولوجيا. حتى أن نسبة حياة الإنسان (Span of life) قد ارتفعت من 30 ـ 40 سنة في تلك المجتمعات التقليدية إلى 75 ـ 80 سنة في المجتمعات الصناعية المتقدمة والتي تعتمد على التكنولوجيا.

وفي إحصاء حديث أعدته المنظمة العالمية للصحة تبيّن أن أعلى نسبة في متوسط عمر الإنسان يسجله اليابانيون ويليهم الأوستراليون والفرنسيون.

واحتلت أسفل اللائحة عشر دول أفريقية في جنوب الصحراء. وتبع السيراليونيون في أسفل اللائحة إذ يبلغ معدل طول أعمارهم 26 سنة.

وقد تحدث كريستوف موراي، مدير السياسات الصحية في المنظمة العالمية للصحة، أن الأميركيين الذين يبلغ متوسط أعمارهم 70 عاماً يشكلون المرتبة 23 بمعدل 70,4 عاماً قد جاءوا بعد الإسرائيليين أي في المرتبة 23 من الدول.

ولا تبتعد الولايات المتحدة كثيراً عن كوبا 68,4 عاماً وصلت في المرتبة الـ 33 والتي تعتبر واحدة من دول أميركا اللاتينية الأفضل تصنيعاً.

وقد أكد موراي في دراسته أن الأميركي يتوفى في وقت أبكر ويمضي في المرض والعجز وقتاً يفوق ما يمضيه أي شخص آخر في الدول الصناعية الكبرى. وينجم هذا الوضع عن أسباب عدة، منها اللامساواة في الاستفادة من النظام الصحي وأعمال العنف والإيدز والسرطان الناجمة عن الإدمان على الكحول والتدخين.

وأكد بيان المنظمة العالمية للصحة أن بعض الشرائح الاجتماعية الأميركية، كسكان المدن الفقراء، يعانون من أوضاع صحية بالغة السوء تنطبق على دولة فقيرة أكثر من انطباقها على دولة صناعية غنية. ويستفيد الأوستراليون (73,2) في المئة وهم يحتلون المرتبة الثانية في حياة سليمة ومن سياسة صحية قوامها مكافحة التدخين.

أما فرنسا التي يبلغ فيها متوسط معدل طول الأعمار 73,1 عاماً فتحتل المرتبة الثالثة على الصعيد العالمي والأولى على الصعيد الأوروبي. ولاحظت المنظمة، أن الفرنسيات 76,9 عاماً، خلافاً

للرجال 69,3 عاماً يدخنّ بنسبة أقل ويتعرضن لنسبة أقل للأمراض المرتبطة بالتدخين.

وتتمتع دول متوسطية كإسبانيا (72,8 عاماً) وإيطاليا (72,7 عاماً) واليونان (72,5 عاماً) بوضع جيد يساهم في توفير المناخ والنظام الغذائي الجيد. ولا يعتبر الوضع في الصين سيئاً وهي تشكل 20 بالمئة من سكان الأرض، إذ يبلغ متوسط طول العمر فيها 62,3 عاماً وتحتل المرتبة 81 متقدمة على روسيا 61,3 عاماً والتي تحتل المرتبة 91. وصنفت الهند التي يبلغ معدل العمر فيها 52,3 عاماً أي في المرتبة 134.

وقد ظهر من هذه الدراسة وجود فروقات قوية بين الجنسين، إذ تبقى النساء أكثر مناعة حيال الأمراض الخطرة والعنف. لذلك يبلغ معدل طول العمر لديهن أكثر منها لدى الرجال. ومرد هذا الفارق إلى إدمان الرجال على الكحول والعنف والتدخين. ويشير هذا التقرير بصراحة واضحة أن نسبة طول الأعمار لدى الدول المتقدمة تكنولوجياً أكثر منها بكثير لدى الدول المتخلفة أو التي تفتقر لوسائل التكنولوجيا.

إننا كل يوم نشهد للعلم والتكنولوجيا فتحاً جديداً مما يحملنا على تعميق إيماننا بمستقبل التكنولوجيا وقدرتها وحدها، اليوم وفي المستقبل، على إعادة الإنسان إلى بيئته الطبيعية وإلى حل المشاكل الناجمة عنها. وأما كيف؟ فالجواب في منتهى البساطة. فهي وحدها أي التكنولوجيا القادرة على تشغيل الإنسان لوقت أقل مع زيادة إنتاجيته بنفس الوقت، مما يوفر لهذا الإنسان مدخولاً أعلى يمكنه من التمتع بأوقات الفراغ والراحة المتزايدة، والعودة به إلى أجواء الطبيعة، شرط أن يتوفر له، النظام السياسي والاقتصادي الذي يعتبر الإنسان أهم عنصر من عناصر الإنتاج والذي يجب أن يكون المقياس

الأول والأخير. فالمشكلة إذن هي في الإنسان وليست في التكنولوجيا.

من المسلم به في بداية هذا القرن الجديد، القرن الواحد والعشرين أن المجتمعات البشرية المتقدمة تتطلع إلى تحقيق مزيد من الضمانات الحياتية والإنتاج الشعبي العالي. وفي هذه الحال تبرز علاقة جدلية لطالما أخضعت لتفسيرات فوقية قصرت عن الإحاطة الكاملة والواضحة في علاقة مجتمع الإنتاج الشعبي العالي، وبين السعادة البشرية. فهل أن السعادة ـ وهي مسألة إنسانية داخلية وذهنية بنفس الوقت ـ لها علاقة بالمحيط الخارجي؟ وهل يمكن القول إن إنساناً يجوع في مجتمع الإنتاج المكثف ولا يجد إشباع حاجاته هو إنسان سعيد؟ وأن إنساناً ينعم بظل نظام الكفاية والعدل ولا تسمح له الظروف بامتلاك حتى سيارة شعبية هو أكثر سعادة من الرأسمالي الذي يستطيع أن يشبع كل ما تشتهيه نفسه؟ بحجة أن التكنولوجيا أبعدت الإنسان عن محيطه؟؟

صحيح أن السعادة هي شعور داخلي مستقل. ولكنها ككل عنصر داخلي في نفس الإنسان، فإنها تتغذى وتكبر بالعلاقة الصحيحة مع المحيط الخارجي الذي يغلب الأفراد. لذلك فإن الادعاء القائل إن إنسان مجتمع الاستهلاك الشعبي العالي تكثر فيه الحالات النفسية الشاذة والمعقدة، والأمراض العقلية هو نصف الحقيقة. وأما نصفها الآخر والأهم هو أن الإنسان يصبح كذلك لأنه لم يتمكن من إقامة التوازن بين حاجات الجسد وحاجات النفس. فحاجات الإنسان المكبوتة في المجتمعات الصناعية المتقدمة سببها عدم قدرة هذا الإنسان لإشباع حاجاته بسبب الفروقات الهائلة في المداخيل في الأنظمة الرأسمالية. ومهما كانت الطمأنينة في أعماق النفس البشرية،

فهي لا يمكن فصلها عن محيطها إلا في حالات الزهد الغريبة عن واقع الحضارة الحديثة.

من هنا تبرز الحاجة إلى تبني نظرية واقعية وعادلة بين عملية الإنتاج، لا للإنتاج فحسب، أو لتحقيق الربح، بل لتحويل هذا الربح وفائض القيمة هذا لتحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية والتعميرية والاجتماعية والإنسانية أيضاً، إذ إن التثمير في الإنسان التقني سيكون أربح أنواع التثمير في هذه المجتمعات المتطورة ولتطبيق مزيد من العلم ومزيد من التكنولوجيا وتحويل هذه المنجزات لخدمة الإنسان وأهدافه في السلم والترقي العلمي في جميع المجالات المتوفرة.

● التحول إلى دولة الخدمات

من خلال ما لاحظناه من التطور المستمر في الأنظمة الاقتصادية التدخلية والرأسمالية على حد سواء باتجاه النظام الذي ينمي المؤسسات الإنتاجية ضمن حد معين من الضمانات الاجتماعية، تتجه هذه الأنظمة نحو الاستفادة من ديناميكية الحرية الفردية ضمن ضمانات اجتماعية إلى نوع من التلاقي الوسطي بين كلا النظامين.

وبذلك يقول الدكتور فيتو تانزي، مدير دائرة المالية العامة في صندوق النقد الدولي، «لقد استأثر دور الدولة في العملية الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة باهتمام الباحثين والمؤسسات الدولية في شكل متزايد. ولكن كيف تقوم بهذا الدور في وقتنا الحاضر؟ وما هي الوظائف التي يجب أن تعتمدها الدولة في هذا السياق؟

إن دور الدولة في المجال الاقتصادي قد تغيّر كلياً، رغم أن هذا الدور قد يختلف من بلد إلى آخر، وقد تعاظم مع مرور الزمن، كما أن دور الدولة في الدول الغنية قد فاق دورها في البلدان الفقيرة، والمفارقة في هذا المنحى أن هناك عوامل عدة تحدد دور الدولة في

العملية الاقتصادية، منها المواقف أو القيم الاجتماعية، ومستوى النمو الاقتصادي، ودرجة الانفتاح والتطور التكنولوجي، فضلاً عن نوعية الإدارة العامة.

إن القرن العشرين قد شهد توسعاً كبيراً في دور القطاع العام في أكثر البلدان، ولا سيما في الدول الصناعية. وقد كان هناك عوامل عدة وراء هذا التوسع، أهمها محاولة الحكومات التأثير في نمط توزيع الدخل، وتثبيت الاقتصاد الوطني، غير أن مدى نجاح هذه الأهداف يبقى مشكوكاً فيه. كما يلاحظ في حالات عدة أن توسع القطاع العام لم يؤد إلى توزيع أفضل للدخل أو إلى الاستقرار الاقتصادي، إضافة إلى أن تدخل القطاع العام في قرارات السوق قد أدى في كثير من الأحيان إلى التباطؤ في النمو الاقتصادي.

وخلص إلى القول: «إن السنوات الأخيرة قد شهدت توسعاً لدور السوق، كما أن المهمات الضرورية للقطاع العام قد تبلورت بدقة أكبر».

وأضاف «إن الدور الجديد للقطاع العام يفترض نظاماً ضريبياً كفياً، ودوراً تنظيمياً أكثر فاعلية، ويشدد هذا المنحى على الدور الأساسي للدولة، هو مساندة توسع الأسواق وليس تقليصها، فعلى الحكومات أن تركز على جوهر وظائفها عوض التوجه لمسؤوليات لا تتمتع فيها بميزات نسبية، مثل القطاعات الإنتاجية».

واستناداً لهذا التوجه الجديد لدور الدولة المتقدمة، نرى أن الدول الإسكندنافية ـ أسوج ونروج وفنلندا والدنمارك، ودول أوروبية أخرى، كألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، قد عمدت في كثير من الأحيان إلى زيادة الخصخصة في مؤسساتها الإنتاجية، مع تعديل أنظمتها الضريبية التي وصلت إلى مستويات مذهلة. إذ إن الضرائب في

السويد وصلت إلى 54,1 بالمئة من مجمل الدخل القومي، في حين أن هذه النسبة في الدنمارك تصل إلى حد 53,2 بالمئة من مجمل الدخل القومي، في حين تتمحور هذه النسب في الدول السكندنافية الأخرى حول هذه المعدلات ذاتها. وقد وصلت هذه النسبة الضرائبية في دول الاتحاد الأوروبي إلى حدود 42 بالمئة.

يتضح مما تقدم أن الدول الأوروبية التي طبقت هذه السياسة، قد استطاعت أن تحقق أعلى نسبة من الرفاه لمواطنيها. ويجدر بنا أن نذكر على سبيل المثال أن نسبة الضريبة التصاعدية في دولة النروج قد وصلت في شطورها العليا إلى حدود 81 بالمئة. ورغم ذلك فإن المواطن النروجي يتمتع بمستوى متقدم من الكفاءة الاقتصادية والمستوى المعيشي العالي، حيث أنك ترى، عدداً كبيراً من المواطنين النروجيين يملكون منزلين، أحدهما في منطقة السواحل، والآخر في المناطق الجبلية، مع الإشارة إلى أن الحزب الحاكم في النروج ـ حزب العمال ـ هو حزب ماركسي.

ومعظم هذه الدول المتقدمة التي ذكرناها، قد اعتمدت في نظامها الاقتصادي على القواعد التالية:

1 ـ أممت هذه الحكومات الشركات التي تواجه خسارة متمادية، وذلك حفاظاً على توفير حق العمل للطبقة العاملة فيها.

2 ـ الإقلاع عن نظام التغطية الذهبية لعملاتها، في سبيل الاستفادة من اتخاذ كميات الذهب المتوفرة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والإنمائية لمواطنيها.

3 ـ تشجيع عملية التصنيع فيها، والإقدام على خلق صناعات جديدة لم يكن القطاع الخاص ميالاً للمساهمة فيها، لسبب أو لآخر.

4 ـ تحسين الإنتاجية لدى الطبقة العاملة عن طريق التدريب المهني.

5 ـ تصحيح عجز الميزانية عن طريق رفع الضرائب وعن طريق ترشيد الإنفاق.
6 ـ السيطرة على التضخم النقدي والحؤول دون تجاوزه نسبة 2,5 بالمئة في السنة.
7 ـ وأخيراً، وإن كانت هذه أكره الحلال، زيادة واردات الخزينة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

إذن وأمام هذه الحقائق المشوقة السليمة والمتطورة التي توصلت إليها دول أوروبا بعد تبنيها أنظمة اختارت فيها الأحسن والأفضل والأعدل من كلا النظامين، الرأسمالي والاشتراكي الألبي وحققت بنسبة أو بأخرى قيام دولة الخدمات. وهي الدولة الأعدل والأفضل في النظام الدولي والجديد، والتي تتجه الأنظار التقدمية والعلمية الجديدة للوصول إلى نظام العدالة الاجتماعية المنتظرة.

وأمام هذه الصورة الزاهية والواعدة في الغرب الديمقراطي، نتساءل هل سيشهد هذا الشرق الناعس، في يوم من الأيام، قيام مثل هكذا دولة؟ أم ستبقى خارج لعبة الديمقراطية وبعيداً عن الحلبة العلمية المتطورة لأننا لم نستطع حتى اليوم الخروج من تحكم الأنظمة الشخصية والطبقية المتخلفة وبذلك لا تنطبق علينا قواعد لعبة الحضارة كما يقول كارل ماركس؟ أم ستبقى في حالة أكثر إحباطاً كوضع «سيزيف» بطل أسطورة الفيلسوف الصيني الفرنسي الراحل ألبير كامو والذي حكم عليه بأن يرفع الصخرة إلى رأس الجبل. فما أن يصل هناك حتى تنقلب الصخرة إلى المقلب الآخر، ونبقى على هذا المنوال حتى آخر الدهر؟ يصعب في وضع هذا الشرق التسلح بالتفاؤل.

المصادر والمراجع

● المراجع العربية ـ صحف

- جريدة الأنوار البيروتية، عدد 14035 تاريخ 8/ 6/ 2000.
- جريدة النهار البيروتية، عدد 20475 تاريخ 2/ 10/ 1999.

● الكتب العربية الأصل

1 ـ موجز المبادىء الاقتصادية، الدكتور قبلان سليم كيروز، الجزء الأول 1969.

2 ـ نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني، الدكتور يوسف صايغ والدكتور محمد عطالله، دار الطليعة، بيروت 1966.

3 ـ تاريخ العرب السياسي، الدكتور إبراهيم بيضون والدكتور سهيل زكار، دار الفكر، بيروت 1974.

4 ـ النظام الاشتراكي، من الناحيتين النظرية والعملية، الدكتور راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية 1956.

● المراجع المترجمة

1 ـ العمل المأجور والرأس مال، كارل ماركس، دار التقدم ـ موسكو.

2 ـ الاقتصاد السياسي للاشتراكية، دار التقدم ـ موسكو.

3 ـ «المذاهب الاقتصادية»، جوزيف لاجوجي، ترجمة الدكتور

ممدوح حقي، منشورات عويدات ـ بيروت، 1970.
4 ـ الأنظمة الشيوعية الخمسة، تأليف جيل مارتينه، دار الكاتب العربي.
5 ـ مدخل إلى النظرية الاقتصادية الماركسية، إرنست ماندل، دار الحقيقة ـ بيروت 1971، ترجمة الدكتور كمال غالي أستاذ في جامعة دمشق.
6 ـ «الإنسان ذو البعد الواحد»، هربرت ماركوز، دار الآداب ـ بيروت، ترجمة جورج طرابيشي.
7 ـ «الإنسان ذلك المجهود»، دكتور ألكسيس كاريل، منشورات مكتبة المعارف ـ بيروت، تعريب شفيق أسعد فريد.
8 ـ «النظرية العامة في الاقتصاد»، جون م. كينز، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت، ترجمة نهاد رضا، 1962.

● المراجع الأجنبية

1 - Economic Consequencies to Signe of Nations St. Martin Printing, Co. N.Y. 1960.
2 - Economics, An Introductory Analyses by Paul A. Samuelson. Macgraw Hill Books, Co. N.Y. 1955.
3 - The New Class, Milvan Djilas, Unwin Books, London 1966.
4 - «The American Challenge», Jean-Jacques Servan-Schreiber. Hamish Hamilton LTD, London 1968.
5 - Spotlight on Sweden, Hans-Inqure Johnson 1999.
6 - Plato «The Republic», The Penguin Classics 1956.

المحتويات

تركز هذه الدراسة على النظريات الإقتصادية التي قدر لها أن ترى النور في حيّز التطبيق والتي يدور حولها النقاش الحالي بين الكتل العالمية في حين أننا نمر سراعاً حول النظريات الأخرى وهي في الفكر الإقتصادي كثيرة كثرة الذين تناولوا البحث في هذا الحقل من حقول النشاط البشري.

... وهي محاولة على ضوء القواعد البرغماتية، لرسم ملامح النظام الإقتصادي الذي يلائم حق الإنسان في التمتع بمستوى إجتماعي محترم ويفسح في المجال للتنمية في جميع القطاعات الإنتاجية، وتوزيع الثروة الوطنية بين كل الطبقات بحيث تذوب التناقضات الحادة، وبحيث يتوفر جزء من فائض القيمة لزيادة التثمير وتجديد وسائل الإنتاج وتوسيع رقعة الرسملة القومية.

وعلم الإقتصاد إذا أُحسن تطبيقه وتبني التقنيات الحديثة قادر على تحقيق ذلك.

ISBN
9953-411-18-2